جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

واقع تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية

ميساء حسين محمد ازمقنة

رسالة ماجستير

القدس–فلسطين

1442هـ / 2021م

واقع تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية

إعداد:

ميساء حسين محمد ازمقنة

بكالوريوس علم اجتماع – جامعة بيرزيت –فلسطين

إشراف: الدكتور ثمين هيجاوي د. صبحي سمحان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية / معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا –جامعة القدس

1442هـ / 2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية

اسم الطالب: ميساء حسين محمد ازمقنة

الرقم الجامعي: 21712573

إشراف: د. ثمين هيجاوي د. صبحي سمحان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2021/06/03 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. ثمين هيجاوي التوقيع: .....

د. صبحي سمحان التوقيع: .....

ممتحناً داخلياً: د. عبد الرحمن التميمي التوقيع: .....

ممتحناً خارجياً: د. عامر كنعان التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1442هـ / 2021م

الإهداء

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾ (الإسراء:23)

إلى أبي وأمي

إلى صغيراتي الرائعات

إلى زوجي العزيز ورفيق دربي

إلى أختي وإخواني أعز ما في وجودي

إلى كل من مدّ لي يد العون . .

ميساء ازمقّنة

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم تقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

اسم الطالب: ميساء حسين محمد ازمقنة

التاريخ: 2021/06/03

الشكر والتقدير

إن خير ما أستهل به حمد المولى _عز وجل_ فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وانطلاقا من حديث المصطفى صل الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس". لذا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أصحاب الفضل الذين أسهموا في انجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى حيز النور، وأخص بالذكر من سعدت بالتتلمذ على يديه، لمن منحني من فكره الرشيد ورأيه السديد ما أعانني على انجاز الدراسة، والذي علمني أيضا كيف يكون الإنسان موضوعياً متواضعاً حثيثاً في بحثه، منطلقاً في تفكيره، وصفات أخرى لا زلت في طور تعلمها إلى مشرفي رسالتي الأفاضل الأستاذ الدكتور ثمين هيجاوي، والاستاذ الدكتور صبحي سمحان.

كما أزجي شكري وتقديري العميق للسادة المحكمين لما أعطوني من فكرهم، وشاركوني برأيهم ونصحهم. وأخيراً، أتوجه بكل مشاعر الحب والامتنان لكل من ساعدني وشجعني وشاركني ولو بالدعاء في انجاز هذا الجهد المتواضع.

الباحثة: ميساء حسين ازمقنة

تعريفات الدراسة

الحوكمة (حسب البنك الدولي): التقاليد والممارسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا يشمل الاختيار المحكم للقائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد بكافة أنواعها، وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية عالية (Vishwanath & et al., 2019).

مقدمي خدمات المياه: "شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية، بما في ذلك الهيئات المحلية والمجالس المشتركة والجمعيات التي تقوم بتقديم خدمة المياه أو الصرف الصحي" (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2020، 13).

الموارد المائية: هي موارد طبيعية غير محدودة وغير قابلة للاستنزاف ويمكن استخدامها دون ضوابط تشريعية أو علمية (سلطة المياه، 2009).

الأمن المائي: المحافظة على الموارد المائية واستخدامها بأفضل شكل مع ضمان عدم تلوثها وترشيد استهلاكها في الري والصناعة والشرب، والبحث بشكل مستمر عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، بجانب التعاون الإقليمي في استرجاع ما تم الاستيلاء عليه من إسرائيل أو من دول الجوار للوطن العربي (مرعي، 2021).

الأغوار الفلسطينية: هي المنطقة الجغرافية المقسمة إلى ثلاثة مواقع هي (محارمة، 2021):

1. الأغوار الشمالية: وتتبع إدارياً لمحافظة طوباس، وتضم قرى بردلة، عين البيضاء، كردلة، الحمة، الساكوت، القاعون، ومنطقة المالح.
2. الأغوار الوسطى: وتتبع إدارياً محافظتي نابلس وأريحا، وتضم قرى الجفتلك، مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، فروش بيت دجن، النصارية، بيت حسن، وعين شبلي.
3. الأغوار الجنوبية: يتبع سكانها إدارياً إلى محافظة أريحا، وتصنف 80% من أراضي الأغوار الجنوبية بأنها أملاك دولة، وتضم قرى فصايل، العوجا، مدينة أريحا وقرية الديوك، النعومية، عين السلطان، ومنطقة الخان الأحمر، النبي موسى ووادي القلط.

مختصرات الدراسة

رقم	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	الاختصار
.1	سلطة المياه الفلسطينية	Palestinian Water Authority	PWA
.2	منظمة الأغذية والزراعة	Food and Agriculture Organization	FAO
.3	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه ودوره في تحقيق الأمن المائي في مناطق الأغوار الفلسطينية، حيث تناولت الدراسة تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه، مجال السياسات واللوائح، مجال الأنظمة، مجال معايير جودة المياه، مجال التخطيط والميزانية، مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)، مجال إدارة الموارد البشرية، ومجال الإدارة المالية.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في إجراء هذه الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في هيئات ووزارات ومؤسسات لها علاقة بالقطاع المائي والمتمثلة في (سلطة المياه، وزارة الزراعة، المجلس الأعلى لتنظيم قطاع المياه، جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين، هيئات الحكم المحلي، والجمعيات الزراعية)، وقد تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة قوامها (55) مفردة بحثية، حيث تم اختيار فئات من رؤساء وهيئات ومديري إدارات عامة ومسؤولين لهم القدرة على الإجابة عن فقرات الدراسة بصفتهم في مواقع إدارية وإشرافية عليا وأصحاب قرار، وقد استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم توزيعها الكترونياً على أفراد عينة الدراسة، نتيجة لإجراءات السلامة ومتطلبات التباعد الاجتماعي وعدم الاختلاط جراء انتشار جائحة كورونا، وقد تم استرجاع (50) استبانة قبالة للتحليل الإحصائي بما نسبته (90.9%).

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك علاقة طردية قوية بين تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه وبين تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار، وبلغ معامل التحديد (69.4%) وهي قيمة مرتفعة تبين الدور القوي والمؤثر لتطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية، حيث أنها تعني أن تطبيق معايير الحوكمة في المجالات التي تمت دراستها تفسر ما نسبته (69.4%) من التغير في واقع الأمن المائي، أما باقي العوامل التي تؤثر في الأداء المؤسسي فتفسر ما قيمته (30.6%) من التغير في واقع الأمن المائي، وهي درجة تأثير قوية تبين أهمية وانعكاس تطبيق معايير الحوكمة على الأمن المائي من وجهة نظر العاملين في مؤسسات وهيئات لها تعمل في هذا القطاع، وتبين وجود تأثير معنوي لتطبيق معايير الحوكمة في كافة المجالات التي تمت دراستها، كما بينت الدراسة أن واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه كانت بدرجة مرتفعة، فيما كان واقع الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية بدرجة متوسطة، كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة معنوية حول واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه، وكانت هذه الفروق تعزى لعامل المسمى الوظيفي، فيما لم تظهر وجود فروق معنوية في إجابات المبحوثين تعزى لعوامل مكان العمل وسنوات الخبرة.

وقد توصلت الدراسة لعدة توصيات من أهمها: أن تسعى الوزارات والهيئات والمؤسسات الشريكة في إدارة قطاع المياه الفلسطيني خاصة في مناطق الأغوار على وضع الخطط والآليات التي تؤدي إلى الارتفاع بمستوى تطبيق معايير الحوكمة بشكل أكبر لما لذلك من تأثير كبير في تحقيق الأمن المائي في هذه المنطقة، كما أوصت الدراسة بالعمل من خلال مجلس الوزراء على إعادة صياغة واعتماد المعايير الخاصة بجوده مياه الشرب وذلك بالشراكة مع كافة أصحاب المصالح في هذا المجال.

The Reality of Applying Governance Standards in Achieving Water Security in the Palestinian Jordan Valley

Prepared by: Maysaa Hussein Mohammed Izmeqna.

Supervisors: Dr. Thameen Hijawi & Dr. Subhi Samhan

Abstract

The study aimed to identify the reality of applying governance standards in the areas of water sector management and its role in achieving water security in the Palestinian Jordan Valley areas. Planning and budgeting, development sector (project implementation), human resource management, and financial management.

The descriptive approach was adopted in conducting this study, the study population consisted of workers in bodies, ministries, and institutions related to the water sector represented in (the Water Authority, the Ministry of Agriculture, and the Supreme Council for Water Sector Regulation, the Hydrologists Association, local government bodies, and agricultural associations). An intentional sample was chosen from the study population consisting of (55) research items. Categories were chosen from heads, bodies, directors of public administrations and officials who have the ability to answer the paragraphs of the study in their capacity in higher administrative and supervisory positions and decision-makers. The questionnaire was used as a tool to collect data and it was distributed electronically. According to the study sample, as a result of safety measures, social distancing requirements, and non-mixing due to the spread of the Corona pandemic, (50) questionnaires were retrieved for statistical analysis, at a rate of (90.9%).

The study concluded with several results, the most important of which are: that there is a strong direct relationship between the application of governance standards in the areas of water sector management and achieving water security in the Jordan Valley. Water in achieving water security in the Palestinian Jordan Valley, as it means that the application of governance standards in the areas studied explains (69.4%) of the change in the reality of water security, while the rest of the factors that affect institutional performance explain what its value is (30.6%). 1) of the change in the reality of water security, which is a strong degree of influence that shows the importance and reflection of the application of governance standards on water security from the point of view of workers in institutions and bodies operating in this sector, and it shows the presence of a moral impact for the application of governance standards in all areas studied, as shown. The study showed that the reality of implementing governance standards in the areas of water sector management was high, while the reality of water security in the Palestinian Jordan Valley was of a moderate degree. Water sector management machines and these differences were attributed to the job title factor, while there were no significant differences in the respondents' answers due to workplace factors and years of experience.

The study recommended several recommendations, the most important of which are: that the ministries, agencies and institutions partner in managing the Palestinian water sector, especially in the Jordan Valley areas, seek to put in place plans and mechanisms that lead to a further increase in the level of application of governance standards, because of its great impact on achieving water security in this region, The study also recommended working

through the Council of Ministers to reformulate and approve standards for drinking water quality, in partnership with all stakeholders in this field.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَاۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ (الأنبياء: ٣٠)

تشكل النزاهة مطلبا أساسيا ومهما في قطاع المياه، لما له من أهمية بالغة على جميع الأصعدة، فسوء توزيع المياه وتفشي الفساد في هذا القطاع ينعكس سلبا وبشكل كبير في كافة المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبما أن المياه هي الدعامة الرئيسية في عملية التنمية وعنصرا مهماً من عناصرها، خاصة في المجتمعات النامية، فإن الفساد في هذا القطاع يشكل العائق الرئيسي أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في اختلال ركائز التنمية وعدم تطبيق أهدافها النبيلة.

غياب الإدارة الصحيحة وعدم اتباع القواعد والقوانين في المؤسسات العامة التي تدير وتحكم قطاع المياه يؤدي إلى إعاقة عملية توزيع المياه والحصول عليها، حيث يترتب على ذلك عدم التمكن من الحصول على الكمية الكافية من المياه النظيفة وبتكلفة معقولة، والتي تعتبر من أهم حقوق الإنسان واحتياجاته.

من الآثار السلبية الأخرى للفساد في هذا القطاع ارتفاع تكلفة المياه على المستهلك، الأمر الذي يثقل كاهل الطبقة الفقيرة في المجتمع، ويقود إلى ضعف تحصيل الجباية، ويدفع بالمواطنين إلى انتهاج

طرق غير سوية للحصول على المياه بما في ذلك الاعتـــداء علـــى حقوق الآخرين، ونتيجة كل ذلك إصـابة المؤسـسـات العامة ومزودي خدمات المياه بالضـعف والترهل في أداء مهامهم وتقديم خدماتهم بالشكل الصحيح (التميمي، 2009).

تتضمن النزاهة؛ الوسائل والطرق التي تحارب الفساد بكافة أشكاله والإدارة غير السليمة للموارد والشؤون العامة واستغلال السلطة بشكل غير سوي مع غرس ثقافة أخلاقيات العمل على في المستويات الإدارية المختلفة في النظام الحكومي. ويتكون نظام النزاهة الوطنية من عدد من الركائز أهمها: الســـلطة التشـريعية، السـلطة التنفيذية، السـلطة القضـائية، الهيئات الرقابية، المحاكم الإدارية، ديوان المظالم، هيئات مكافحة الفســاد، وســائل الإعلام، المجتمع المدني، القطاع الخاص، ســلطات فرض القانون، الهيئات الانتخابية، جهات التحقيق، الأحزاب السياسية. ويجدر بالذكر أن ركائز النظام الوطني للنزاهة تختلف من بلد إلى آخر حسـب هيكلة البلد والنظم السـياسـية والإدارية المعمول بها وغيرها (الغامدي، 2014).

تعد مبادئ الشـفافية والمسـاءلة والمشـاركة من أهم الأمور التي يتمحور حولها مفهوم النزاهة في قطاع المياه، ويمتد مفهوم الفسـاد ليشـمل الرشـوة المباشـرة وغير المباشـرة، والغش في تنفيذ المشـاريع المائية والمحسوبية وسوء استغلال السلطة والاحتكار أو استغلال المنصـب العام أو الموقع الوظيفي لتحقيق مصـلحة شـخصـية. وقد عمد الاحتلال الصـهيوني لممارسـة كافة المعوقات والممارسـات لتشـويه قطاع المياه في فلسطين حتى أصبحت السيطرة عليه من قبـــل السلطة الفلسطينية مضطربة وغير كاملة (التفراوتي، 2015).

المساءلة تعني الالتزام بالإجابة على كل الأسئلة والاستفسارات المطروحة من قبل المواطنين والجهات المسؤولة على من تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة قطاع المياه والمزودين والمتعلقة بالأداء أو القرارات المتخذة وكيفية اسـتخدام الصـلاحيات الممنوحة، هذه المسـؤولية تتطلب عدة أمور كالاسـتقامة والقيم والنزاهة إضـــافة إلى التنفيذ الفعال للبرامج والمهام والوظائف. أما الشـفافية فمعناها اسـتعداد الحكومة لتنفيذ حقوق المواطنين وغيرهم للاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بأداء الحكومة وكيفية اتخاذ القرارات خاصـة المتعلقة بالشـأن العام وتمس حياة المواطنين، وبالتالي يكون المسـؤولون منفتحين قدر الإمكان لتقديم رؤية واضحة لقراراتهم والأعمال التي يقومون بها للمواطنين (الغامدي، 2014).

يتجلى مفهوم الشـــفافية والولوج إلى المعلومة والمســـاءلة في قطاع المياه في كونها مجموعة وســـائل لضـمان تمكن المواطنين من الحصـول على المعلومات واسـتيعاب الآليات المتبعة في صـنع القرار، بالإضـافة إلى تقليص مخاطر الفسـاد في المشـتريات عن طريق اتفاقات بين العميل والمالك ومقدمي خدمات المياه (التفراوتي، 2015).

يمكن مكافحة الفساد في قطاع المياه من خلال التوعية المجتمعية وبناء المؤسسات السليمة وذلك برفع قدرة وإمكانية المؤسسات ذات العلاقة في تحديد القطاعات الخطرة التي يمكن للفساد أن يلج إليها، وقد زاد اهتمام العديد من الدول في هذا المجال، مما حدا بمنظمة التعاون والأمم المتحدة والمؤسسات التمويلية أن تنفذ مبادرات عديدة في مجال التوعية المجتمعية لضرورة مكافحة الفساد بكل أشكاله الإدارية والمالية (التميمي، 2009).

تعاني فلسطين من شح المياه شأنها في ذلك شأن معظم مناطق العالم العربي، فارتفاع النمو السكاني بشكل كبير وتزايد احتياجات التنمية الوطنية يقابله زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على المياه إلى جانب تقييد الوصول لمصادر المياه واستخدامها، نظرا لكثرة المعيقات ومتطلبات ترخيص استخراج المياه الجوفية والمفروضة من قبل الاحتلال، الأمر الذي يمثل تحديا كبيرا ويدفع للبحث عن حلول مبتكرة لتوفير ما يلزم من المياه لمختلف القطاعات وذلك بهدف تحقيق جزء من التوازن والوصول إلى أفضل استخدام للمياه في فلسطين.

لذا، أصبحت مسألة تنظيم قطاع المياه في فلسطين ومعالجة العيوب والشوائب التي تقف في وجه تطبيق نظام إدارته بأسلوب علمي حديث حاجة ملحة نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجه هذا القطاع، بالإضافة إلى الزيادة السكانية الكبيرة وتغير أسلوب الحياة إلى أساليب أكثر استهلاكا للمياه، كما أدى إلى زيادة الاعتبارات الاقتصادية التي تتحكم وتدير عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بنزاهة إدارة الموارد المائية. ومن العيوب والمشاكل التي تواجه هذا القطاع تآكل شبكات الصرف الصحي وعدم صيانتها بشكل دوري، وعدم خضوع تزويد المياه للرقابة، وعدم اتباع الأساليب الصحيحة والسوية في توزيع المياه وعدم الإفصاح عن المعلومة (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

تأتي أهمية قطاع المياه وإمكانية حصول فساد فيه من تداخل الكثير من المؤسسات الحكومية في هذا القطاع ابتداء من وزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ووزارة الحكم المحلي، وسلطة البيئة، ووزارة الأشغال العامة بالإضافة إلى سلطة المياه. ومن هنا سوف يتم شرح العلاقة بشكل مختصر لكل من هذه المؤسسات وعلاقتها مع قطاع المياه.

1.2 مشكلة الدراسة

تعاني الأراضي الفلسطينية من مشكلة مياه حقيقية تمثلت في زيادة الطلب على العرض، مما أدى إلى عجز حقيقي ومستمر في مصادر المياه، وخاصة المخزون الجوفي المائي، في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليه خاصة في الضفة الغربية، مما انعكس على نوعية المياه وكميتها وارتفاع تكاليفها. ويعتبر قطاع مياه الشرب من أهم القطاعات التي يجب الاهتمام بها، لما لها من أهمية كبيرة بالنسبة للمواطنين، في ظل الشح في المياه في كثير من المناطق وخاصة منطقة الاغوار الفلسطينية.

يتعرض قطاع المياه بشكل عام إلى مسببات الفساد وسوء الإدارة، إضافة إلى استغلال المنصب العام للحصول على المياه لمصالح شخصية.

وعليه فإن مشـكلة هذه الدراسـة تتمثل في دراسـة واقع تطبيق معايير الحوكمة في ادارة قطاع المياه ودورها في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

1.3 مبررات الدراسة

ان قطاع المياه أحد أهم القطاعات في عملية التنمية المستدامة فلا بد من تنظيم قطاع المياه للوصول الى الحوكمة الرشـيدة من خلال تطبيق مجموعة من معايير الحوكمة في تقييم الأداء، ونظرا لأهمية اسـتدامة المياه مع الأخذ بعين الاعتبار شـح توافر هذا المورد فإنه لا بدّ ايضـا من معرفة أسـباب الضـعف الموجود في هذا القطاع، والحد من المعيقات التي قد تعمل بشـكل أو بآخر على تعطيل هذا القطاع وعدم أدائه لما هو مطلوب منه بشكل كامل.

يعتبر قطاع المياه أحد أهم القطاعات في عملية التنمية، ونظراً لأهمية اسـتدامة المياه آخذين بعين الاعتبار شـح توافر هذا المورد فإنه لا بد من محاربة مسـببات الفسـاد المتفشـي في إدارة هذا القطاع، والحد من الطرق الملتوية وغير الشـرعية التي يقوم بها البعض للحصـول على المياه وتعريضـهم للمساءلة القانونية.

1.4 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسـة في معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة في إدارة قطاع المياه ودورها في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تحقق عدة أهداف فرعية وهي:

1. التعرف على واقع تطبيق معايير الحوكمة في إدارة قطاع المياه في منطقة الأغوار الفلسطينية.
2. التعرف على واقع الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.
3. كشـف العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وبين تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

1.5 أسئلة الدراسة

تهدف الدراسـة إلى الإجابة على السـؤال الرئيس المتمثل في: ما هو واقع تطبيق معايير الحوكمة في إدارة قطاع المياه ودورها في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية؟

وللوصول إلى إجابة هذا السؤال لا بد من الإجابة على الأسئلة التالية:

الســـؤال الأول للدراســـة: ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في إدارة قطاع المياه في منطقة الأغوار الفلسطينية؟

السؤال الثاني للدراسة: ما واقع الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية؟

الســـؤال الثالث للدراســـة: هل هناك علاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وبين تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية؟

1.6 فرضيات الدراسة

الفرضـــية الأولى للدراســـة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معايير الحوكمة وبين تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

الفرضـــية الثانية للدراســـة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة تعزى للعوامل الديمغرافية (مكان العمل، المسـمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

1.7 حدود ومحددات الدراسة

الحـدود الموضـوعية للدراسـة: تنـاقش الدراسـة معـايير الحوكمـة ودورهـا فـي تحقيـق الأمـن المـائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

الحدود المكانية للدراسة: تغطي هذه الدراسة منطقة الاغوار الفلسطينية.

الحدود الزمانية للدراسة: أجريت الدراسة في العامين 2020-2021.

الحـــدود البشـــرية: العـــاملين فـــي وزارات وهيئـــات ومؤسســـات القطـــاع المـــائي فـــي فلســـطيني والمتمثلـــة فـــي (ســـلطة الميـــاه الفلســـطينية، وزارة الزراعـــة الفلســـطينية، المجلـــس الأعلـــى لتنظـــيم قطـــاع الميـــاه، جمعيـــة الهيـــدرولوجيين الفلســـطينيين، هيئـــات الحكـــم المحلـــي فـــي منطقـــة الأغـــوار (البلـــديات)، الجمعيـــات الزراعيـــة العاملـــة فـــي منـــاطق الأغـــوار الفلسطينية).

محددات الدراسة:

خلال إجراء الدراسة تم مواجهة عدة معوقات من أبرزها:

- انتشار جائحة كورونا في الأراضي الفلسطينية.

1.8 نموذج الدراسة

ستقتصر الدراسة على تغطية المتغيرات التالية والتي تعبر عن واقع تطبيق الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه ودورها في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار.

والشكل التالي يوضح هذه العناصر:

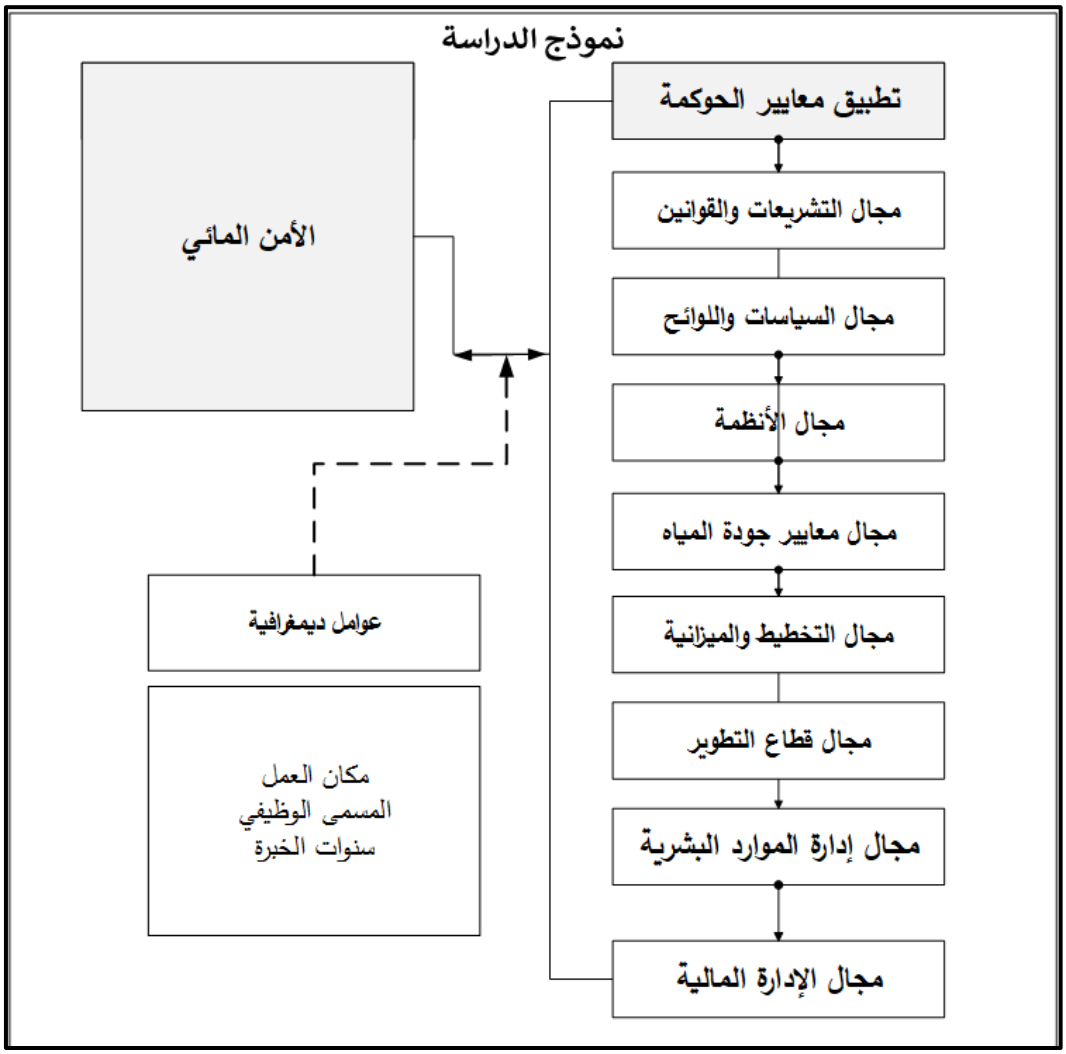

شكل 1: نموذج الدراسة (اعداد الباحثة: بالاعتماد على الدراسات السابقة والأدب النظري)

1.9 هيكلية الدراسة

تم تقسيم فصول الدراسة إلى:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتضمن: المقدمة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، حدود الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والأدبيات السابقة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وتتضمن: منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة الدراسة، المعالجات الإحصائية للدراسة، متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

وقد تم توثيق المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها الدراسة وفقاً لنظام APA المعتمد في مجال البحث العلمي في جامعة القدس، وإضافة المرفقات اللازمة كملاحق في نهاية الدراسة.

2 الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

يتناول هذا الفصـــل أبرز ما احتوته الكتب والمراجع والأدب النظري عن معايير الحوكمة من حيث المفهوم، كما يتناول هذا الفصـــل مفهوم الموارد المائية والأمن المائي وأبعاده وقطاع إدارة المياه، ويرد في نهاية هذا الفصـل أهم الدراسـات العربية والأجنبية التي تناولت بالبحث والتحليل لمواضـيع الدراسـة الحالية ومتغيراتها

2.2 الحوكمة المعايير والمفاهيم

الحُكْمُ لغة هو العلم والفقه، والحكيم ذو الحكمة، والحكمة هي معرفة أفضـــل الأشـــياء بأفضـــل العلوم، وأيضـا الحُكْمُ هو العلم والفقه والقضـاء بالعدل، وحَكَمَ الشـيء وأحكَمَه كلاهما منَعَه من الفسـاد، وقيل: حكّم اليتيم كما تُحكّم ولدك، أي امنعه من الفسـاد وأصـلحه كما تصُـلح ولدك، وهو ما يوضـح لنا أن المعنى اللغوي يشـير إلى معيار إنفاذ القواعد والقوانين وإصـلاح الأمور بعيداً عن فسـادها وهدرها (ابن منظور، اللسان، باب الحاء).

يعود المصـــطلح Governance والذي ترجم إلى العربية بمصـــطلح (حوكمة، حاكمية، حكمانية) إلى الأصـول الإغريقية القديمة، وهو المصـطلح الذي كان يطلق لوصـف قدرة ربان السـفينة ومهاراته في قيادتها وسـط الأمواج والأعاصـير والعواصـف، إضـافة إلى ما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة وتحليه

بالسلوك الشريف في الحفاظ على الأرواح والممتلكات، فيقولون بأنه (القبطان المتحوكم جدا) إذا عاد إلى البر بأمان محققاً مهمته بنجاح وسلام (أبوالنصر، 2015).

وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي، شاع استخدام مصطلح الحوكمة Governance في الأدبيات المتعلقة بالسياسة والإدارة العامة والحكم، حتى بات المفهوم موضع نقاش في دول كثيرة حول الجهود الكبيرة في استخدامه في الإصلاح الإداري، ورغبة من المساهمين في معرفة حقوقهم في الشركات التي يساهمون بها بأموالهم (شبلي، 2014)

وفي الثمانينيات من القرن الماضي، تبنى البنك الدولي مفهوم الحوكمة، وذلك نتيجة للفشل في سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ومحاولة في ذلك الوقت من قبل البنك الدولي في ربط الإصلاح السياسي في تلك الدول بالإصلاح الاقتصادي، وقد بين حينها البنك الدولي وجود متطلبات لتطبيق الحوكمة من ضمنها: سيادة القانون، الكفاءة والفاعلية الإدارية، المساواة والعدالة في توزيع الموارد، بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة من جانب المؤسسات والأفراد في الدول (أبوالنصر، 2015).

وقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP الحوكمة بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسة والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وذلك من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها وممارسة حقوقها القانونية والوفاء بالتزاماتها وحل خلافاتها من خلال الوساطات (UNDP, 2014).

ويعرفها البنك الدولي بأنها التقاليد والممارسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا يشمل الاختيار المحكم للقائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد بكافة أنواعها، وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية عالية (Vishwanath & et al., 2019).

ويرى الجعيدي (2007) بأن الحوكمة هي الاستراتيجية التي تتبناها المؤسسة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدرتها الذاتية.

فيما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، والذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة (OECD, 2004).

ومما ســـبق فإن لطرح هذا المفهوم ومحاولة تعريفه أهمية كبيرة خاصـــة لدى المنظمات الدولية والمؤسـسـات المانحة، فنجد أن توجه هذه المؤسـسـات والمنظمات لأن يحل مفهوم الحوكمة كصـيغة موازية للمشـروطية Conditionality التي كانت تعتبر أســاس إقراض الدول النامية من قبل المانحين، والتي كانت تعتمد على فرض عدة شــروط لإحداث تغييرات اقتصــادية وســياســية في هياكلها لقاء حصولها على التمويل والمنح (عبد الهادي، 2018).

وبنظرة شــاملة بناء على التعريفات الســابق، يمكن القول بأن الحوكمة ما هي إلا الحوكمة ما هي إلا أساليب وآليات تعتمد على معايير كالشفافية والمساءلة والنزاهة والمحاسبة وتحقيق العدل والمساواة من خلال مبدأ ســـيادة القانون وإنفاذه على الجميع، مع وجود الرقابة الفعالة والمســـتمرة بكافة اتجاهاتها الداخلية والخارجية نحو تحقيق الأهداف المطلوبة في أي كيان دولة أو مؤسـسـة عامة أو خاصـة أو شركة لإحداث التحسين المطلوب فيها.

2.2.1 أهمية الحوكمة:

تسعى الحوكمة وتطبيق معاييرها في القطاع العام أو الخاص، في المؤسسة العامة أو الخاصة الربحية أو غير الربحية إلى تحقيق عدة أمور أبرزها (شبلي، 2014):

- حسن الأداء.
- العدالة في توزيع الأرباح أو المقدرات والثروات.
- الحد من الفساد الإداري والمالي والوقاية منه.
- الإبقاء على المؤسسة ضمن مجال الإصلاح الإداري والقانوني والمالي الأمثل.
- إخضاع المؤسسات للرقابة والمتابعة والمساءلة من الجمهورين الداخلي والخارجي لها.
- أن يتركز عمل المؤسسة على حفظ المصالح العليا للمجتمع والدولة، وحسب اختصاصها.
- تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية في العمل.

وترتبط المياه بشكل قوي بأهداف التنمية المستدامة، وفي خطة 2030 للتنمية المستدامة احتلت المياه مكانة كبيرة ضمن أهداف هذه الخطة، فالهدف السادس كان مفصلاً فيما يتعلق بالمياه حيث نص على "ضـمان توافر المياه وخدمات الصـرف الصـحي للجميع وإدارتها إدارة مسـتدامة"، وأي تقدم في تحقيق هذا الهدف فإنه وبشكل جلي سينعكس على جميع أهداف التنمية المستدامة في الخطة 2030.

ولأهمية المياه وإدارتها إدارة مسـتدامة، عمدت جامعة الدول العربية إلى إنشـاء المجلس الوزاري العربي للمياه عام 2008، والذي يهدف إلى تنمية التعاون وتنســـيق الجهود بين الدول العربية لأجل وضـــع

استراتيجيات عربية لمواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي خاصة في مجالات (جامعة الدول العربية، 2021):

- الإدارة المتكاملة للموارد المائية: من خلال توفير شـــبكة معلومات متكاملة عن الموارد المائية لأجل تقييمها بطرق علمية، ووضـــع خطط التنمية والاســـتثمار والتنبؤ بالنظام المائي الكمي والنوعي، ودعم النهج التكاملي والتشـاركي في إعداد الخطط المائية الوطنية، اقتراح تشـريعات مائية فعالة وإيجاد آليات لتطبيقها، وتنمية القدرات البشرية في هذا المجال.
- تنمية الموارد المائية والحفاظ عليها كما ونوعاً.
- إدارة الطلب على الماء.
- حماية الحقوق المائية العربية والدفاع عن الحقوق المائية العربية في المحافل الدولية المهتمة وتنسيق المواقف بما يخدم المصالح العربية.

وفي قطاع المياه، فإن مشاركة المجتمع المحلي والمدني في وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالمياه، من شأنه زيادة اهتمام وقوقل الناس ودعمهم للنظم المائية، وتشجع الأطر التي تستهدف مشاركة المنتفعين في صنع القرارات إلى تحقيق الشفافية والمحاسبة، وبإمكانها أن تكفل تأييد والتزام الجماهير بسياسات وبرامج المياه، فمن المهم مشاركة المجتمع المدني والمحلي في مناقشة موضوع وتمويل المياه بشكل ديمقراطي، كما ينبغي التعريف بأهمية المياه ومناقشة المشاكل والتحديات التي تتعلق بها مع الجمهور (مرعي، 2021).

وقد بينت الأمم المتحدة في تقريرها للعام 2006، بان (هناك ما يكفي من المياه للجميع)، وأن جوهر أزمة المياه يكمن في كثير من الأحيان في سوء الإدارة والفساد، والافتقار إلى المؤسسات المناسبة، ومعاناة الجمود البيروقراطي ونقص الاســـتثمار في القدرات البشـــرية والبنية التحتية للدول (عبد الله، 2016).

2.2.2 معايير الحوكمة:

إن اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستويات التنمية بين الدول والمجتمعات، تجعل من الصـــعب جداً تعميم جميع معايير الحوكمة عليها كما هي، وبالتالي لا بد من تكييف هذه المعايير لتتفق مع حالة كل بلد وفقاً لظروفه ومستويات التنمية فيه، وهو تكيف ضـروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري للحوكمة إلى مرحلة ابتكار وتطبيق الآليات العملية بما يســـمح بتطوير الإدارة والحكم بالتدرج، ورفع مستويات المحاسبة والشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون، ما يمكن من تحقيق حاجات الأفراد والمساواة وتحقيق المصلحة العامة وحسب الاستجابة في المجتمعات (مصلح، 2007).

وحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قواعد ومبادئ الحوكمة بما يلي (UNESCAP, 2009):

- المشاركة: والتي تبدأ بمشاركة المرأة والرجل بالتعاون بالعمل مروراً بالزملاء والشركاء ضمن منظومة المؤسسة ومكوناتها الوظيفية والمهنية.
- سيادة القانون: بأن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز بما في ذلك القوانين الحامية لحقوق الإنسان.
- الشفافية: والتي تستند على التدفق الحر للمعلومات وأن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.
- الاستجابة والتوافق: من خلال العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة والتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.
- الإنصاف والشمولية: بما يحقق وجود نظام عادل وشامل مبني على أساس أن جميع المعنيين وفق نظام المؤسسة سواء من برامجها أو خدماتها، هم شركاء في مسيرتها.
- المساءلة: حيث يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.
- الكفاءة والفعالية: من خلال أداء المؤسسات لدورها وتقديم خدماتها للمجتمع بما يحقق احتياجاته من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والمتوفرة.
- الرؤية الاستراتيجية: يمتلك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للحوكمة والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

وفي مبادرة حوكمة المياه التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي عرفت بمبادرة حوكمة المياه Water Governance Initiative WGI، فقد حددت (12) مبدأ لحوكمة المياه، وهي مبادئ تنطبق على جميع قطاعات البنية التحتية، وترتكز هذه المبادئ على ثلاثة من المعايير التي اعتمدتها OECD في مبادرتها لحوكمة المياه وهي (Berg, 2016):

- الكفاءة Efficiency:
  - البيانات والمعلومات: انتاجها ومشاركتها في الوقت المناسبة وبشكل قابل للتوجيه.
  - التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الاجتماعية: مراجعة التمويل، مصادره المستدامة.. الخ.
  - الأطر التنظيمية المبنية على الهيكلة القانونية والمؤسسية السليمة.
  - ممارسات الحوكمة المبتكرة التي تعتمد على برامج وتقنيات علمية حديثة في اتخاذ القرارات.
- الفعالية Effectiveness:

- أدوار ومسؤوليات واضحة لصنع السياسات وتنفيذها، وتعزيز التنسيق بين السلطات.
- مقاييس مناسبة داخل أنظمة الأحوال لتحقيق أهداف طويلة الأجل.
- اتساق السياسات من خلال التنسيق الدائم مع المستخدمين والتأكيد على قيود الاستدامة.
- القدرة لدى السلطة المسؤولة وتوافر الخبرة والقدرة على التكيف والتدريب المستمر.

- الثقة والإشراك Trust and engagement: وهو ما يتعلق بمساهمة الحوكمة في بناء ثقة الرأي العام وضمان إدماج جميع أصحاب المصلحة من خلال الشرعية والعدالة للمجتمع ككل.

والشكل التالي يوضح النظرة العامة لمبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المياه (OECD، 2015):

شكل 1: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المياه (المصدر: *OECD*، (2015): مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة المياه،ص 4).

ويجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحوكمة في قطاع المياه لا تعتمد على مؤسسات بعينها فحسب، وإنما تعتمد على سياق الحوكمة الرشيدة التي من أهم عناصرها: الشفافية، المساءلة، المقاربات القائمة على المشاركة، المساواة، وتوفير المعلومات، كما تقدم إحدى الدراسات الحديثة في مجال حوكمة المياه تعريفاً جديدة للحوكمة الجيدة للمياه، وأنها تتكون من عمليات صنع القرار والمؤسسات

المؤثرة في حوكمة المياه، وتضـــم حوكمة المياه مبدأ القدرة على التنبؤ (ســـيادة القانون) والأخلاقيات (التصدي للفساد) والمشاركة المفتوحة والشفافية والكبيرة (خاطر و آخرون، 2014).

وقد طرح خاطر وآخرون (2014) نموذجاً لحوكمة المياه الفعالة يتضـــمن أبعاد الحوكمة المطلوب تحققها في قطاع المياه لتحقيق الأمن المائي كما في الشكل (3) التالي:

شكل 2: نموذج حوكمة المياه الفعالة (المصدر: خاطر وآخرون (2014): حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان. ص 76).

أما مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني، فقد اعتمد عدة معايير للحوكمة في قطاع المياه الفلسطيني، وهي: (الشفافية، المساءلة، النزاهة، الاخلاقيات، حسن الاستجابة، المشاركة، الفعالية، الكفاءة، سيادة القانون، مكافحة الفساد، والتكاملية) (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2018).

وفي هذه الدراسة، سيتم تسليط الضوء على عدد من مبادئ حوكمة المياه التي ذكرها مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني وهي: (الشفافية، المساءلة، النزاهة، ومكافحة الفساد) في مجالات (التشريعات والقوانين، الســـياســـات واللوائح، الأنظمة، جودة المياه، التخطيط والميزانية، التطوير، إدارة الموارد البشرية، الإدارة المالية) في قطاع المياه الفلسطيني وعلاقته بالأمن المائي.

2.2.3 مفهوم الشفافية:

يقصـــد بالشـــفافية منح الحكومة حق الاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بأدائها للمواطنين وغيرهم، والمعلومات المتعلقة بســبل اتخاذ القرارات خاصـــة ذات العلاقة بالشـــأن العام وتمس حياة المواطنين. وعليه، فإن المســؤولين على اســتعداد لتفســير القرارات والأعمال التي يقومون بها، وحجب المعلومات وعدم إفشـائها يتعلق فقط بالمعلومات التي تمس الأمن القومي أو التي لها علاقة بالتحقيقات في جرائم ومخـالفـات. ويتمكن المواطنون من الاطلاع على المعلومـات المتعلقـة بـأداء الحكومـة ومنجزاتهـا من خلال التقارير المنشـورة خاصـة المالية منها والمنقحة من جهات متخصـصـة، وذلك يرفع من مسـتوى الشـفافية ويجعل المسـاءلة أمر متاح، وتخضـع المرافق الحكومية لسـيادة القانون والأنظمة في جميع شـــؤونها وأعمالها، كما أن الانفتاح والشـــفافية على كافة المســـتويات يعزز ثقة المواطنين بالحكومة وبالدور الذي تقوم به (الغامدي، 2014).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشفافية على أنها تقاسم للمعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، ذلك أنها تسـمح لأصـحاب المصـلحة في شـأن ما أن يجمعوا المعلومات التي يحتاجونها حول ذلك الشـأن، والتي قد تكون ضـرورية في الكشـف عن المسـاوئ وحماية المصـالح، والأنظمة التي تعمل بشفافية تمتلك إجراءات واضـحة لكيفية صـناعة القرار، إضـافة إلى أن لها قنوات اتصـال مفتوحة بين أصـحاب المصـلحة والمسـؤولين، إضـافة إلى نشـرها المعلومات وجعلها دائما في متناول الجمهور (الحسنات، 2013).

كما عرف الائتلاف من أجل النزاهة والمسـاءلة– أمان الشـفافية، حيث تعني الشـفافية تقديم معلومات واضـــحة عن إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مناصـــبهم فيما يتعلق بإجراءات تقديم الخدمات، والكشـف عن متطلبات ومعايير وطرق الحصـول على هذه الخدمات علانية وبالتسـاوي للمواطنين جميعهم، بالإضـافة إلى القرارات التي تتخذها الحكومة المتعلقة بإدارة مختلف المجالات مثل السياسات العامة، والسياسات المالية، وحسابات القطاع العام، أي أن الشفافية تعني الوضـوح وهي عكس السـرية، فالسـرية هي إخفاء الأفعال عن قصـد، أما الشـفافية فتعني الكشـف عن هذه الأفعال. وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، وكذلك على نشاطات المؤسسات الخاصة التي يؤثر عملها على مصلحة الجمهور والمؤسسات غير الحكومية (الأهلية) (أمان، 2016).

2.2.4 مفهوم النزاهة:

تعرف النزاهة بأنها ممارسة المحترف لمهامه بشكل مناسب وبكل عناية ومسؤولية، مع مراعاته لجميع المصـالح ذات الصـلة، كما يراها البعض بأنها مجموعة من القيم والأخلاقيات المتمثلة في الاسـتقامة

والأمانة والحياد والمساءلة، كما يراها البعض بأنها شيء يجب السعي لتحقيقه وأنها تمثل الامتثال بطريقة نموذجية لمعايير أخلاقية محددة (Huberts, 2018).

ويمكن تعريفها بأنها الامتثال للمبادئ الأخلاقية المقبولة والالتزام المستمر بمعايير السلوك المعلنة المرتبطة بها (Caldwell, 2018).

ويعرف مجلس تنظيم المياه النزاهة من منظور حوكمة قطاع المياه بأنها "مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والالتزام بالسلوك القويم ومبدأ تجنب تضارب المصالح والاهتمام بالمصلحة العامة" (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2018).

وحسب تعريف الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان، فإن النزاهة هي مجموعة القيم والمبادئ ذات العلاقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك السليم وتجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، حيث يتوجب على من يتولون مناصب عامة عليا الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم، كأن يجمع الشخص بين الوظيفة الحكومية ومصالح في القطاع الخاص، إذ قد يخلق ذلك تعارضاً في المصالح في مجالات عديدة، كالمناقصات أو العطاءات أو المواصفات أو الضرائب أو الرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى احتمال إنهاء هذا التعارض، بما يتفق مع مصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة. ويقع في إطار هذه القيم أيضا منع تلقي الموظف العام الرشوة للقيام بأي عمل يؤثر في المصلحة العامة، أو يؤدي إلى هدر المال العام. بمعنى أن النزاهة تتطلب من المسؤولين في القطاع العام عدم الخضوع لإغراء الأموال، أو أي التزامات لأفراد أو مؤسسات، قد يكون لها تأثير سلبي على أداء مهامهم الوظيفية، كما تتضمن النزاهة أيضاً الالتزام بوقت العمل والأموال العامة وعدم استخدامها للمصالح الشخصية (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016)

2.2.5 مفهوم المساءلة:

المساءلة في مفهومها تعني أن المؤسسات والأفراد الذين ينتمون إلى القطاع العام يتحملون مسؤولية قراراتهم وأعمالهم، ويتقدمون للتدقيق الداخلي والخارجي إذا لزم الأمر. ويتم ذلك من خلال وجود فهم واضح للمسؤوليات مبني على قوانين وأنظمة ومعايير محددة، ويشترك في ذلك جميع الأطراف المعنية. كما تشمل المساءلة الالتزام بالإجابة على جميع التساؤلات المتعلقة بالأداء أو القرارات المتخذة واستغلال الصلاحيات الممنوحة. هذه المسؤولية تتطلب عدة أمور كالاستقامة والقيم والنزاهة إضافة إلى التنفيذ الفعال للبرامج والمهام والوظائف. وتتعلق المساءلة بسيادة القانون من حيث إنزال عقوبات

على من يسيء استخدام السلطة الممنوحة لهم ويستغلون الموارد العامة لتحقيق مصالح شخصية (الغامدي، 2014).

ويعرف مجلس تنظيم قطاع المياه المساءلة بأنها " توفير آليات وأدوات يستطيع المواطن اللجوء إليها لمساءلة ومحاسبة الجهات المقدمة للخدمة عند عدم الحصول عليها بالشكل المطلوب" (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2018).

وفي تعريف الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان للمساءلة، فهي تعني التزام المسؤولين في الوظائف الرسمية بأي صفة كانوا بتقديم تقارير بشكل دوري حول طبيعة العمل وسيره في المؤسسة أو الوزارة، بحيث يتم توضيح القرارات المتخذة وتفسير السياسات المتبعة، وتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، وتوضيح الإيجابيات والسلبيات، ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل، كما يندرج تحت مظلة المساءلة حق المواطنين العاديين في الاطلاع على هذه التقارير العامة، وعلى الأعمال التي تمارسها الإدارات العامة، مثل مجلس الوزراء ومجلس النواب، والمؤسسات العامة الرسمية والمؤسسات غير الوزارية والمؤسسات غير الحكومية والشركات التي تدير أو تقدم خدمة عامة كالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016).

2.3 مفهوم الفساد

تعود جذور الفساد إلى حقب سابقة، حيث يعد ظاهرة اجتماعية قديمة، وفي العصر الحديث انتشرت هذه الظاهرة عبر الدول تبعا للتغيرات والتطورات المتزايدة والتي حدثت بشكل متسارع في المحيطين المحلي والدولي، أبرزها ظاهرة العولمة والشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات، وسيادة الاقتصاد الرأسمالي، وغيرها من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غياب الشفافية والمساءلة، وضعف أجهزة الرقابة، وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط قانونية وسلوكية تحد من التجاوزات والممارسات المخالفة للقانون واستغلال النفوذ، كل ذلك شكّل بيئة خصبة لانتشار الفساد بشكل كبير (الغامدي، 2014).

عرفت منظمة الشفافية الدولية التي تأسست في عام 1993 الفساد بأنه: "سوء استخدام الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"، وعرفه البنك الدولي على أنه: "دفع رشوة أو العمولة المباشرة للموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات". وعليه، يعتبر الفساد من أهم وأخطر المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول على اختلاف أنظمتها وتشريعاتها (جار الله، 2019).

ويعرفه عليمات (2020، 78) الفساد بأنه " ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة، بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام"، ونتيجة لذلك فالفساد يؤدي إلى اختلال البناء الاقتصادي في الدول جراء هدر مواردها وزيادة الأعباء على الموازنة العامة وخفض الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والفساد لا يعتمد على الأفعال غير القانونية فقط، بل أنه قد يبنى على أفعال قانونية كذلك، وهناك ثلاثة معايير يمكن من خلالها الحكم على الإجراء بأنه يتصف بالفساد وهي: المصلحة العامة، الرأي العام، والقانون، وفي معظم الحالات تتوافر هذه المعايير جميعاً في حالات الفساد، فيكون الإجراء الفاسد ضد المصلحة العامة، وضد الرأي العام وكذلك ضد القانون، ومع ذلك فهناك منطقة رمادية، يسعى فيها الفاسدون بشكل دائم إلى إيجاد طرق جديدة للالتفاف على القانون، كذل يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على أعمال الفساد في القوانين والقواعد من خلال ما يعرف باسم الاستيلاء على الدولة (Wathne, 2021).

2.3.1 خصائص الفساد:

من خلال ما سبق، فإن الفساد يعبر عن الحالة التي تغلب فيها المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في ممارسة العمل والممارسات، وهناك عدة سمات يتصف بها الفساد من أهمها (عليمات، 2020):

1. السرية: حيث تتم ممارسة الفساد في السر ومن خلال أساليب الخداع والتحايل، وذلك نتيجة لما فيه من ممارسات غير مشروعة وغير أخلاقية وتعارض المصلحة العامة والرأي العام.
2. اشتراك أكثر من طرف: فالفساد يتضمن وجود أكثر من طرف ويتضمن علاقات تبادلية للمصالح والمنافع بين الأطراف المتعاطية للفساد.
3. يرتبط الفساد بمظاهر التخلف الإداري السائدة: كتأخير المعاملات، والتغيب عن العمل، وسوء استغلال الوقت والموارد، وعدم اللباقة مع المتعاملين.
4. سرعة الانتشار: وهي من أهم ما يميز الفساد، وقد شبهه الكثيرون بالسرطان الذي ينخر أعضاء الجهاز الإداري بشكل تدريجي، وبالتالي يزداد نفوذ الفاسدين.

2.3.2 أسباب الفساد:

هناك عدة أسباب ودوافع للفساد، من أهمها (كوزان و الجبوري، 2020):

- القصـــور في تطبيق القانون: فالتقصـــير في تطبيق القوانين والتهاون في تنفيذ العقوبات يؤدي إلى زيادة الجريمة وبالتالي يستباح المال العام وتتضرر الدولة ومؤسساتها.
- الأسباب السياسية: وهي من أخطر أسباب الفساد، فالولاءات الحزبية تقود إلى تحقيق مصالح خاصة دون المصلحة العامة، وهوما يؤثر على القرارات.
- الأسباب الاقتصادية: فتردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة إحدى أهم أسباب انتشار ظاهرة الفساد داخل الدول.
- الأســـباب الاجتماعية: فوجود الولاءات والانتماءات العشـــائرية والدينية وانتشـــار ظاهرة المحسوبية، تتسبب في حدوث الفساد ومخالفة القواعد القانونية، وكذلك فإن سوء توزيع الثروات بين الأفراد يعد من المسببات التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات.

وقد نشر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان تقريره في عام 2016، والذي بين فيه أبرز أشكال الفساد انتشارا في فلسطين كما يلي:

بلغت شكاوى جرائم الفساد 290 شكوى وبلاغا، والتي تقع ضمن الاختصاص القانوني لهيئة مكافحة الفســاد، حيث أظهرت معظم جرائم الفســاد المنصــوص عليها في قانون مكافحة الفســاد، وقد توزعت طبيعة الشكاوى والبلاغات المقدمة حول جرائم الفساد خلال العام 2016 كالآتي:

أكثر أشكال شبهات الفساد انتشارا خلال العام 2018 كانت: إساءة استخدام السلطة بنسبة 22.7%، بينما كانت قد احتلت إساءة الائتمان الترتيب الأول في العام 2016، حيث بلغت آنذاك 23% من بين جرائم الفســاد الأخرى، وكان التهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية أقل أشــكال الفســاد خلال العام 2017 بنســبة 1.38%، فيما كانت الرشــوة أقل أشــكال الفســاد في العام 2016 حيث بلغت 2.3%، والشكل رقم (4) يوضح ذلك:

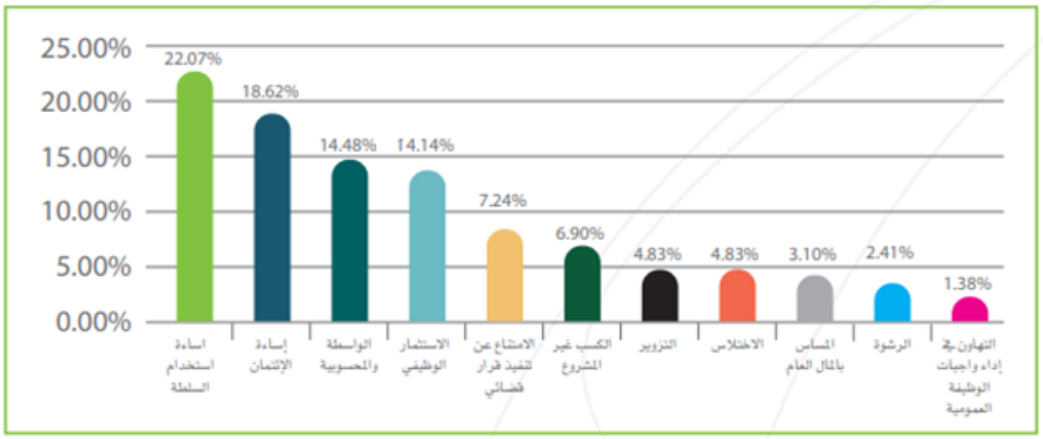

شكل 3: الشكاوى والبلاغات المقدمة لهيئة مكافحة الفساد حول جرائم الفساد في الضفة الغربية للعام 2018 (المصدر: دولة فلسطين. (2019): التقرير السنوي: هيئة مكافحة الفساد، رام الله).

وتشمل الخطوات والاستراتيجيات والمطالب الموجهة للجهات المسؤولة لمكافحة الفساد والتقليل من انتشاره ما يلي (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، 2016):

- قيام الحكومة الفلسطينية بالإسراع في إجراء الانتخابات التشريعية، لانتخاب مجلس تشريعي يقوم بممارسة الأعمال الرقابية والتشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، ويتضمن ذلك العمل على رقابة مدى التزام كل من الحكومة ووزارة المالية بتنفيذ الموازنة، بالإضافة إلى محاسبة أي جهة تقوم باستخدام المال العام في مجالات أخرى غير المحددة بالسابق.
- مطالبة مجلس الوزراء بعقد اجتماع هدفه إعداد خطة وطنية فلسطينية، تعمل على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛ بالإضافة إلى تحديد أولويات العمل ومسؤولية كل جهة وآلية متابعة التنفيذ، ومتابعة الموازنة اللازمة للتنفيذ، بحيث يشمل هذا الاجتماع كافة الأطراف الرسمية مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية وديوان الموظفين العام، بالإضافة إلى مجلس الشراء العام، ووزراء الحكومة وممثلي المجتمع المدني العاملين في مجال النزاهة ومكافحة الفساد.
- أن تلتزم كل من الحكومة ووزارة المالية بتعزيز شفافية الموازنة العامة، وذلك عن طريق نشر ثمان وثائق مالية، بناء على مسح تابع للموازنة الدولية، بحيث يُمثل نشرها الحد الأدنى لاعتبار الموازنة شفافة.
- العمل على تعزيز دور ديوان الرقابة المالية والإدارية، ومطالبة المسؤولين فيه بالالتزام بالمهنية والحيادية في جميع الأعمال، وفقاً لما جاء في أحكام القانون وذلك تجنباً لأية محاولات هادفة لإخضاع ديوان الرقابة المالية والإدارية لسيطرة السلطة التنفيذية.
- قيام ديوان الموظفين العام بتصميم وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي لجميع الوظائف العليا غير المتوفرة.
- مطالبة رئيس الوزراء بإقرار تشريع لتشكيل لجنة هدفها الرقابة على نزاهة شغل الوظائف العامة.
- تنظيم أعمال شركات الاتصالات المتنوعة وضمان جودة الخدمات المقدمة، والتزام هذه الشركات بالأسعار التي يتم إقرارها، إضافة إلى ضمان وصول كافة الخدمات ذات العلاقة بالاتصالات إلى جميع المناطق والتجمعات السكانية.
- تفعيل الهيئات المنظمة لقطاعي الكهرباء والمياه؛ والتي بقيت حتى عام 2016 تعاني من حالة ضعف، بسبب المنافسة على الصلاحيات بين سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع

المياه؛ وعدم تفعيل دور مجلس تنظيم قطاع الكهرباء في الرقابة والإشراف على شركات الكهرباء على أرض الواقع.

- قيام وزير الحكم المحلي بوضع خطة هدفها تسوية ديون البلديات، بالتنسيق والمشاركة مع سلطة الطاقة ووزارة المالية، وذلك لعمل تسويات مالية معلنة، للمحافظة على حق الخزينة العامة. قبل أن قيام شركة النقل الحكومي بسداد جميع هذه الأموال لاحقاً إلى شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية من الخزينة العامة.

2.4 الأمن المائي

2.4.1 مفهوم الأمن المائي:

حتى حين قريب، كان الأمن بمفهوم العسكري ومفهوم القوة هو المهيمن على المجتمعات والدول، خاصة العربية منها، إلى أن بدأت المؤشرات في كثير من الدول تشير إلى أن الأمن العسكري والأمني يهيمن على مقدرات المجتمعات والدول، فبدأ الحديث عن الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن البيئي، ليصبح تسليط بوصلة الاهتمام على هذه المفاهيم أكبر.

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على مفهوم الأمن المائي وأبعاده، وهو ما طرحت الكثير من الدراسات والأبحاث المائية تعريفات عدة له.

يعرف الأمن المائي بأنه وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، بحيث يستجيب عرض المياه للطلب عليها، وفي الحالة التي لا يستطيع عرض المياه أن يلبي حجم الطلب عليها، فإننا نكون أمام حالة (العجز المائي)، كما يعرف الأمن المائي بأنه مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تقوم بها دولة أو عدة دول في إقليم ما للمحافظة على مواردها المائية، وعربياً فإن الأمن المائي يتجلى في المحافظة على الموارد المائية واستخدامها بأفضل شكل مع ضمان عدم تلوثها وترشيد استهلاكها في الري والصناعة والشرب، والبحث بشكل مستمر عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، بجانب التعاون الإقليمي في استرجاع ما تم الاستيلاء عليه من إسرائيل أو من دول الجوار للوطن العربي (مرعي، 2021).

وفي البداية كان ينظر للأمن المائي على أنه أحد الأهداف الشاملة التي تتمثل في حصول كل شخص على ما يكفي من المياه الصالحة للشرب بتكلفة معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان حماية المقدرات البيئية، ليتطور مفهوم الأمن المائي مع أهمية هذا المورد على مر السنوات، ويعرف الأمن المائي كذلك بأنه توافر كمية ونوعية مقبولة للصحة وسبل العيش والنظم الإيكولوجية

والإنتاج، إلى جانب مســـتوىً مقبول من المخاطر المتعلقة بالمياه على الناس والبيئة والاقتصـــادات (He, Zhang, & et al., 2014).

وتحدد وكالة الأمم المتحدة المعنية بالمياه UN agency on Water الأمن المائي بأنه قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه بجودة مقبولة ضرورية لاستدامة سبل العيش ورفاهية الإنســان الاجتماعية والاقتصــادية، وضــمان الحماية من الكوارث المتعلقة بالمياه، ومن أجل الحفاظ على النظم البيئية في مناخ يسوده السلام والاستقرار السياسي (UNU-INWEH, 2013).

2.4.2 أبعاد ومكونات الأمن المائي:

هناك عدة مكونات وأبعاد لتحقيق الأمن المائي ورفع مستوياته وتحققه، ومنها كما يرى:

1. ضـــمان توافر موارد مائية كافية وموثوقة وذات جودة مقبولة لتوفير خدمات المياه لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بطريقة مستدامة بيئياً.
2. خفض المخاطر المتعلقة بالمياه كالفيضانات والجفاف والتلوث.
3. معالجة النزاعات التي قد تنشأ من الخلافات حول المياه المشتركة، وتحويل هذه النزاعات إلى حلول تلبي مصالح جميع الأطراف.

ويحدد He, Zhang, & et al (2014) أبعاد الأمن المائي بأنها:

1. **توافر المياه Water Availability:** حيث يرتبط الأمن المائي بتوافر المياه، وتوافر المياه هو ما يمكن تعريفه بالكمية المتجددة سنوياً لكل شخص أو لكل وحدة مساحة في منطقة أو إقليم أو دولة.
2. **ضـــعف المياه Water Vulnerability:** وهي الحالة التي تنتج من خلال الأحداث الكارثية كالفيضانات والأعاصير والجفاف، وهي أمور لها القدرة على تدمير الحياة والغطاء المعيشي، وضـــعف المياه يشـــير إلى تعرض المنطقة أو النظام المائي للتهديدات المادية كالمخاطر أو الأعمال المادية.
3. **إمكانية الوصـــول للمياه Water Accessibility:** وهو ما يشـــير إلى حقوق أو قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات على الوصول إلى كميات كافية من مياه الشرب الآمنة والميسرة التكلفة، وحقهم في أن يكون لديهم الصـرف الصـحي الأسـاسـي، وهو الوصـول الذي يجب أن يكون مستداماً.

4. **استدامة المياه Water Sustainability:** تعرف استدامة المياه في أنها استخدام المياه بشكل يدعم قدرة المجتمع البشـري على الصـمود والازدهار في المسـتقبل غير المحدد دون تقويض لسلامة الدورة الهيدرولوجية أو الأنظمة البيئية التي تعتمد عليها.

وفي تقرير الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية الذي أعده فريق الخبراء الرفيع المسـتوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (2015)، فقد حدد أربعة أبعاد للأمن المائي وهي:

1. توافر المياه: من حيث التوافر المادي من خلال هطول الأمطار، الأنهار، خزانات المياه الجوفية.
2. اسـتقرار المياه: حيث يتفاوت الحصـول على المياه ونوعيتها بمرور الوقت، نتيجة للدورات الطبيعية للمياه وكذلك التدخلات البشـرية، حيث قد تسـلك الموارد المائية سـلوكاً مختلفاً من حيث الاستقرار.
3. نوعية المياه: من حيث ملاءمتها للصحة والنظافة الصحية وعدم تلوثها.
4. سـبل الحصـول على المياه: فقد تتوافر المياه في الأنهار والبحيرات والخزانات الجوفية، ولكن سبل الحصول عليها يتعلق بتخصيصها والترخيص باستخدامها وتوافر البنية التحتية الضرورية لاستخدام المياه.

2.4.3 العوامل المؤثرة في الأمن المائي:

يتأثر الأمن المائي بعدة عوامل، وهي العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث حالة من العجز المائي أو اللا أمن، ووفقاً لمنظمة اليونيسيف فإن أبرز هذه العوامل تتمثل في:

1. **التغير المناخي:** وهو كما تعرفه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، التغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته من خلال التغييرات في معدل أو خصـائص المناخ التي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويشـير التغير المناخي إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن سواء نتيجة التغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري (حميداني، 2018).
2. **النمو السكاني وزيادة الطلب:** حيث يسهم النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة في زيادة الطلب على المياه، وكذلك الطلب على الغذاء والطاقة التي تستهلك كميات كبيرة من المياه.
3. **الصـراعات والهجرة:** ندرة المياه تكون دافعاً قوية لإحداث الصـراعات وتزايد حالات الهجرة، ومؤخراً صـنفت أزمات المياه والأمن المائي بأنها رقم واحد كأكبر مصـدر قلب من حيث المخاطر المجتمعية.

4. **سوء إدارة المياه وسوء استخدامها:** فعندما لا ينظر إلى المياه بأنها من أندر الموارد، ولا يتم تنظيمها بالشكل الكافي، فإنه لا يتم تحفيز مستخدميها على استخدامها بالشكل الأكثر كفاءة (UNICEF, 2021).

ويبين تقرير المياه والتنمية الثامن والذي يرصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية (2020) أن من أهم التحديات التي تواجه قطاع المياه وتؤثر على الأمن المائي في المنطقة العربية عدم القدرة على تنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتي تشمل على تأمين حصص مشتركة للمياه، إضافة إلى تحدي ازدياد الصراعات السياسية وتأثيرات تغير المناخ، ويوصي التقرير لمواجهة هذه التحديات بإطار مؤسسي يساعد البلدان على تنفيذ المحاسبة المائية من خلال نهج تكاملي ومشترك بين القطاعات يشمل مختلف الجهات المعنية المؤسسية في قطاع المياه (الأمم المتحدة، 2020).

ووفقاً لسلطة المياه الفلسطينية، والتي حددت أهم العوامل أو التحديات المؤثرة في الأمن المائي بأنها (سلطة المياه الفلسطينية، 2017):

- الاحتلال الإسرائيلي.
- الافتقار إلى البنية التحتية؛ امدادات المياه والصرف الصحي وإعادة استخدامها والجفاف.
- استدامة الخدمات والقدرات المؤسسية.
- القيود المائية.

2.5 الأمن المائي في فلسطين

رغم أن المنطقة العربية بشكل عام تتأثر بسلسلة من موجات الجفاف، إلا أن مستويات الأمن المائي ونقص المياه في فلسطين لم تكن أبداً نتيجة للظواهر والمؤثرات الطبيعية فقط، فالمياه ليست نادرة في فلسطين التي تحتوي على العديد من طبقات المياه الجوفية، والتي تتجدد نتيجة لهطول الأمطار سنوياً على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى ما يوفره نهر الأردن وكذلك مصادر المياه الطبيعية الأخرى، ورغم ذلك فهناك نقص دائم لدى السكان الفلسطينيين في كافة المناطق الفلسطينية في المياه، وهو ما يأتي نتيجة للأفعال المتعمدة من الاحتلال الإسرائيلي، والسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى مصادرة المياه وتأكيد سيطرتها وسيادتها على جميع الموارد المياه في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى التمييز العنصري الذي تنتهجه سلطات الاحتلال في توفير مخصصات غير متساوية من المياه وحق وصول غير متكافئ لمصادر المياه بين المواطنين الفلسطينيين وبين اليهود الذين يعيشون في المناطق المحتلة عام 1948 والمستوطنين الذي يقيمون بشكل غير قانوني في المناطق الفلسطينية المحتلة، فالسلطات الإسرائيلية تمنع الفلسطينيين وهم أصحاب الأرض من تطوير أو الوصول إلى

موارد المياه الخاص بهم، كما أن الاحتلال الإسـرائيلي يقوم بانتهاك حقوق الفلسـطينيين في المياه والصرف الصحي، وهو ما أدى اليوم إلى أن الفرد الإسرائيلي الذي يعيش في إسرائيل أو المستوطنات غير الشرعة يستهل في المتوسط أربعة إلى ستة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني في الضفة الغربية (Ewash & AL-haq, 2011).

2.5.1 مصادر المياه في الضفة الغربية:

يوجد في الضفة الغربية كميات كبيرة من المياه العذبة، وتكون هذه المياه على شكلين إما مسطحات مائية أو على شكل مياه جوفية، وفيما يلي تفصيل لكل شكل من الأشكال:

أولاً: المياه السطحية:

تنشأ المياه السطحية من مياه الأمطار وتشمل الأنهار والبرك والبحيرات والجداول الناجمة عن تدفق الينابيع وعيون الماء، إضافة إلى المياه الجارية من التجمعات المائية في الوديان، وتعتمد كمية المياه السطحية على كمية الأمطار وعلى المناخ والغطاء النباتي، ومن أهم المسطحات المائية في الضفة الغربية:

1. **نهر الأردن:** والذي يعتبر أحد أهم الأنهار العربية المشتركة في الشرق الأوسط، والذي تتدفق مياهه منذ آلاف السنين، والذي يتعدى أهميته كونه مسطحاً مائياً إلى أهمية لها بعدها التاريخي والديني على مر السنوات، وشكل نهر الأردن المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية وفلسطين بشكل عام، ويبلغ طول نهر الأردن بشكل مستقيم (140كم) بينما يبلغ طوله بتعرجاته (350كم)، تتشاركه خمس دول مشاطئة هي فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان، وإسرائيل التي وبعد احتلالها للضفة الغربية استغلت معظم مياهه، وتاريخياً كانت تقدر كمية المياه المتدفقة من نهر الأردن والواصلة إلى البحر الميت بحوالي (1400مليون $م^3$) سنوياً، إلا أن هذه الكمية انخفضت بشكل كبير خلال الستة عقود الماضية لتصبح حوالي (30 مليون $م^3$) سنوياً، وهو تناقص يعود أساساً إلى تحويل مجرى النهر العلوي من قبل الاحتلال الإسرائيلي عن طريق الناقل القطري الإسرائيلي، حيث تقوم إسرائيل بضخ حوالي (500 مليون $م^3$) من مياه النهر عبر هذا الناقل إلى الجنوب في النقب (PWA، 2018).

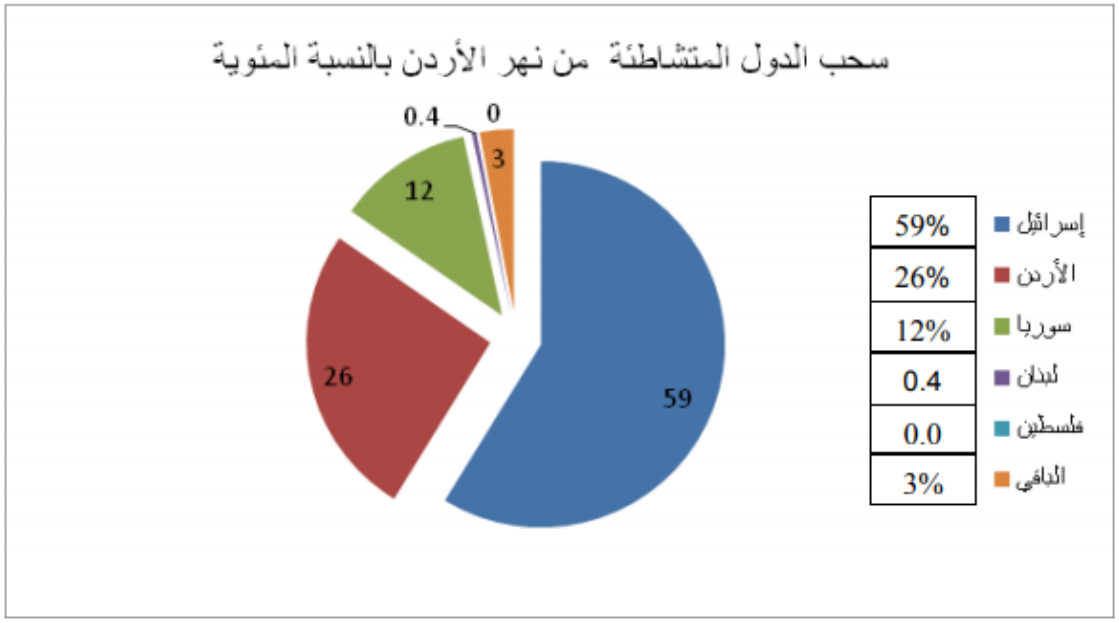

شكل 4: النسبة المئوية لكميات المياه التي تحصل عليها كل دولة من الدول المشاطئة لنهر الأردن من مياه النهر (المصدر: علقم، فرحان.(2016): النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجا، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 35).

ومن الشكل (4) السابق، نجد بأن أعلى الدول من حيث نسبة السحوبات من نهر الأردن كانت إسرائيل، والتي تبلغ نسبة سحبها من مياه النهر السنوية (59%)، فيما كانت نصيب فلسطين (0.0%).

ويمكن تقسيم نهر الأردن إلى قسمين هما:

- **الحوض العلوي:** والذي يضم مصادر المياه السطحية في أعالي النهر، والذي وضعت إسرائيل يدها على أكثر من (90%) منه، وهو ما أضعف تدفقات النهر بحيث لم يعد يصل شيء من مياهه إلى الضفة الغربية، وهذا الحوض يتشكل من مجموعة من الينابيع الكارستية في المنحدرات الغربية والجنوبية لجبل الشيخ، وينبثق منه عدة أنهار هي نهر الدان، بانياس، ونهر الحاصباني والتي تشكل في مجمعها نهر الأردن (علقم، 2016).

وبالإضافة إلى هذه الروافد الثلاث، فإن نهر الأردن يصب في بحيرة طبريا التي تقع بين جفرين من الصخور البازلتية، ويبلغ معدل عمقها حوالي (26م) فيما كان أكبر عمق لها هو (45م)، وتفقد البحيرة مياهها في العادة نتيجة التبخر السطحي، إضافة إلى ما تسحبه إسرائيل من خلال الخط الناقل القطري الذي بدأته إسرائيل منذ العام 1964، وتعتبر بحيرة طبريا الخزان المائي السطحي الرئيسي في حوض الأردن، حيث تقدر السعة التخزينية لها بأكثر من (4000 مليون م^3) بمساحة سطحية إجمالية تقدر بحوالي (169كم^2)، وتحتوي مياه البحيرة

على نسبة عالية من الأملاح نظراً لوجود العديد من الينابيع المالحة في قاع وجوانب البحيرة، ويتحكم الاحتلال الإسرائيلي بمياه البحيرة من خلال بوابة رئيسية عند الطرف الجنوبي للبحيرة تعرف باسم بوابة داجانيا (سلطة المياه، 2018).

- **الحوض السفلي:** ويبدأ الحوض السفلي من المخرج الجنوبي لبحيرة طبريا، ويعد نهر اليرموك من أهم روافد نهر الأردن في الحوض السفلي، ويبلغ طوله حوالي (57كم) منها (47كم) في الأراضي السورية، ومن الروافد الأخرى للحوض السفلي لنهر الأردن من الجهة الشرقية وادي العرب، وادي اليابس، وادي كفرنجة، وادي الموجب، نهر الزرقاء، وادي الكرامة، وادي شعيب، وادي حسبان، ومن الجهة الغربية، وادي الفارعة، وادي القلط، وكذلك يعتبر نهر الوزاني من روافد هذا النهر ويبلغ معدل تصريفه السنوي حوالي (65 مليون $م^3$) من المياه (علاونة، 2010).

2. الوديان والجداول والينابيع: وهي النوع الثاني من المياه السطحية التي توجد في الأراضي الفلسطينية، وهي تمثل الوديان والبرك والينابيع الطبيعية والجداول والبرك الطبيعية التي تعتمد على نسبة الهطول السنوي من الأمطار، وكذلك الوديان الرئيسية في الضفة الغربية والتي من المعروف أنها تبدأ بالتدفق من المرتفعات، وهناك مجموعتين من الوديان في فلسطين، المجموعة الأولى وهي الداخلية والتي تتدفق بشكل غير مستغل باتجاه وادي الأردن في الشرق، والتي تخضع بشكل دائم لعمليات تلويث واسعة نتيجة إغراقها بمياه الصرف الصحي والنفايات غير المعالجة من المستوطنات الإسرائيلية، والمجموعة الثانية تتدفق بشكل عام من الغرب نحو البحر الأبيض المتوسط والتي تقوم إسرائيل باستغلالها (علقم، 2016).

ثانياً: المياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية من أهم مصادر المياه المتوفرة في فلسطين، والتي تستخدم للكثير من الأغراض كالشرب والزراعة والصناعة، ويعتمد وجودها على التكوينات الجيولوجية المختلفة في المناطق الفلسطينية الجبلية من شمالها إلى جنوبها والتي غالبا ما تكون من الحجر الجيري والحجر الجيري الدولوميتي والمارل والطفوح البازلتية، والتي تكون ما يعرف بالخزانات الجوفية، والتي تختلف في سماكتها التي عادة ما تكون في حدود عدة مئات من الأمتار، وتختف في نوعيتها أيضاً، حيث أن أغلب هذه الخزانات الجوفية من النوع المتجدد والذي يعتمد على مياه الأمطار في التغذية الجوفية، في حين يوجد عدد محدود من الخزانات الجوفية غير المتجددة والتي غالبا ما تتواجد جنوب فلسطين (سلطة المياه، 2018).

ورغم أن هذه الخزانات الجوفية تقع في معظمها ضمن حدود الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل تتحكم فيها وتسيطر عليها، وتقوم بمنح الفلسطينيين الأحد الأدنى من حقهم في الحصول على مخصصاتهم

المائية من هذه الخزانات، ويمكن تقسيم تواجد المياه الجوفية في فلسطين إلى عدة أحواض هي (علقم، 2016):

- الحوض الغربي: وتقدر طاقته التجديدية بحوالي (335–450 مليون م^3)، ومياهه ذات جودة عالية، وتزود حوالي (20%) من احتياجات إسرائيل من المياه العذبة التي يتم سحبها من عدة آبار تقع غرب الخط الأخضر، وهو أهم حوض جوفي الضفة الغربية وأكثرها غزارة، ويسمح للفلسطينيين استغلال (6%) فقط من هذا الحوض مقابل نسبة (94%) من استغلال الإسرائيليين له.
- الحوض الشمالي الشرقي: وهو من أهم الأحواض المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويقع شمال الضفة الغربية، يتكون من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها إلى حقبة الأيوسين والسينومانيا، وتبلغ حصة الفلسطينيين من هذا الحوض حسب اتفاقية أوسلو حوالي (42 مليون م^3)، وفعليا يتم استخدام جزء بسيط من هذه الحصة لا تتغدى (18 مليون م^3) بينما يستغل الإسرائيليون الجزء الأكبر منه حوالي (110 مليون م^3) سنوياً (سلطة المياه، مصادر المياه الجوفية، 2018).
- الحوض الشرقي: وتقدر طاقته التجديدية بحوالي 155–237 مليون م^3 سنوياً، تتجه نحو البحر الميت ونهر الأردن، ويحتوي على أعلى نسبة من المياه المالحة، ويعتبر هذا الحوص مصدراً طبيعياً للمياه الجوفية في الضفة الغربية، وهو يشكل الجزء الشرقي من الحوض الجبلي، ويستغل الفلسطينيون من هذا الحوض ما نسبته (40%) فيما يستغل الإسرائيليون (60%) منذ عام 1967، رغم أنه حوض فلسطيني بالكامل نظراً لامتداده داخل حدود الضفة الغربية.
- الحوض الساحلي: وهو الممتد على طول الساحل الفلسطيني على البحر الأبيض المتوسط غرباً وحتى قطاع غزة، ويستغل الفلسطينيون جزء بسيط منه بينما يستغل الإسرائيليون الجزء الأكبر، وتقدر طاقته الإنتاجية بحوالي (578 مليون م^3) سنوياً.
- حوض النقب ووداي عربة: وهو حض يمتد من مدينة بئر السبع وحتى خليج العقبة جنوباً، ويتم استغلال مياه هذا الحوض بشكل كلي من قبل الإسرائيليين، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا الحوض بحوالي (104 مليون م^3).

أما فيما يخص النظرة الإسرائيلية للمياه الجوفية، فوفقاً لبيانات الحكومة الإسرائيلية، يوجد (7) خزانات من المياه الجوفية تتمثل في: بحيرة طبريا، الجليل الأعلى، الكرمل، نهر يكرون (العوجا)–التماسيح، الشاطئ، الجبل الشرقي، النقب وعرابا، ويتم استخراج حوالي (942 مليون م^3) سنوياً من هذه الخزانات المائية (وزارة حماية البيئة الإسرائيلية، 2020).

ومن خلال استعراضنا لمصادر المياه في فلسطين وخاصة في الضفة الغربية الفلسطينية، فان الاستنتاج العام بأن ما يحدث في الضفة الغربية من عجز مالي ليس لا يمكن أن يكون سببه عوامل مناخية أو طبيعية، ولا يمكن أن يكون نتيجة لعدم تجدد مصادر المياه أو انحباس الأمطار، ولكن السبب الرئيسي للحالة الفلسطينية هو سرقة الاحتلال الإسرائيلي لموارد الشعب الفلسطيني المائية وحرمان الفلسطينيين من حقهم الشرعي الذي تضمنه الشرعيات الدولية في حقهم بالمياه والوصول إلى مصادرهم المائية.

ثالثاً: الموارد المائية غير التقليدية:

نتيجة لندرة الموارد المائية نتيجة لسياسات الاحتلال وسيطرته الكاملة على الموارد الطبيعية، السطحية والجوفية، فقد شرعت الحكومة الفلسطينية بالفعل في التركيز على تطوير الموارد المائية غير التقليدية بهدف تقليل الفجوة بين إمدادات المياه المتاحة ومعدلات الطلب عليها، ومن هذه الطرق (سلطة المياه الفلسطينية، 2016):

1. **تحلية مياه البحر:**

حيث يوجد محطة واحدة لتحلية مياه البحر تقع في المنطقة الوسطى بقطاع غزة، وتبلغ قدرتها الإنتاجية (600م^3/يوم)، ومن المرجو زيادة قدرتها الإنتاجية لحوالي (2600م^3/يوم)، كما يجري العمل على إنشاء محطة تحلية بطاقة إنتاجية تبلغ (6000م^3/يوم) لخدمة مناطق محددة في كل من رفح وخان يونس، وقد بلغت كمية مياه الشرب المحلاة في قطاع غزة للعام 2019 (4.1 مليون م^3).

2. **إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة:**

إن أنشطة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة صغيرة مقارنة بالدول المحيطة، حيث يبلغ معدل إعادة استخدام المياه المعالجة من الصرف الصحي في قطاع غزة حوالي (مليون م^3/سنة)، وفي الضفة الغربية هناك عدد قليل جداً من أنشطة أو مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي.

ووفق الإحصاءات الإسرائيلية، فإن إسرائيل تستطيع تحلية حوالي (660 مليون م^3) من المياه سنوياً، كما أن خمسة منشآت لتحلية المياه في إسرائيل تزود (585 مليون م^3) سنوياً: أشكلون، بلماحيم، الخضيرة، سوريق وأسدود، كما يجري التخطيط لإقامة منشأة تحلية ثانية في سوريق، ومنشأة أخرى في الجليل الغربي، كما أن المياه المحلاة تمد حوالي (50%) من مياه الشرب وحوالي (80%) من المياه المنزلية والصناعية (وزارة حماية البيئة الإسرائيلية، 2020).

ويمكن الاستنتاج بأن الأمن المائي الفلسطيني يعاني من عدة مشاكل سببها الاحتلال الإسرائيلي، فتوافر المصادر المائية الفلسطينية يتم التحكم به من قبل السلطات الإسرائيلية وعبر سياساتها التي تتسم بالتمييز العنصري بين اليهودي والفلسطيني، وحق الوصول إلى هذه المصادر المائية ممنوع على الفلسطينيين، وجودة المياه تهددها السياسات الإسرائيلية التي تسمح بتسريب مياه الصرف الصحي والنفايات غير المعالجة من المستوطنات غير القانونية الإسرائيلية إلى موارد المياه ومصادرها الفلسطينية.

2.6 قطاع المياه في فلسطين:

اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ بداية إنشاءها بموضوع المياه، وكان أول تشريع لهذا القطاع في العام 1996 عندما أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون رقم (2) لسنة 1996 بشأن إنشاء سلطة المياه الفلسطينية، حيث أنشأ هذا القانون سلطة مياه فلسطينية تهدف إلى ضمان الإدارة الأكثر كفاءة لمصادر المياه المتوفرة في فلسطين، إضافة إلى تطبيق السياسة المائية التي يقرها مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإقامة مشاريع المياه والإشراف الكامل على تنفيذها، وتحقيق أعلى درجات التعاون بين الإدارة المحلية لزيادة كفاءتها في إدارة استعمال المياه وتقدير الاحتياجات المستقبلية، وقد أنشأ القانون نفسه مجلس مياه وطني (السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون رقم (2) لعام 1996 بشأن إنشاء سلطة المياه الفلسطينية، 1996).

وبقي القانون رقم (2) لعام 1996 فعالاً حتى تم إلغاءه بعد صدور قانون المياه رقم (3) لسنة 2002، والذي يهدف إلى تطوير وإدارة مصادر المياه وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف، وبموجب هذا القانون الجديد تم إنشاء مؤسسة عامة تسمى (سلطة المياه) والتي يقع على عاتقها إدارة مصادر المياه والصرف الصحي في فلسطين وإعداد السياسة المائية العامة والعمل على تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، ومسح مصادر المياه المختلفة واقتراح أوجه تخصيصها وأولويات استخدامها، وغيرها من المسؤوليات والصلاحيات التي تتعلق بالمياه والصرف الصحي في فلسطين، كما رسم قانون المياه لسنة 2002 شكل قطاع المياه من خلال تشكيل مجلس المياه الوطني الذي يرأسه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعضوية كل من (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002):

1. وزارة الزراعة.
2. زارة المالية.
3. وزارة الحكم المحلي.
4. وزارة الصحة.

5. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
6. سلطة البيئة.
7. سلطة المياه.
8. محافظ القدس.
9. ممثلاً عن اتخاد السلطات المحلية.
10. ممثلاً عن الجامعات الفلسطينية.
11. ممثلاً عن الجمعيات واتحادات المياه.
12. ممثلاً عن المرافق الإقليمية.

وفي العام 2014 تم تعديل قانون المياه وإصدار قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن المياه، الذي عدل مرجعية قطاع المياه إلى مجلس الوزراء الفلسطيني، كما نشأ وفقاً لهذا القانون مجلس تنظيم قطاع المياه، والذي يهدف إلى مراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه، بما يشمل الإنتاج والنقل والتوزيع والاستهلاك وإدارة الصرف الصحي، حدد القانون تشكيلة مجلس إدارة مجلس تنظيم المياه برئيس وستة من أعضاء يتسمون بالنزاهة والكفاءة والاختصاص، يمثلون القطاع العام، القطاع الخاص، والمجتمع الأهلي، ويكون تعيينهم بقرار من رئيس الدولة وبتنسيب من مجلس الوزراء (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2014).

وقد أنشأ القانون رقم (14) لسنة (2014) أيضا شركة المياه الوطنية، والمملوكة بشكل كامل لدولة فلسطين، وتختص في تزويد وبيع المياه بالجملة لمصالح المياه والهيئات المحلية ومجالس خدمات المياه المشتركة والجمعيات، كما تختص باستخراج المياه من مصادرها وتحليتها ونقلها، وإدارة وتطوير وتنمية أية موجودات تتسلمها سلطة المياه، وتوفير الوسائل اللازمة لتطوير جميع نشاطات وأعمال البنى التحتية الخاصة بتزويد المياه بالجملة، وفي نفس القانون لسنة (2014) تم إنشاء مرافق المياه الإقليمية بهدف تقديم خدمات المياه والصرف الصحي، وكذلك إنشاء جمعيات مستخدمي المياه بهدف إدارة خدمة تزويد مياه الري على المستوى المحلي بطريقة مستدامة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2014).

والشكل التالي (6) يبين هيكلية قطاع المياه الفلسطيني وفقاً لقانون المياه الجديد:

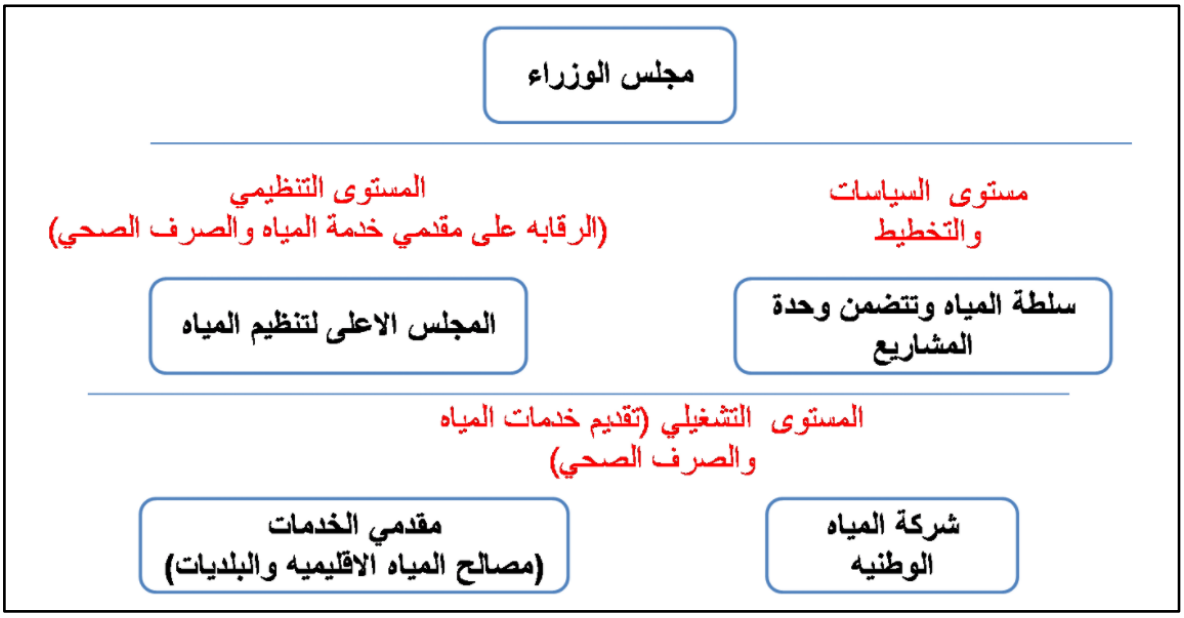

شكل 5: هيكلية قطاع المياه الفلسطيني (المصدر: سلطة المياه الفلسطينية. (2021): هيكلية قطاع المياه، *http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=ZfyDkya16179801aZfyDky*).

ووفقاً للبنك الدولي، فقد تم استثمار ما مقداره (1.3) مليار دولار في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني ما بين العام 2008 و2018، وهو ما نتج عنه توصيل ما يقارب (93%) من أسر الضفة الغربية وقطاع غزة بشبكات المياه وفيما يتعلق بالصرف الصحي فتشير البيانات إلى نسبة (32%) من أسر الضفة الغربية متصلة بشبكات الصرف الصحي، فيما (73%) من أسر قطاع غزة متصلة بشبكات الصرف الصحي (البنك الدولي، 2020).

وتشير بيانات مجلس قطاع تنظيم المياه للعام 2019 بأنه يوجد في الضفة الغربية (73) مقدم خدمة مياه وصرف صحي، منهم (54) مقدم خدمة يعتمد على المياه المشتراة، و(7) يقدمون الخدمة اعتماداً على مصادر المياه المحلية، و(6) من مقدمي الخدمة يعتمدون على مصادر مياه محلية ومشتراة، و (6) من مقدمي الخدمات الذين يقومون بتقديم خدمات الصرف الصحي فقط ولا يقدمون خدمة المياه (مجلس تنظيم قطاع المياه، 2020).

2.6.1 استهلاك المياه في فلسطين:

حدد القانون الفلسطيني استعمالات المياه واستهلاكها في الأراضي الفلسطيني، حيث بينت المادة (6) من القرار بقانون رقم (14) للعام 2014 بشأن المياه، أن استخدام المياه يكون لتلبية الاحتياجات التالية (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2014):

1. المنزلية والسكنية
2. الزراعة والري
3. الصناعة

4. السياحة 5. التجارة والتبادل التجاري 6. المحافظة على النظم البيئية والموائل المائية

2.6.2 قطاع مياه الشرب في فلسطين:

تشر الإحصائيات الفلسطينية إلى أن (99.8%) من الأسر الفلسطينية تستخدم مصادر مياه شرب محسنة (شبكة مياه عامة موصولة بالمسكن، حنفية عامة، بئر ارتوازي محمي، ينبوع محمي، مياه تجميع الأمطار، ومياه معدنية)، حيث بلغت نسبة هذه الأسر في الضفة الغربية (99.9%) فيما كانت نسبة الأسر في قطاع غزة (99.6%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و سلطة المياه، 2021).

ويبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه (81.9 لتراً/يوم)، ويبلغ هذا المعدل في الضفة الغربية (85.6 لتراً/يوم) مقابل (77 لتراً/يوم) للمواطن في قطاع غزة، وإذا أخذ بعين الاعتبار نسب التلوث في قطاع غزة واحتساب الكميات من المياه الصالحة للاستخدام الآدمي في القطاع، فإن معدل استهلاك الفرد اليومي في قطاع غزة يكون (22.4 لتراً/يوم)، مع العلم بأن معايير منظمة الصحة العالمية تبين أن المعدل المعياري لاستهلاك الفرد اليومي من المياه هي (100 لتر)، وهي نسب سببها السياسات الإسرائيلية وسيطرتها على (85%) من مصادر المياه الفلسطينية (المصدر السابق، 2).

وتسعى السياسات الإسرائيلية في موضوع المياه إلى الحد من قدرة الفلسطينيين من استغلال مواردهم المائية، بشكل يجبرهم على تعويض النقص الحاصل لديهم من خلال شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، حيث بلغت كمية المياه المشتراة من الشركة الإسرائيلية في العام 2019 للاستخدام المنزلي (84.2 مليون $م^3$)، وهو ما يشكل (20%) من كمية المياه المتاحة والتي بلغت في نفس العام (417.9 مليون $م^3$)، جاءت من (40.6 مليون $م^3$) من تدفقات المياه من الينابيع الفلسطينية، و (289 مليون $م^3$) مياه من الآبار الجوفية، و (4.1 مليون $م^3$) مياه شرب محلاة، وبطرح ما نسبته (45.5%) من المياه المتاحة للفلسطينيين غير الصالحة للاستخدام الآدمي، من خلال ربطها بكميات المياه الملوثة في غزة، فإن كمية المياه الصالحة للاستخدام المنزلي المتاحة للفلسطينيين فقط (219.8 مليون $م^3$) وتشمل المياه المشتراة والمحلاة (المصدر السابق، 2).

2.6.3 جودة مياه الشرب:

تعد الأمراض المتعلقة بالمياه من أكثر الأمراض انتشارا في الدول النامية، حيث تشكل ما نسبته 80% من مجموع الأمراض، ويعيش حوالي 200 مليون شخص بدون مياه صحية صالحة للشرب وبدون شبكات صحية للصرف الصحي، وذلك استنادا لمنشورات منظمة الصحة العالمية. كما أوردت المنظمة في تقرير نشرته عام 1982 أن ما يقارب (30000) شخص يموتون في اليوم الواحد بسبب الأمراض

المتعلقة بالمياه. أما في الدول الصـــناعية والمتقدمة، فإن نســـبة الأمراض المتعلقة بالمياه تكاد تكون معدومة، ويرجع ذلك إلى عدة أسـباب أهمها توفر أنظمة نقل وتوزيع صـحيين للمياه بالإضـافة لوجود أنظمة صحية للصرف الصحي (أبو حجلة والخطيب، 2011).

تتفاوت مشـكلة تلوث مياه الشـرب بين الدول المختلفة وخصـوصـا بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهذا الاختلاف يدعو إلى السـعي من أجل الوصـول إلى حلول جذرية للمشـكلة. وعليه وللتغلب على هذه المشـــكلة، هناك عدة مســـتويات للتدخل تتضـــمن إمداد المياه والتخلص من الفضـــلات والتعليم والإرشاد الصحي. وتتلخص هذه المستويات باختيار مصدر مياه موثوق وغير ملوث، والبحث المستمر عن مصادر مياه جديدة، إضافة إلى حماية البيئة ودعم المؤسسات القائمة على ذلك، والتخلص السليم من المخلفات البشـرية ووضـــع أنظمة وقوانين فاعلة وصـــارمة لتنظيم ومراقبة قطاع المياه (المصـــدر السابق).

ولا يأتي تهديد جودة المياه ونوعيته من التلوث الحاصل من مياه الصرف الصحي، بل أن الافتقار إلى الإدارة السليمة للنفايات الصلبية ومواقعها، والتصريف الصناعي غير المنضبط، والاستخدام المكثف للأســـمدة وعدم وجود أنظمة تنظيم ومراقبة، كلها أمور تلعب دوراً رئيس في نوعية المياه وجودتها (Jaradat, 2016).

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني للعام 2015، فإن أكثر من نصـف السـكان في فلسطين والمتمثلين بنسبة (61.1%) تعتبر المياه جيدة، فيما كان هناك تباين كبير في هذه النسبة بين الضـــفة الغربية التي بلغت نســـبة من يرون المياه جيدة فيها (78.2%) مقابل قطاع غزة الذين كانت نسـبة من يرون المياه جيدة فيها (28.2%)، وهو ما يفسـر بارتفاع نسـبة الملوحة في المياه في قطاع غزة، وتسـرب المياه العادمة إلى المياه الجوفية فيها، كما أشـارت هذه البيانات إلى أن (43.9%) من الأسر في فلسطين تتوفر لها خدمة الإمداد بالمياه بشكل يومي، فيما بلغت نسبة من تتوفر لهم خدمة الإمداد من (3–4 أيام أســبوعياً) على مســتوى فلســطين (25.9%) (الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2015).

كما يلعب الفسـاد في قطاع المياه دورا بارزا في جودة المياه المقدمة للمواطنين، حيث أن وجود الفسـاد في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة تكاليف الاســتثمار وتقديم خدمات رديئة لا ترقى للمســتوى المطلوب والواجب توفره فيما يتعلق بمياه الشرب، ومن أشكال الفساد في قطاع المياه والتي تؤثر على جودة مياه الشـرب عدم قيام مزودي خدمات المياه بمعالجة المياه بطرق صـحيحة وسـليمة نظرا للتكاليف المترتبة على هذه العملية.

تعتمد جودة المياه في فلسطين على المصدر الذي أُخذت منه، فجودة المياه الجوفية العذبة تكون عالية مقارنة مع المصـــادر الأخرى للمياه، كونها لا تحتاج إلى عمليات معالجة معقدة لتصـــبح صـــالحة للاستعمال البشري. ومع ذلك، يوجد العديد من العوامل المؤثرة في جودة المياه في الأراضي الفلسطينية وعلى رأسها الاحتلال، حيث يسيطر ويتحكم بإدارة معظم الآبار الارتوازية الفلســـطينية، ويضخّ معظم مياهها لصـــــــالح المسـتوطنين؛ وذلك لرغبة الاحتلال في جذب أكبر عدد منهم (الخطيب وآخرون، 2009).

وتبلغ نسـبة من يتخلصـون من المياه العادمة بواسـطة شـبكة الصـرف الصـحي في فلسـطين في العام 2015 حوالي (53.9%) توزعت ما بين (38.4%) في الضــفة الغربية، و (83.5%) في قطاع غزة، فيما نجد أن ما نسبته (31.8%) من الأسر في فلسطين تستخدم الحفر الامتصاصية في تصريف المياه العادمة، و (13.5%) من الأسر في فلسطين تستخدم الحفر الصماء وفقاً لبيانات العام 2015، والشكل التالي رقم (7) يوضـح التوزيع النسـبي للأسـر في فلسـطين حسـب طريقة التخلص من المياه العادمة للعام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

وبهدف تطوير مصـــادر المياه، وإدارتها بشـــكل صـــحيح، وزيادة طاقتها، وتحســـين نوعيتها، وحفظها، وحمايتها من التلوث والاستنزاف، أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون المياه رقم (3) لسنة 2002، وعليه، أصـــبحت الحاجة كبيرة لاتخاذ إجراءات مناســـبة جنبا إلى جنب مع تنمية الموارد المائية، واستعمالها للري، وذلك لضمان استدامة جميع الموارد وبخاصـة المياه والأراضـي، من خلال المحافظة عليها وحماية البيئة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002).

غير أن السياسات الإسرائيلية دائماً حاضرة لتعطيل وتخريب أي جهود فلسطينية في هذا المجال، ففي الضـفة الغربية فإن التخطيط الجائر والعنصـري الذي تمارسـه وتفرضـه سـلطات الاحتلال الإسـرائيلية على المناطق الفلســطينية، وخاصـــة المناطق المصـــنفة (ج) والقدس الشـــرقية، يحد ويقيد من ربط المجتمعات الفلسـطينية بشـبكات المياه والصـرف الصـحي، إضـافة إلى دفع المواطنين إلى اسـتخدام صـهاريج تجميع مياه الأمطار والمراحيض المتنقلة، وفي العام 2020 تم هدم أو مصـادرة (45) مبنى مرتبط بالمياه والصـرف الصـحي والنظافة الصـحية بحجة عدم وجود تصـاريح بناء، إضـافة إلى وجود عدد كبير من المنازل المتصلة بشبكات مياه ضعيفة (OCHA, 2020).

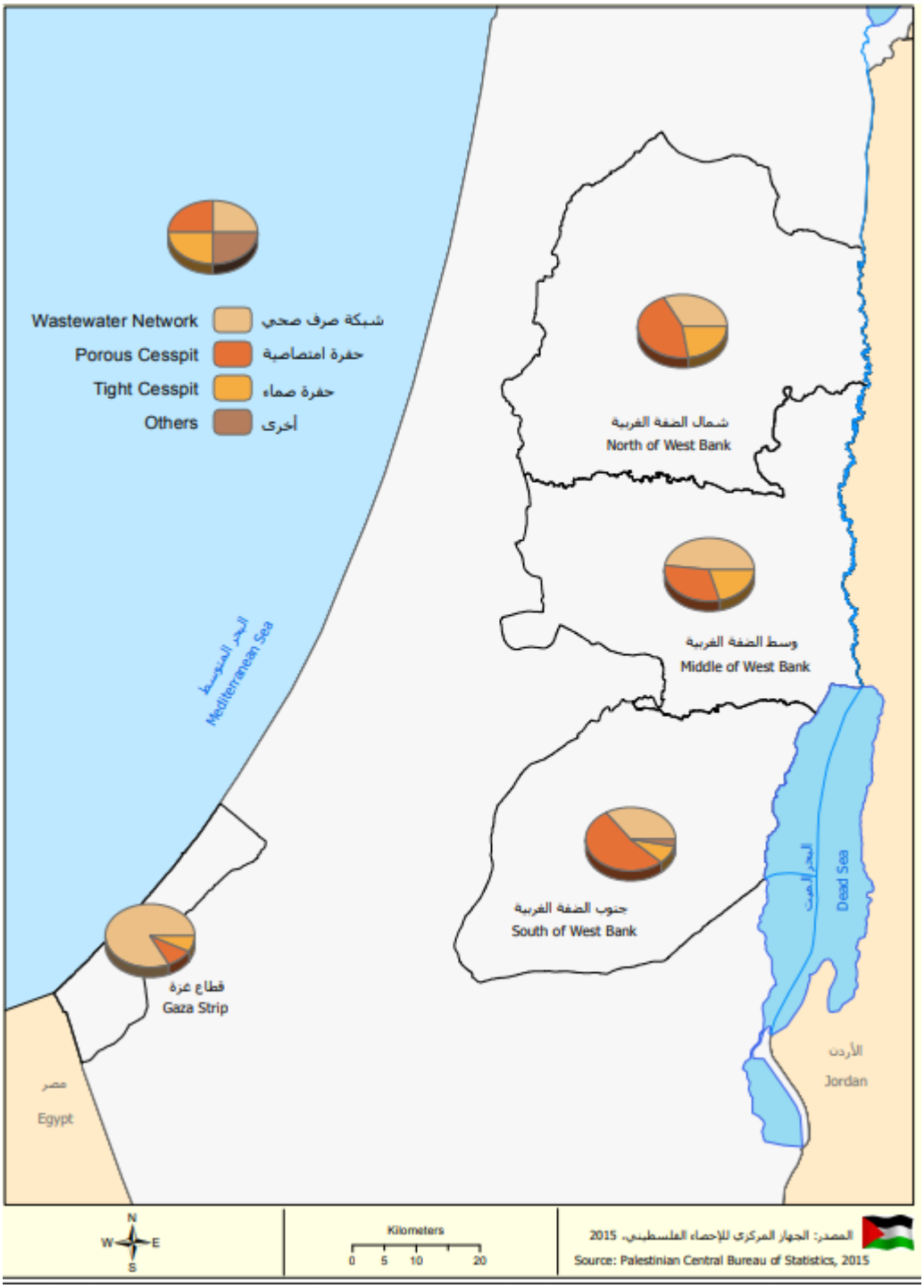

شكل 6: التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب طريقة التخلص من المياه العامة حسب المنطقة 2015 (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): مسح البيئة المنزلي –2015: النتائج الأساسية، رام الله–فلسطين ، ص 21).

وقد أدى تفشي فيروس كوفيد COVID-19 وما ارتبط به من عمليات إغلاق للقطاعات الفلسطينية، إلى تفاقم العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تآكل آليات التعامل مع المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية من قبل الأسر الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تبني بعض الممارسات

السلبية في مجال المياه لدى هذه الأسر، كتقليل استهلاك المياه على النظافة، أو استهلاك المياه من مصادر غير آمنة، أو إلقاء المياه العادمة والنفايات الصلبة في العراء، إضافة إلى أن تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الجائحة، أفقد مقدمي الخدمات (المياه والصرف الصحي) على تحصيل رسومها من المستهلكين، وهو ما أدى إلى تراجع مستوى هذه الخدمات، ولم يتمكن أكثر من 60% من مزودي خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من تحصيل معظم رسوم خدماتهم، وبالتالي فقدو مصدر إيراداتهم الرئيسي (OCHA, 2020).

2.7 الأغوار الفلسطينية

2.7.1 الوضع الديموغرافي في منطقة الأغوار:

عملت إسرائيل على تغيير الوضع الديموغرافي منذ عام 1967 في الأغوار، من خلال الاستعمار الاستيطاني، بهدف تغيير الميزان السكاني لصالحها، ويقدر عدد سكان الأغوار في عام 2019 ما مجموعه 125,696 موزعين على محافظات أريحا والأغوار، طوباس، ونابلس بما يعادل 2.46% من سكان دولة فلسطين وهي أقل المناطق الفلسطينية كثافة، وبالرغم من التسهيلات التي تمنحها حكومة الاحتلال للمستعمرين وصل عددهم عام 2018، ما مجموعه 8,300 مستعمراً موزعين على 31 مستعمرة بلغت مساحتها 46.575 كم^2 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

وتعتبر محافظة أريحا والأغوار منطقة استراتيجية مهمة، تمتاز بخصوبة أراضيها للزراعة الكثير من المزروعات ووفرة المياه وأهمها مياه الينابيع اضافة الى طبيعة مناخها، وقد شهدت محافظة أريحا والأغوار خاصة مدينة أريحا تطورا ملحوظا في كافة القطاعات أهمها القطاع السياحي، القطاع الزراعي، قطاع الخدمات لوقوع أراضي المحافظة بمحاذاة الحدود الشرقية لفلسطين، فكانت المنفذ الوحيد لسكان الضفة نحو العالم وكانت وما زالت سلة فلسطين الغذائية، حيث كان التشغيل في كافة القطاعات مرتفعا (الدعاجنة، 2019).

وتبلغ مساحة الأغوار الفلسطينية الإجمالية (720 ألف دونم)، وتشتمل على (169) بئراً للمياه، كما أن بها ما يقارب (280 ألف) دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، وتشكل الأغوار الفلسطينية من حيث المساحة ربع مساحة الضفة الغربية، وتتربع على أهم حوض مائي في فلسطين، وتحتوي منطقة الأغوار الفلسطينية على (36) مستوطنة إسرائيلية، تجعل من الحياة في هذه المنطقة واقعاً صعباً على المواطن الفلسطيني، فمنذ العام 2000 والسلطات الإسرائيلية تفصل مناطق الاغوار الفلسطينية عن باقي الضفة الغربية بالحواجز العسكرية، وتمارس فيها السياسات الجائرة بحق المواطنين الفلسطينيين ومصالحهم (مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 2020).

وتقسم الأغوار الفلسطينية من حيث التضاريس والتنظيم الإداري إلى ثلاثة مواقع مختلفة هي (محارمة، 2021):

4. الأغوار الشـمالية: وتتبع إدارياً لمحافظة طوباس، وتضـم قرى بردلة، عين البيضـاء، كردلة، الحمة، الساكوت، القاعون، ومنطقة المالح.
5. الأغوار الوسـطى: وتتبع إدارياً محافظتي نابلس وأريحا، وتضـم قرى الجفتلك، مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، فروش بيت دجن، النصارية، بيت حسن، وعين شبلي.
6. الأغوار الجنوبية: يتبع سكانها إدارياً إلى محافظة أريحا، وتصـنف 80% من أراضـي الأغوار الجنوبية بأنها أملاك دولة، وتضـم قرى فصـايل، العوجا، مدينة أريحا وقرية الديوك، النعومية، عين السلطان، ومنطقة الخان الأحمر، النبي موسى ووادي القلط.

وتبين الخارطة في الشكل رقم (78) منطقة الأغوار الفلسطينية والقرى والمدن فيها.

تتوزع التجمعات السـكانية الفلسـطينية في منطقة الأغوار المعرفة لأغراض هذه الدراسـة على محافظة طوباس والأغوار الشـمالية ومحافظة أريحا وجزء من محافظة نابلس في وادي الفارعة، والجداول التالية توضح توزيع التجمعات السكانية في منطقة الأغوار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019):

جدول 2.1: عدد السكان لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية حسب التجمع 2017-2021

التجمع	عدد السكان (2020)
بردلة	1,701
عين البيضاء	1,205
كردلة	215
ابزيق	137
سلحب	26
عقابة	8,723
تياسير	3,047
الفارسية	125
العقبة	178
المالح	375
طوباس	24,013
مخيم الفارعة	5,956
وادي الفارعة	4,233
طمون	13,888
خربة عاطوف	229

الحديدية	194
تجمعات أخرى	263
المجموع	**64,507**

جدول 2.2: عدد السكان لمحافظة أريحا والأغوار حسب التجمع 2017-2021

التجمع	عدد السكان (2020)
مرج نعجة	867
الزبيدات	1,758
مرج الغزال	254
الجفتلك	3,246
فصايل	1,714
العوجا	5,470
النويعمة	1,878
عين الديوك الفوقا	927
مخيم عين السلطان	4,590
أريحا	21,891
مخيم عقبة جبر	9,382
دير حجلة	19
النبي موسى	359
المجموع	**52,355**

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

جدول 2.3: عدد السكان لمحافظة طوباس (منطقة وادي الفارعة) حسب التجمع 2017-2021

التجمع	عدد السكان (2020)
الباذان	3,097
النصارية	1,984
العقربانية	986
بيت حسن	1,679
عين شبلي	329
فروش بيت دجن	759
المجموع	**8,834**

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

وبهذا يكون مجموع سكان منطقة الأغوار **125,696** نسمة ما يشكل 2.46% من سكان دولة فلسطين و4.12% من المحافظات الشمالية.

وبناء على هذه المعطيات الديموغرافية، توجد ضـــرورة وطنية واقتصـــادية لجذب الاســـتثمارات لهذه المنطقة من أجل تطويرها اقتصاديا وتعزيزها سكانياً.

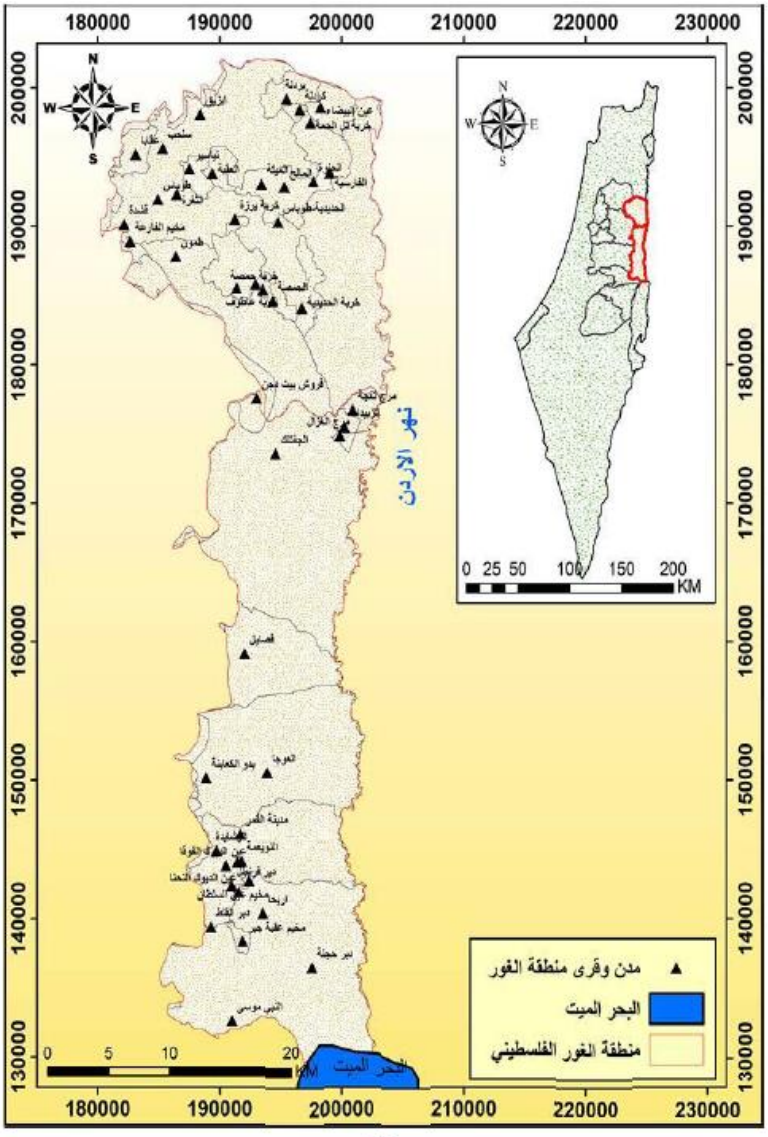

شكل 7: خارطة تبين الأغوار الفلسطينية ومدنها وقراها (المصدر: دراغمة، محمود (2017): معجم المواقع الجغرافية في الغور الفلسطيني من بردلة إلى أريحا دراسة دلالية صرفية، جامعة النجاح الوطنية (رسالة ماجستير غير منشورة)، فلسطين، ص 21).

2.7.2 الوضع المائي في منطقة الأغوار:

يعتبر نهر الأردن المورد الأول للمياه في منطقة الأغوار، إلا أن إســـرائيل تحرم الفلســـطينيين من الاستفادة من حصتهم في هذا المورد الهام، والتي خصصت بموجب مشروع جونسون، وتقدر بنحو 330 مليون م^3 في السنة، وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن الفلسطينيين لا يستطيعون استغلال مياه

الأودية الجارية التي يصـــب معظمها في نهر الأردن، والتي يقدر معدل تدفقها من 11–30 مليون م^3 (علقم، 2016).

تشـكل الينابيع المصـــدر الرئيس للمياه في منطقة الأغوار للأغراض الزراعية والمنزلية، ويتفاوت حجم التصـــريف الســـنوي للينابيع من منطقة إلى أخرى، ومن عام إلى آخر تبعاً لمعدلات ســـقوط الأمطار، ويبلغ المعدل العام للتصـريف 44 مليون م^3 ويصـل في سـنوات الجفاف ولأسـباب أخرى تتعلق بسـيطرة الاحتلال الاسرائيلي على هذه المصادر إلى 21 مليون م^3.

تشـير المعطيات المتوفرة في سـلطة المياه الى أن عدد الآبار الفلسـطينية التي تعمل حالياً في مناطق الأغوار لا تزيد عن حوالي 89 بئرا فلسـطينياً تسـتخدم أسـاسًـا لأغراض الزارعة، حيث يتراوح المعدل العام للاستخراج السنوي من تلك الآبار في آخر عشر سنوات بحوالي 10–12 مليون م^3/السنة.

واعتماداً على التقديرات المتوفرة لمعدلات التزود المائي في سـلطة المياه، قدرت الاسـتخدامات المنزلية لعام 2008 بحوالي 4.5 مليون م3، والاســتخدامات الزراعية ب 55 مليون م3، وفي 2020 وحســب تقرير الادارة العامة للمصـــادر المياه فإن الاحتياج للاســتخدام الزراعي والشــرب يقدر ب 54.9، وان الاحتياجات المسـتقبلية تقدر بأكثر من 120 مليون م3 لعام 2025 مع اسـتيعاب العائدين في مناطق الأغوار (جامعة الدول العربية، 2021).

والخرائط والجداول التالية تظهر توزيع الينابيع والآبار في منطقة الأغوار:

1. الخرائط التالية توضــح الفرق في اعداد الابار وكميتها بين الفلســطينيين والإســرائيليين بشــكل عام، على كافة الاحواض المائية، مع التركيز على الحوض الشرقي الذي يتحكم بشكل رئيس في مياه منطقة الأغوار:

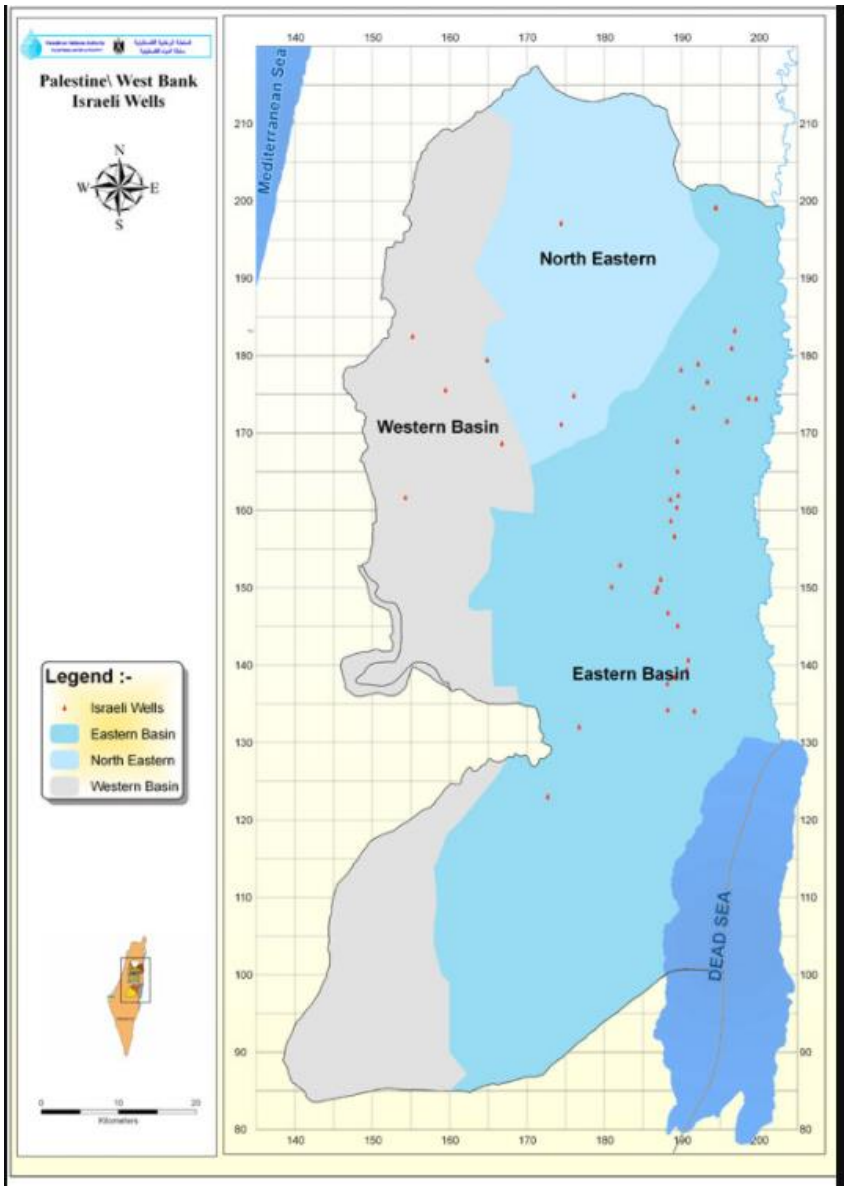

شكل 8: خارطة تبين الآبار الإسرائيلية (سلطة المياه الفلسطينية، (2021): خرائط سلطة المياه، *http://www.pwa.ps/userfiles/server/خرائط-سلطة-المياه/Israeli-wells.jpg*]

فيما تبين الخارطة في الشكل (9) الآبار الإسرائيلية:

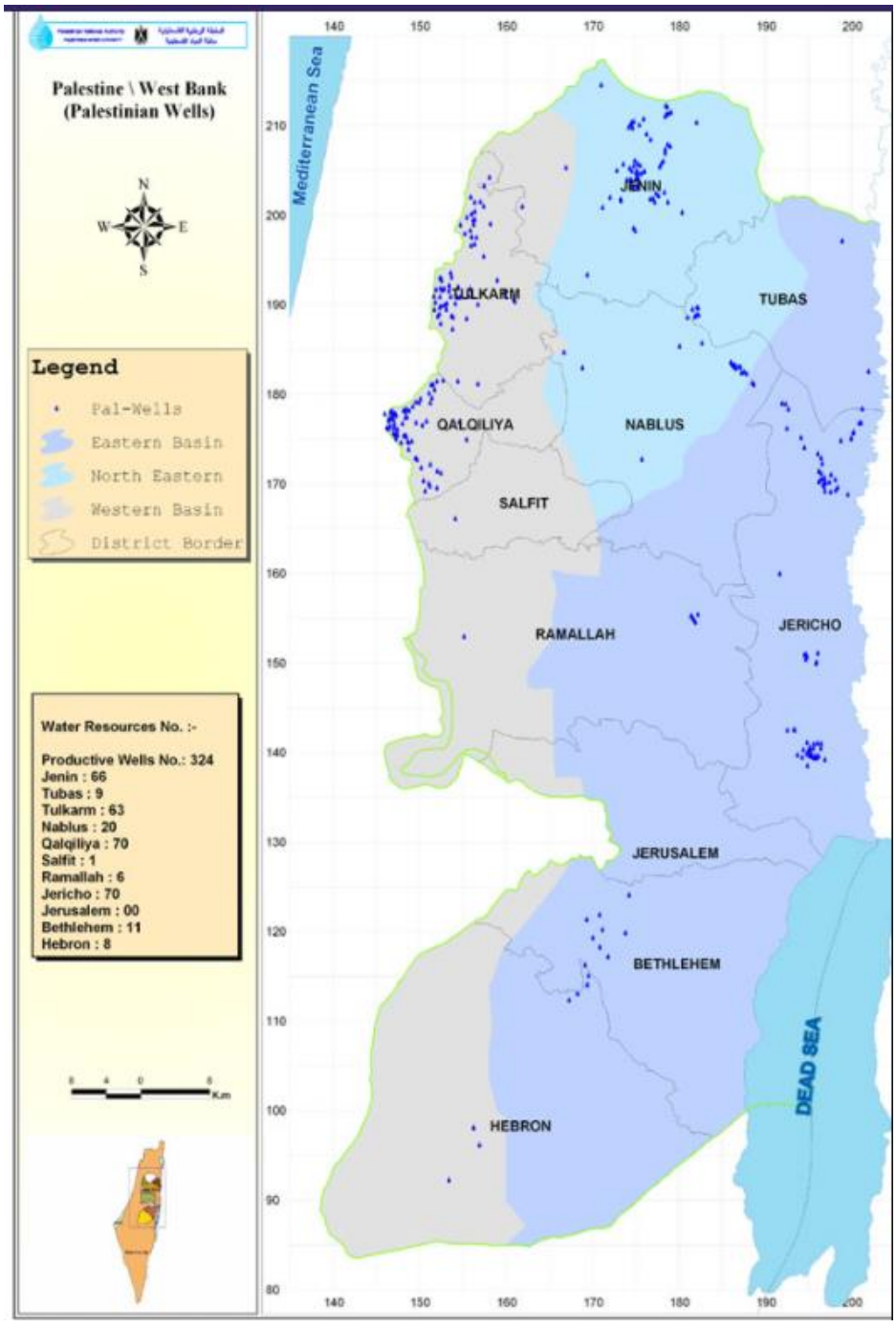

شكل 9: خارطة تبين الآبار الإسرائيلية (سلطة المياه الفلسطينية، (2021): خرائط سلطة المياه، *http://www.pwa.ps/userfiles/server/خرائط-سلطة-المياه/Israeli- wells.jpg*)

مقارنة بين الاستخدام الإسرائيلي - الفلسطيني لأحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية (مليون متر مكعب سنوياً)

الحوض الجوفي	إعادة التغذية السنوية	الاستخدام الإسرائيلي للمياه	استخدام المستوطنات للمياه	الاستخدام الفلسطيني للمياه	إجمالي استخدام المياه
الغربي	٣٦٢	٣٤٠	١٠	٢٢	٣٧٢
الشمالي الشرقي	١٤٥	١٠٣	٥	٤٢	١٥٠
الشرقي	١٧٢	٤٠ من الآبار	٥٠	٥٤	١٤٤
الساحلي	٢٥٠	٢٦٠	٠	٠	٢٦٠
- بما فيه غزة	٥٥	٠	٥-١٠	١١٠	١٢٠

Source: PASSIA, *Water - Special Bulletin*, p.3.

شكل 10: خارطة تبين المياه الجوفية والآبار الفلسطينية (المصدر: شكل 11: خارطة تبين الآبار المستغلة فلسطينياً أو اسرائيلياً في الأحواض المائية بما فيها الحوض الشرقي في منطقة الأغوار (المصدر: الجمعية

الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية *PASSIA*. (2021): المياه الجوفية، تاريخ الدخول: 2021/04/02:
(*http://www.passia.org/maps/view/147*).

ومن الخارطة اعلاه يتبين الفرق في عدد الابار الاسـرائيلية ب 32 بئر وقدرة انتاجية 49.95مليون متر مكعب وفي المقابل في الجانب الفلسطيني فان 106 بئر بقدرة انتاجية 26.26مليون متر مكعب (تقرير تطوير الاغوار 2012).

وحسـب التقرير الفني للإدارة العامة للمصـادر 2020، قدرت كميات المياه المتوفرة في محافظة اريحا والاغوار حسـب احصـائيات عام 2019 بحوالي 48.6 مليون متر مكعب حسـب الخارطة والجداول وحسب ما هو موضح في الاقسام ادناه.

2. الينابيع والآبار العاملة في منطقة الأغوار:

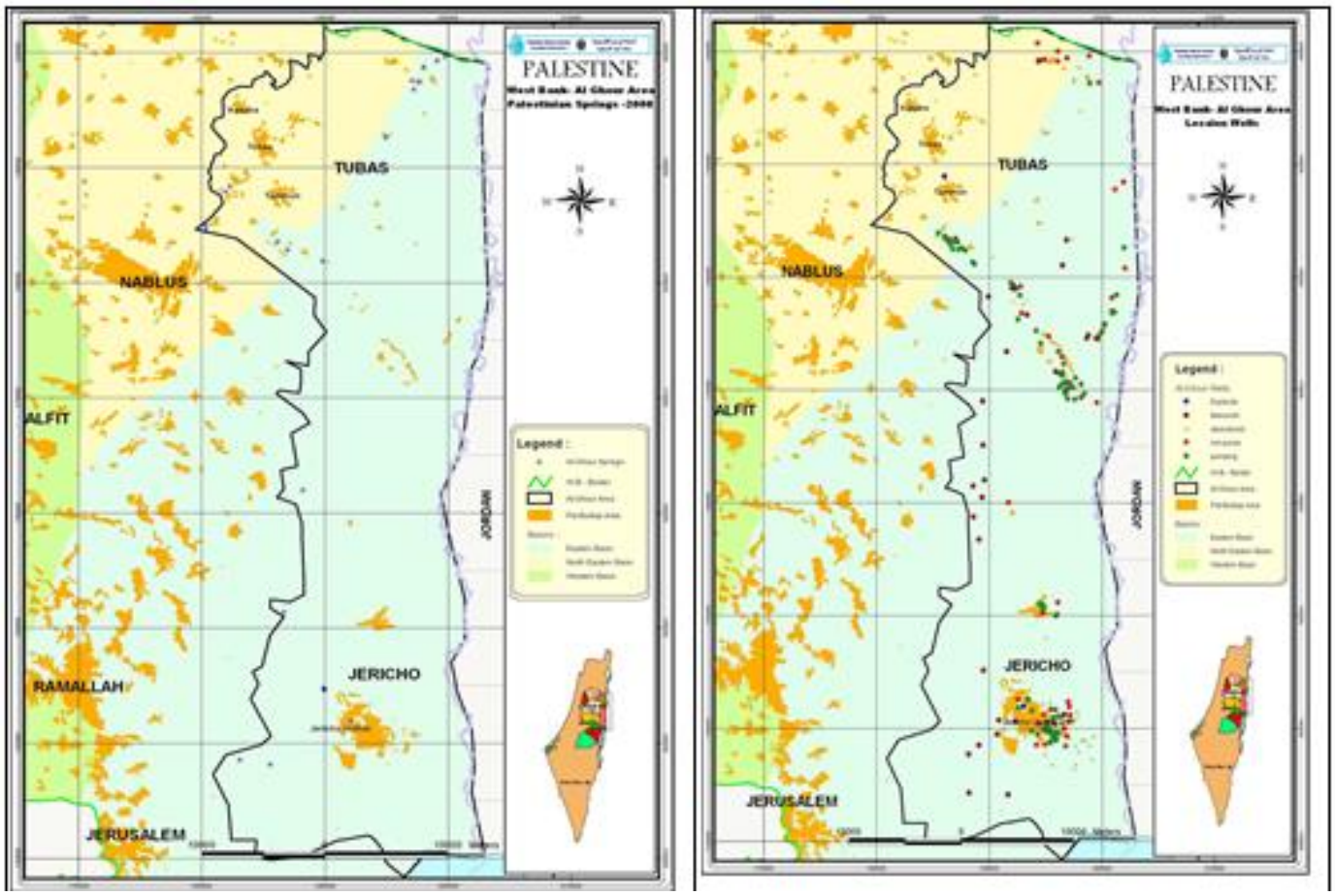

شكل 12: خارطة تبين توزيع الينابيع والآبار العاملة في منطقة الأغوار (المصدر: سلطة المياه الفلسطينية. (2021): إدارة مصادر المياه، خرائط، تاريخ الدخول (2021/03/02):
(*http://pwa.ps/ar_page.aspx?id=ecroEra1578958227aecroEr*)

تعتبر الينابيع العاملة (الخارطة على اليسـار) في الاغوار وعددها 24 بإنتاجية 20.3 م^3 وكذلك (80-100م^3) من ينابيع الفشـــخة أهم مصـــدر عملي للمياه في الأغوار، والجدول التالي يبين مواقع هذه الينابيع وعددها في كل موقع ومعدل تدفقها السنوي (تقرير تطوير الأغوار، 2012):

جدول 2.4: المعدل العام لتصريف ينابيع الأغوار

المنطقة	عدد الينابيع	معدل التدفق السنوي مليون م^3	معدل التدفق لعام 2008 مليون م^3
أريحا	4	13.0	9.7
وادي القلط	5	7.5	3.6
العوجا	1	11.3	2.55
العقربانية	2	1.6	0.15
الجفتلك	1	0.7	0.52
النصارية	1	1	0.2
الفارعة	2	6.82	2.83
عين البيضاء	3	0.3	0.13
بردلة	5	1.7	0.54
المجموع	**22**	**44.0**	**20.3**
البحر الميت	ينابيع الفشخة		**80-100**

وتعتبر الآبار العاملة (الخارطة على اليمين) في الاغوار والتي يبلغ عددها 182 ويعمل منها 89 بإنتاجية 11 م^3 في السنة المصدر الثاني من حيث كمية المياه بعد الينابيع، والجدول التالي يبين مواقع هذه الآبار، وعددها الكلي، وعدد الآبار العاملة في كل موقع، ومعدل كمية المياه المستخرجة منها (سلطة المياه و وزارة الزراعة، 2010):

جدول 2.5: كميات الاستخراج من آبار الأغوار

المنطقة	العدد الكلي للآبار	عدد الآبار العاملة	كمية الاستخراج لعام 2009 مليون م^3
أريحا	93	28	107
دير حجلة	2	0	0
العوجا	9	7	0.43
فروش بيت دجن	8	4	0.14
وادي الفارعة	18	16	4

المنطقة	العدد الكلي للآبار	عدد الآبار العاملة	كمية الاستخراج لعام 2009 مليون م^3
فصايل	1	1	0.06
الجفتلك	27	23	208
الزبيدات	3	2	0.35
مرج نعجة	13	7	0.8
بردلة	8	1	0.09
المجموع	**182**	**89**	**11**

2.7.3 الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمياه:

ينقسم الطلب على المياه في محافظة اريحا الى: قطاع مياه الشرب (المياه المنزلية وتشمل كافة الاستخدامات غير الزراعية) وقطاع الزراعة، وقد تم احتساب الاحتياجات المائية من مختلف القطاعات حسب ما هو مبين في الجدول التالي والمفصل في الاقسام ادناه (سلطة المياه و وزارة الزراعة، خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الأغوار، 2010):

جدول 2.6: الاحتياجات المائية في محافظة أريحا

القطاع	احتياج المياه الحالي (مليون م^3)	احتياج المياه المستقبلي (مليون م^3)
قطاع مياه الشرب	3.7	4.1
قطاع الزراعة	51.2	61.7
المجموع	**54.9**	**65.8**

2.7.4 قطاع المياه المنزلية:

يشمل قطاع المياه المنزلية كافة الاستخدامات غير الزراعية وهي: مياه الشرب، الصناعة، السياحة، المرافق العامة والأجهزة الأمنية والمعابر. تم احتساب الطلب على المياه المنزلية حسب استراتيجية المياه الفلسطينية الوطنية، والتي تهدف الى تحقيق 120 لتر للفرد في اليوم، مع اضافة 7% للأغراض الصناعية، واحتساب نسبة الفاقد على 23%. ولمراعاة خصوصية محافظة أريحا لوجود عدد من مقرات الأجهزة الأمنية واستراحة أريحا، وعدد من القرى السياحية، إضافة الى الطقس الحار مقارنة في باقي المحافظات، فقد تم في هذه الدراسة احتساب 150 لتر للفرد بدلا عن 120 لتر للفرد في اليوم.

تضم المحافظة تجمعات مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، الجفتلك، فصايل، العوجا، النويعمة، عين الديوك الفوقا، أريحا، دير القلط، دير حجلة، النبي موسى بالإضافة الى مخيم عين السلطان، ومخيم

عقبة جبر، وفيما يلي ملخص بالتجمعات الفلسطينية في المحافظة والطلب على المياه المنزلية الحالي والمستقبلي.

جدول 2.7: ملخص بالاحتياجات المتوقعة للتجمعات الفلسطينية في محافظة أريحا

اسم التجمع	عدد السكان 2019	عدد السكان 2020	الاحتياج الحالي 2020 (م م م)	عدد السكان 2025	الاحتياج الحالي 2025 (م م م)
محافظة أريحا والأغوار	**51,410**	**52,355**	**3.7**	**57,345**	**14.0**
مَرْج نَعْجَة	851	867	**0.06**	950	**0.07**
الزُبَيْدات	1,726	1,758	**0.13**	1,926	**0.14**
مَرْج الغَزال	250	254	**0.02**	279	**0.02**
الجِفْتْلِك	3,187	3,246	**0.23**	3,555	**0.25**
فَصَايِل	1,683	1,714	**0.12**	1,877	**0.13**
العوجَا	5,371	5,470	**0.39**	5,991	**0.43**
النُوَيْعِمَة	1,845	1,878	**0.13**	2,057	**0.15**
عِيْن الدْيوك الفُوقا	910	927	**0.07**	1,015	**0.07**
مُخَيَّمْ عِيْن السُلطَان	4,507	4,590	**0.33**	5,028	**0.36**
أريحا	21,496	21,891	**1.56**	23,977	**1.71**
مُخَيَّمْ عَقَبَةْ جَبْر	9,212	9,382	**0.67**	10,276	**0.73**
النَبي موسى	353	359	**0.03**	393	**0.03**

المصدر: (سلطة المياه و وزارة الزراعة، 2010)

2.7.5 قطاع الزراعة:

يمتاز قطاع الزراعة في محافظة أريحا بإمكانيات بيئية زراعية وخصـــائص مناخية وطبوغرافية فريدة، وتوفر الينابيع والآبار الذي عزز الزراعة المروية، مما أهل هذه المحافظة لأن تكون أهم ســـلة غذائية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، إضافة الى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك عدة عوامل تعيق تطور القطاع الزراعي أهمها: توفر المياه لســـد احتياجات الري المتزايدة، حيث أن إســـرائيل لا زالت تتجاهل الحقوق المائية للفلســـطينيين في مياه نهر الأردن، كما أنها تعيق تطوير مصادر مياه جديدة، علاوة على سيطرتها الكاملة على حوالي 40 بالمائة من الأراضي الفلسطينية في المحافظة.

تمتاز المحاصيل الزراعية بتنوعها وجودتها، فقد انتشرت زراعة النخيل، الحمضيات والموز إضافة الى الخضروات. ولكن حظيت زراعة النخيل في العقدين الماضيين باهتمام المزارع الفلسطيني؛ كونها شجرة ذات قيمة اقتصادية كبيرة، إضافة الى قدرتها على تحمل العديد من الظروف المناخية، أهمها قدرتها على النمو في التربة المالحة. وتوفر الاسواق الخارجية وحفاظه على جودته في حال تأخر التصدير، كما ان زراعة النخيل في المناطق المستهدفة من قبل الاحتلال الاسرائيلي يحول دون مصادرة تلك الاراضي.

فيما يلي ملخص بأهم الزراعات واحتياجاتها المائية الحالية لعام 2020 والمستقبلية لعام 2025، حسب إحصائيات وزارة الزراعة (سلطة المياه و وزارة الزراعة، 2010):

جدول 2.8: ملخص بأهم الزراعات واحتياجاتها المائية في محافظة الأغوار

البيان	المساحة الحالية (الدونم)	احتياج المياه الحالى (م م م)	احتياج المياه المستقبلى (م م م)
النخيل	23,000	29.9	39.0
الموز	650	1.6	1.6
الحمضيات	700	1.1	1.1
العنب	350	0.4	0.4
الخضروات (مكشوف ومحمي)	26,070	18.2	19.6
الكميات الكلية	**50,770**	**51.2**	**61.7**

2.7.6 مصادر المياه المتوفرة في أريحا والأغوار:

قدرت كميات المياه المتوفرة في محافظة اريحا والاغوار حسب احصائيات عام 2019 بحوالي 48.6 مليون متر مكعب حسب الجدول التالي وحسب ما هو موضح في الاقسام ادناه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019):

جدول 2.9: كميات المياه المتوفرة في محافظة أريحا والأغوار

المصدر	للاستخدام المنزلي (مليون م3)	للاستخدام الزراعي (مليون م3)	المجموع (مليون م3)	ملاحظات
الاحواض الجوفية	4.0	39.4	43.4	منها 15.35 مليون م3 من الابار الجوفية و28.00 مليون م3 من الينابيع
مياه معالجة	0	0.5	0.5	محطة معالجة اريحا
حصاد مياه الامطار	0	2.0	2.0	برك تجميع زراعية
مياه مشتراه (ميكروت)	2.7	0	2.7	

المصدر	للاستخدام المنزلي (مليون م3)	للاستخدام الزراعي (مليون م3)	المجموع (مليون م3)	ملاحظات
المجموع	**6.70**	**41.9**	**48.6**	

المياه الجوفية:

تتزود منطقة أريحا والأغوار من الحوض الشرقي، الذي يتكون من خزانين أساسيين هما الخزان الجوفي الجبلي والخزان الجوفي السطحي والذي يعتبر الخزان الأساسي المغذي لمناطق الأغوار الزراعية بالمياه، يقدر معدل الضخ الكلي من الآبار العاملة بحوالي 15.4 مليون متر مكعب خلال عام 2019، وتعاني معظم هذه الآبار من ارتفاع عال في نسب الأملاح كما أن هناك هبوط حاد في منسوب المياه الجوفية في العديد من الابار مما ادى الى جفاف العديد منها، أما فيما يخص الينابيع فقد قدر تدفق الينابيع لعام 2019بحوالي 28.0 مليون متر مكعب، منها حوالي24 مليون متر مكعب تستخدم لأغراض الزراعة وحوالي 4 مليون متر مكعب فقط لأغراض الشرب (سلطة المياه و وزارة الزراعة، 2010).

الحصاد المائي:

يوجد في أريحا والأغوار عدة أودية رئيسية تتدفق بها مياه الفيضان خلال موسم الشتاء والتي لها الدور الرئيسي في تغذية الخزان الجوفي في أريحا. هناك استغلال متواضع لمياه الأمطار في الأودية وذلك من خلال البرك الزراعية حيث يتم جمع حالياً ما معدله 2.0 مليون متر مكعب سنوياً. بالإضافة الى سد العوجا بسعة تقديرية 0.7 مليون متر مكعب ولكن لغاية الآن لم يتم استغلاله بالصورة المثلى حيث ان السد بحاجة الى عملية تأهيل وتوسعة (سلطة المياه و وزارة الزراعة، 2010).

المياه المعالجة:

تنتج محطة أريحا لمعالجة مياه الصرف الصحي حالياً حوالي 0.5 مليون متر مكعب يتم استغلالها لأغراض زراعة النخيل بالكامل.

المياه المشتراة:

تبلغ كميات المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية ميكروت في عام 2019 لأغراض الشرب حوالي 2.7 مليون متر مكعب.

فيما يلي ملخص تقديري حول الاحتياج الحالي للمياه والمصـــادر المتاحة والعجز في توفير المياه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019):

جدول 2.10: ملخص تقديري حول الاحتياج الحالي للمياه والعجز في توفير المياه

الرقم	القطاع	الاحتياج الحالي	مصادر المياه الجوفية المتوفرة حاليا (م م م)	المصادر غير التقليدية (م م م)	العجز/الوفرة (م م م)
1	المياه المنزلية	3.7	4.0	2.7	- 2.8
2	المياه الزراعية	51.2	39.4	2.0	+9.8

وبالرغم من وجود فائض في كميات المياه للاسـتخدام المنزلي حسـب البيانات اعلاه، الا ان المحافظة تعاني حاليا من مشـــاكل في التزويد والذي يعود الى الملكية الخاصـــة للكثير من المصـــادر وبالذات الجوفية وضـعف لإدارة المياه في بعض الهيئات المحلية هناك، وهنا تجدر الإشـارة الى أن كمية المياه المستهلكة في الشرب تختلف من تجمع لآخر وقد بلغت في بعض التجمعات لأكثر من 250 لتر للفرد في اليوم بينما تقل في تجمعات أخرى عن ذلك بكثير.

بنـاء على هذه المعطيـات، يقدر مجموع كميـات المياه المتوفرة في أريحـا والاغوار في عـام 2019 بحوالي 48.6 مليون متر مكعب ســـنويا (منها 41.9 مليون متر مكعب للأغراض الزراعية)، وهذه الكميات تختلف بشكل كبير من سنة لأخرى وذلك بسبب كميات المياه المتدفقة من الينابيع والتي تتأثر بشكل كبير بالموسم المطري، وحيث ان الاحتياج الحالي لقطاع الزراعة يقدر بحوالي 51.2مليون متر مكعب، **فان العجز المائي الحالي في الزراعة قدر بحوالي 10مليون متر مكعب ســـنويا، وهذا يعتبر عجز كبير في ظل محدودية المصـــادر المائية المتوفرة للزراعة**، وعليه يتطلب توفير كميات مياه إضـافية لسـد العجز إضـافة الى الكميات الإضـافية لسـد الاحتياجات الزراعية المسـتقبلية والتي تقدر بحوالي 20مليون متر مكعب إضافية خلال الخمس سنوات القادمة.

2.7.7 الفجوة بين العرض والطلب على المياه:

إن تحكم الاحتلال الإســـرائيلي بالموارد المائية الفلســـطينية رغم الاحتياج الشـــديد لها باعتبارها أحد مقومات التنمية المستدامة يزيد من الفجوة بين العرض والطلب على المياه. وتشير تقارير سلطة المياه أن مجموع الاســـتهلاك الحالي من المياه في فلســـطين يقدر ب 349.2 مليون متر مكعب، حيث يتم تزويد القطاع الزراعي ب 176.5 مليون والقطاع الصـــناعي والمنزلي ب 135.5 مليون، ومن المتوقع أن تصـل الاحتياجات المسـتقبلية للمياه في فلسـطين عام 2020 إلى860 مليون متر مكعب وفي عام

2040 الى 1000 مليون متر مكعب مما يستدعي من الجهات المسؤولة عن هذا القطاع سواء سلطة المياه أو وزارة الزراعة التحرك سريعا لوضع الحلول المناسب (ماس، 2013).

2.7.8 الفساد في قطاع المياه:

يعتبر قطاع المياه قطاع حيوي هام في عملية التنمية المستدامة بشكل عام، وعلى المستوى الوطني لتنمية قطاع المياه في فلسطين بشكل خاص، إلا أن وجود الاحتلال الإسرائيلي ساهم وبشكل مباشر في تقليل فرص التنمية الحقيقية في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من إطلاق عملية السلام وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. ونتيجة لهذه المعيقات بقي تطوير قطاع المياه مقيداً، وقد تعمد الاحتلال الإسرائيلي إبقاء هذه القيود والمعيقات لتطوير وتنمية قطاع المياه، لما لهذا القطاع من بُعد استراتيجي في التنمية المستدامة من جهة، ولاستمرار السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها حسب متطلبات التنمية للمجتمع الإسرائيلي من جهة أخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفلسطينية من المياه (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

لذا يواجه قطاع المياه في فلسطين العديد من التحديات أهمها الاحتلال الإسرائيلي، وقدرة القطاع على إنشاء وبناء المؤسسات، كما نصّ عليها القانون الصادر سنة 2014، وقدرتها على القيام بدورها وتقديم الخدمات اللازمة، وخاصة تلك الخدمات المتعلقة بتطوير البنية التحتية، بهدف توفير المياه كماً ونوعا لفئات المجتمع الفلسطيني وقطاعاته المختلفة (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

2.7.9 أشكال الفساد في قطاع المياه:

يعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه قطاع المياه، حيث يتمثل في صور وأشكال متعددة، تتضمن (خاطر و آخرون، 2014):

- **الرشوة:** وتعني قبول المال أو أي شكل من أشكال الفائدة، ليقوم المتلقي أو المستفيد بإجراءات أو اتخاذ قرارات على نحو غير سليم، ومن الأمثلة على ذلك قيام شخص ما بدفع مبلغ من المال لقارئ العداد للعبث بالعداد لتغيير القراءة.
- **سرعة المال:** ويقصد بها قبول مبلغ من المال لتسريع عملية ما، ومن أمثلتها طلب فني الشبكة مبلغ إضافي من المال للإسراع في عملية توصيل خدمة مياه الشرب أو خدمة الصرف الصحي لمنزل أو منشأة صناعية.
- **التواطؤ:** اتفاق بين طرفين أو أكثر لتحقيق غرض أو عمل غير لائق، وذلك للتأثير بشكل غير صحيح على تصرفات الطرف الآخر، ومن الأمثلة على ذلك الترتيب بين شركات

المقاولات والمتقدمون لمناقصة مد شبكة مياه على الأسعار فيما بينهم والاتفاق على أن يتم الترسية عليه.

- **سوء الاستخدام/السرقة:** أخذ أو تحويل الأموال أو الممتلكات أو الأشياء الثمينة لمنفعة شخصية مثل استخدام امتيازات المرفق لمصلحة خاصة.
- **الغش:** ويقصد به الخداع والاحتيال والغش والتلاعب، ويعتبر جريمة اقتصادية لأنه ينطوي على تشويه المعلومات والحقائق والخبرات، ومن الأمثلة عليه قيام المورد بتوريد بضائع بجودة منخفضة بدون شهادة اختبار أو بشهادة مزورة.
- **الابتزاز:** وهو الدوافع القهرية مثل التهديد باستخدام العنف أو إشاعة المعلومات السيئة بهدف حث شخص أو جهة ما على التعاون، ومن الأمثلة على الابتزاز قيام أحد فنيي الشبكات بالتهديد بفصل أحد المنازل عن الشبكة إذا رفضوا دفع رشوة.
- **إساءة حرية التصرف:** استغلال الوظيفة في تحقيق مكاسب ومنافع خاصة دون تحريض خارجي أو ابتزاز.
- **المحسوبية والمحاباة:** ويقصد بها توزيع الموارد (عقود، فرص عمل، ... الخ) إما للقرابة والأسرة (المحسوبية)، أو على أساس حزب سياسي أو تكتل عرقي أو ديني أ غيرها، مثل إنشاء نظام جديد للمياه في قرية مسؤول كبير أو إعطاء الأولوية للأقارب والأصدقاء والجيران.

2.7.10أساليب مكافحة الفساد في قطاع المياه:

يجب أن تتضافر الجهود والحكم الرشيد والنزاهة؛ لإدارة المياه بشكل أفضل، خاصة في المياه التي يتاح جزء محدود منها، بسبب غياب حل عادل لقضية حقوق المياه، لذا يجب أن تتوفر الإدارة السليمة للمياه والصرف الصحي، للحد من الفاقد وتأهيل البنية التحتية، وإنجاز القانون والأنظمة الحاكمة لقطاع المياه، لضمان توفير البيئة الصحيحة للاستثمار والعمل بعيداً عن الفساد، وخاصة في ما يتعلق في المشاريع اللازمة لبناء البنية التحتية لتوفير خدمات أفضل، وتوفير تقارير من أجل تعزيز الشفافية في هذا القطاع الحيوي وتحديد الصلاحيات (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية–وفا، 2011).

وهناك عدد من الأساليب والاستراتيجيات التي يجب على الإدارة المسؤولة أن تتبناها لإدارة قطاع المياه بشكل سليم، ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي (الأسكوا، 2020):

1. إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات المائية الموجودة لدى الإدارة أمام كل شخص، بحيث لا يحتاج الوصول إليها إلى إثبات مصلحة مباشرة بها.

2. التزام الجهات المسؤولة بنشر التقارير والمعلومات المائية بشكل سنوي، بحيث تتضمن هذه التقارير البيانات والمستندات المائية الكاملة لاطلاع المواطنين على كل ما له علاقة بعمل الإدارة في قطاع المياه.
3. إلزام الإدارة بتوضيح القرارات المائية المتاحة أمام المواطنين لفهم الأسباب التي دفعت بالإدارة لاتخاذ هذه القرارات تأمينا للشفافية وللحد من الدعاوى القضائية غير المجدية.
4. قيام إدارة قطاع المياه بتنظيم إجراءات طلب المعلومات المائية، وحفظ البيانات والمستندات المتعلقة بقطاع المياه بشكل يسهل استخراجها.

وقد استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي للتصدي للفساد في قطاع المياه في فلسطين، إذ قام فريق من منتدى شارك الشبابي بتطبيق تجربة فريدة بهدف تعزيز مفهوم النزاهة ومواجهة الفساد في فلسطين المحتلة، إذ سعى المنتدى الشبابي إلى إيجاد طريقة للتواصل مع المسؤولين من دون وساطة، لأن الكثير من الناس يضطرون لشراء المياه من سلطة الاحتلال، وأصبح بوسعهم الدخول إلى موقع (You Know) وفتح حساب خاص لهم وتدوين الشكوى المتعلقة بأي بلدية، الأمر الذي ساهم في حل العديد من المشاكل في الضفة الغربية (الصايغ، 2017).

2.8 الدراسات السابقة

نتناول بالتحليل هنا عدداً من الدراسات السابقة التي أُجريت ضافة إلى تقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية كما يلي:

2.8.1 الدراسات العربية:

1. دراسة بن غيدة، سارة، حركات، سعيدة (2020): بعنوان: توظيف التكنولوجيات الحديثة في تحقيق أمن الموارد المائية–عرض تجارب عالمية، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا الحديثة في استدامة الأمن المائي، واستعرض الدراسة أسباب ندرة الموارد المائية، وأبرزت أهم مظاهر التكنولوجيا الحديثة في إرساء وتعزيز الأمن المائي من خلال استعراض لتجارب عالمية ناجحة في هذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود إدارة الموارد المائية من خلال إدارة رشيدة لأهمية هذا المورد، وأن من أهم ركائز الأمن المائي هو اعتبار المياه سلعة اقتصادية وليست مجانية، إضافة إلى أهمية استخدام تكنولوجيات حديثة تواجه ندرة المياه وخاصة في الزراعة كاستخدام الكائنات المعروفة بالميكوريزا التي تساعد النبات في التغلب على ندرة المياه.

2. دراسة جوي، سعيدة (2018): بعنوان: الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر.

تسعى الدراسة إلى دراسة واقع الحوكمة المائية في الجزائر وفحص دورها كآلية لترشيد تسيير المياه، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي من خلال استعراض لإحصائيات وبيانات للموارد المائية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المورد المائي هو من أكثر الموارد محدودية في الجزائر، وهو ما يتطلب وجود أسلوب جديد لإدارة هذا المورد تتمثل في الاعتماد على الحوكمة كآلية تعزز القانون والأطر القانونية في هذا المجال.

3. دراسة فرج الله وآخرون (2015) بعنوان: التقييم الوطني الشامل لنزاهة إدارة المياه (في سبيل الحفاظ على المياه في لبنان)، لبنان.

سعت هذه الدراسة إلى فهم عملية صنع السياسات العامة المتصلة بالتغيّر المناخي والوضع البيئي في المنطقة العربية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الموارد المائية في لبنان تتعرض للضغط نتيجة للنمو السكاني المتزايد، بالإضافة إلى ازدياد التوسع العمراني والنمو الاقتصادي، وسوء إدارة المياه والتلوث وتغيّر المناخ. وبينت النتائج أيضاً أن أهم تحديات النزاهة في إدارة المياه في لبنان تتمثل في تجزؤ التشريعات والتخاذل في التنفيذ، وعدم الانتظام في منح تراخيص للآبار وفرط ضخ المياه، والتمييز في

الموارد البشـرية. وأوصـت الدراسـة بضـرورة تعديل النظام التنظيمي الحالي المشـتمل على الإطار التشريعي وتدابير مكافحة الفساد.

4. دراسة الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا) (2015) بعنوان: النزاهة في قطاع المياه.

بينت الدراسـة المفهوم الحقيقي لتعزيز النزاهة، حيث وضـحت الدراسـة أن المفهوم المنتشـر عن تعزيز النزاهة في قطاع المياه هو البحث عن فسـاد وفاسـدين، إلا أن تطبيق تعزيز النزاهة هو عكس مكافحة الفسـاد بمعنى أنه إجراء وقائي لمنع فرص حصـول الفسـاد، أما مكافحة الفسـاد تبحث في التحقيق في حالات فساد موجودة بالفعل وفيها خسائر ومستفيدين و متهمين وشركاء وقد تتضرر سمعة أبرياء من خلال عملية التحقيق التي تكون في غالبها عمل أمني وقانوني بحت، وغالبا ما تقاوم بشـــدة وعرقلة وأحيانا بعنف من قبل الأطراف الأخرى، خاصـة وأنها أحيانا تكون ضـد متنفذين في النظام الإداري أو الفني، إضـافة إلى الأثر السـلبي على المؤسـسـة وواجباتها وخدماتها تجاه الجمهور. وخلصـت الدراسـة إلى أن إجراء تعزيز النزاهة يمكن تنفيذه في أي قطاع مثل الخدمات الصـحية والمسـتشـفيات، البنوك، التأمين، الخدمات، التعليم، العدل، البلديات، الأمن، السـياحة وغيرها، وله فوائد كبيرة على المؤسـسـات الخاصـــة والعامة، وبالتالي تحســين جودة الخدمات المقدمة وجودة الحياة للمواطنين بحيث يتوافق ما يدفعه المستهلك مقابل هذه الخدمات مع قيمة الخدمة المقدمة.

5. دليل شبكة نزاهة المياه Water Integrity Network(2015) بعنوان: إدارة النزاهة في منظمات قطاع المياه–إرشادات عملية لتحديد وإدارة مخاطر النزاهة لتحسين فاعلية منظمات المياه العامة والخاصة.

يهدف الدليل إلى تحديد ومعالجة مخاطر النزاهة في العمليات اليومية وإدارة منظمة قطاع المياه. حيث يمكن للدليل أن يساعد المؤسسات على إطلاق عملية تغيير النزاهة ويقدم إرشادات حول مجموعة من الأدوات العملية التي يمكن اسـتخدامها لمعالجة المخاطر الرئيسـية، بما في ذلك: التمويل والمحاسـبة وأدوات الشـــراء وأدوات التوظيف ومدونات الســـلوك وقوائم التدقيق للمراجعة وأدوات العمل الميدانية وأنظمة إدارة الشـكاوى. ويمكن أن تسـتفيد أنواع مختلفة من منظمات قطاع المياه من هذا النهج، الذي يمكن تطبيقه كعملية تطوعية أو على النحو الذي أوصـــت به هيئة تنظيمية محلية أو رابطة قطاعية. يتم تطبيق الدليل من قبل مقدمي خدمات المياه في كينيا وإندونيســيا وبين المؤســســات الصـــغيرة والمتوسطة في قطاع المياه في زامبيا، كما يجري تكييف صندوق الأدوات لاستخدامه من قبل منظمات إدارة نظام المياه في المجتمعات الريفية ومنظمات أحواض الأنهار في إثيوبيا.

6. دراســـة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014) بعنوان: أهداف التنمية المســـتدامة –الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي، الأمم المتحدة.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن أهم هدف من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توفير المياه للجميع وإدارتها إدارة مســـتدامة، فتوافر المياه يعتبر الأســـاس للحد من الفقر والنمو الاقتصـــادي والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى مساهمتها في تحسين الرفاه الاجتماعي والنمو الشامل للجميع.

7. دراســة معهد أبحاث الســياســات الاقتصــادية الفلســطينية (ماس) (2013) بعنوان: نظام تعرفة المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فلسطين.

هدفت هذه الدراســة إلى مناقشــة نظام تعرفة المياه الجديد الذي أعدته ســلطة المياه الفلســطينية، حيث تطرقت لدراســـة دور ووظيفة التعرفة، والتحقق إذا كانت تؤكد الأهداف المنشـــودة وأهمها الحق في الوصـول إلى المياه الصـحية النظيفة من قبل جميع المواطنين بما فيهم الفقراء، وترشـيد اسـتهلاكها في جميع المجالات المنزلية والزراعية والصناعية والتجارية واستدامة تزويدها. أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف كبير في تعرفة المياه بين مختلف المناطق الفلســـطينية، ويعود هذا الاختلاف إلى اعتماد مزودي المياه لأسس غير سوية أو موضوعية لتحديد أسعار المياه أهمها تغطية التكاليف. وعلى الرغم من ذلك يعاني معظم مزودي المياه عجزا ماليا بســـبب عدم قدرتهم على اســـترداد التكاليف. حيث تراجعت قدرة المزودين على اسـترداد تكاليف تزويد السـكان بالمياه نظرا لعدة عوامل أهمها عدم ضـبط التكاليف وضعف القدرة على تحصيل الفواتير، وكل ذلك يؤدي إلى ضعف الأداء.

8. دراســة علي (2012) بعنوان: النزاهة والشــفافية والمســاءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة، فلسطين.

أكدت الدراســـة أن قطاع الحكم المحلي يعتبر من القطاعات المهمة في المجتمع الفلســـطيني، والذي يشــكل ركيزة أســاســية في النظام الديمقراطي الفلســطيني، وتقوم البلديات بتقديم العديد من الخدمات للمواطنين أهمها خدمات الماء والكهرباء والصـرف الصـحي وشـق الطرق... إلخ. وبينت الدراسـة أيضـاً أن النزاهة تعني لقطاع الحكم المحلي تعزيز الثقة بمؤسـسـات الحكم المحلي عن طريق معاملة الجميع بعدالة دون تمييز، وأن النزاهة تتطلب إقرار الذمة المالية، ومنع حالات تضـارب المصـالح، بالإضـافة إلى الالتزام بإجراءات توظيف سـليمة بعيدة عن الواسـطة والمحسـوبية وقائمة على مبدأ تكافؤ الفرص. وقد أوصـت الدراسـة بضـرورة إعداد دليل إجراءات الحصـول على الخدمات من قبل الهيئات المحلية وطباعته وتوزيعه على المواطنين، الأمر الذي يســـاعد في تعزيز الشـــفافية في تقديم الهيئة المحلية للخدمات للمواطنين ويضمن تحقيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات للجميع.

9. دراسة سلطة المياه الفلسطينية (2012) بعنوان: مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين، وكانت عناصر تقييم الأداء كالآتي (نسبة العمل في خدمة المياه، كفاءة التحصيل "الجباية"، المياه غير المحاسب عليها "الفاقد"، مؤشر إنتاجية الموظفين...إلخ. وبينت الدراسة أيضاً وجود العديد من أنظمة المياه العامة والخاصة المنتشرة في فلسطين، والتي تزوّد أكثر من (4.000.000) فلسطيني بمياه الشرب اللازمة، إلا أنه لا تتوفر خدمة شبكات الصرف الصحي إلا لحوالي 31% من مجموع سكان الضفة الغربية. وتقوم سلطة المياه الفلسطينية أيضاً بمراقبة (12) مزود خدمة مياه من فئة الجملة وغير الجملة وذلك لتقييم أدائهم العام. وأوصت الدراسة بضرورة قيام مزودي خدمة المياه بتحسين مستوى تزويد الخدمات من خلال القيام بتبني مبدأ الاستحقاق في المحاسبة، وفصل الحسابات، وخفض الفاقد من المياه.

10. دراسة التميمي (2009) بعنوان: بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني، فلسطين.

أكدت الدراسة أن العمل على ضرورة تفعيل مجلس المياه ولجانه سيؤدي إلى خلق بيئة يتم فيها صنع السياسات بشكل فعال، وبالتالي تسهيل مهمة سلطة المياه بحيث تكون كياناً ناظماً لقطاع المياه، وبينت النتائج أيضاً أن غياب المجلس التشريعي وعدم قيامه بمحاسبة الهيئات التابعة لمجلس الوزراء أضعف الرقابة وأضاع الشفافية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المجالس المحلية بمراقبة قطاع المياه بحيث لا يتم التغاضي عن حفر الآبار العشوائية، وحساب عائدات ومصاريف المياه.

- **دراسات تتعلق بالأمن المائي:**

1. دراسة الدعاجنة، حجازي (2020) بعنوان: مشكلات تلوث المياه في الضفة الغربية – فلسطين.

تناولت الدراسة مشكلات تلوث المياه في الضفة الغربية، والتي تعتبر ذات أهمية بيئية وطبيعية في المنطقة لما تعانيه من مشكلات مائية نوعية وكمية خطيرة، بهدف حصر مصادر التلوث الأساسية والمتمثلة في المياه العادمة التي تنتج عن المستوطنات والمصانع الإسرائيلية، وهدفت الدراسة إلى إيضاح الأسباب الكامنة وراء تلوث وشح المياه وبيان دور السياسات الإسرائيلية التي تحد من استغلال الموارد المائية في المنطقة.

اعتمدت الدراسة المنهج الإقليمي، والمنهج الموضوع المتمثل بموضوع الموارد المائية، والمنهج التاريخي لدراسة التغير في مصادر تلوث المياه وكمياتها في الضفة الغربية، واتباع الأسلوب الكارتوجرافي والكمي والوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تدهور الوضع المائي من الناحيتين

الكمية والنوعية جاء جراء نهب إســـرائيل للمتاح من المياه والعمل على زيادة تلوث مصـــادر المياه الفلسطينية، بإلقاء النفايات والمخلفات بشتى أنواعها داخل الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أن الضفة الغربية تعاني من عجز مائي وبالتالي ستكون المنطقة عرضة لأزمات مائية كبيرة في السنوات القادمة، وهو ما سيلحق الضرر بحياة السكان وعلى مستوياتهم المعيشية في الضفة الغربية.

2. دراسة الشاعر، كمال (2014) بعنوان: أثر الأطماع الإسرائيلية في المياه الجوفية الفلسطينية على الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي) وترسيم الحدود الدولية، جامعة فلسطين، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى توضيح الأطماع الإسرائيلية في المياه الجوفية الفلسطينية، وتأثيرها في الصراع (الفلسطيني، العربي – الإسرائيلي)، وكيف ترسيم الحدود الدولية في المنطقة العربية، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأســـبابها واتجاهاتها، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول ســـبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع، ويعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية، ودراسات الحالات والتطويرية والميدانية. وقُسمت الدراسة التي اتبعها الباحث في دراسته من مبحثين تسبقها مقدمة، ويتبعهما خاتمة، وقد جاء البحث على النحو التالي: المبحث الأول والذي يتناول، أثر السيطرة الإسرائيلية الفلسطينية على مستقبل عملية السلام مع الدول العربية. وجاء المبحث الثاني تحت عنوان: السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية وأثرها على مستقبل الطروحات السلمية الخاصة بفلسطين، وبعد ذلك خاتمة، والمراجع وخرائط تظهر مكان المياه الجوفية والانهار وبعض الاحواض الشرقية لفلسطين. وقد خِلُصت الدراسة لإفراز بعض النتائج أهمها: إن إسرائيل تقوم بنهب منتظم لمياه المنطقة، وخصوصا حصة دولة فلسطين، وهي تماطل في مسعى التوصل إلى تسوية سياسية، وتعتبر كمية المياه المتجددة سنويا والخاصة بدولة فلسطين مورداً أساسيا كافياً بصورة مريحة لتلبية حاجاتها الاستيعابية والاقتصادية والتنمية. وأن منطقة حوض نهر الأردن بأسرها بحاجة إلى مشاريع مائية إقليمية يتعاون بموجبها جميع دول المنطقة، وخاصة بعد التوصل إلى تسوية سياسة للصراع (العربي – الإسرائيلي). ومن توصيات الدراسة: أنه إذا أرادت إسرائيل أن تعيش مع الشعب الفلسطيني بأمن وأمان واستقرار ذلك يتطلب اعترافاً منها بحقوق الفلسطينيين السياسية على مواردهم الطبيعية وخاصة المياه. وانسحابها من جميع الأراضـــي المحتلة عام (1967م) على أقل تقدير، وتوزيع المياه بشـــكل عادل ومتســـاوي مع الطرف الفلسطيني، فإن ذلك من شأنه امكانية وضع حد لسنوات من الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي). ومطلوب من الجانب العربي بلورة حلول مقترحة للازمة التي تشـــكل اســـتراتيجية مائية لهذه الأمة. فالوقت يمضي والمشكلة المائية تتفاقم.

3. **دراسة التميمي (2011) بعنوان: أثر السياسة المائية الإسرائيلية على الأمن المائي الفلسطيني، فلسطين.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة التي يتبعها الجانب الإسرائيلي في مجال المياه تجاه الفلسطينيين وتأثيرها على الأمن المائي الفلسطيني، منذ بدأ الحديث عن إقامة دولة لليهود في فلسطين إلى وقتنا الحاضر. أظهرت الدراسة كيف تمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من تطوير مصادر المياه من خلال الأوامر العسكرية، وبالمقابل تقوم بحفر عشرات الآبار الجوفية في الضفة الغربية لتزويد المستوطنين من مياه هذه الآبار التي تضخ منها ما يزيد عن 10 مليون متر مكعب سنويا وكيف تقوم ببيع جزء من هذه المياه للفلسطينيين رغم أنها تقوم بسرقتها من آبار الضفة الغربية. وتحدثت الدراسة عن معدل استهلاك المياه للمواطن الفلسطيني مقابل المستوطن الإسرائيلي والذي يزيد استهلاكه عن ستة أضعاف المواطن الفلسطيني.

وتحدثت الدراسة أيضا كيف تقوم السلطات الإسرائيلية بتلويث الأراضي والمياه الفلسطينية من خلال المياه العادمة غير المعالجة أو من خلال استخدام الأراضي الزراعية كمكبات لنفايات المستوطنين. وتحدثت الدراسة كذلك عن جدار الفصل العنصري وأثره على عزل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وعدة آبار مياه جوفية كانت تنتج أكثر من أربعة ملايين م3 سنويا.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه السياسة جعلت من الفلسطينيين يعتمدون بشكل كبير على المياه من الجانب الإسرائيلي.

وركزت الدراسة ايضا على مجموعة من القضايا الاستراتيجية المائية التي يجب أن يتمسك بها الجانب الفلسطيني عند الاتفاق النهائي المتعلق بالمياه ومن هذه القضايا: حق الفلسطينيين في السيطرة الكاملة على مصادر المياه نظرا لارتباط هذا الموضوع بالسيادة الوطنية، وحق الفلسطينيين في مياه نهر الأردن والتصرف بها وفقا للقانون الدولي والاستفادة منها في مختلف الاستخدامات، ورفض سياسة الأمر الواقع في مجال المياه والتي تقوم بها إسرائيل تجاه الفلسطينيين. وأوصت الدراسة بتطوير تقنيات المياه وآليات تضمن توفير كميات مياه ملائمة للفلسطينيين إلى جانب المطالبة باسترداد حقوقنا المائي

4. **دراسة التميمي (2007) بعنوان: الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية –دراسة حالة قطاع المياه، فلسطين.**

تحدثت الدراسة عن ندرة المياه في المنطقة مع تزايد حاجة المنطقة للمياه مستقبلا بشكل مضاعف مما قد يؤدي هذا إلى اشتعال التنافس على المياه على شكل صراعات مسلحة. هدفت الدراسة إلى التعرف على الصراع على المياه كقضية سياسية وطبيعة الصراع الإقليمي عليها، وكذلك تحسين إدارة موارد المياه في منطقة الشرق الأوسط بالتعاون الإقليمي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تشابك كبير بين القطاع الخاص في إسرائيل والأردن وفلسطين. وضرورة إيجاد ملف عربي متكامل لمشـــاريع التنمية الإقليمية وتفعيل دور القطاع الخاص في قطاع المياه وتحديث البيئة الاجتماعية والتعامل مع القضايا والمشاريع المائية ضمن رؤية سياسية متكاملة.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود سيطرة أكبر على الموارد المائية لأنه لا يمكن في الوضع الحالي إيجاد ملف متكامل للمياه وبشكل مستقل دون الرجوع إلى الجانب الإسرائيلي لأن المصادر التي يتم الحصول عليها موجود تحت سيطرة الجانب الإسرائيلي ولا يمكن التحكم بها دون الرجوع إلى الجهة المسيطرة، وكذلك تغيير الأسعار ألا يتم إلا بالرجوع إلى مجلس الوزراء، أما في الدول التي تسيطر على مصادر المياه فيمكن خصخصة المياه بشروط وقوانين مرضية تحافظ على حقوق كافة الأطراف.

2.8.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، لأجل التعرف على الجوانب البحثية فيها والمتعلقة بموضوع الدراســـة الحالية، لا بد من التطرق لبعض الجوانب التي تختلف أو تتقارب فيها الدراســـة الحالية مع الدراسات السابقة ومن أهم هذه الجوانب:

- ركزت الدراسات السابقة على ندرة المياه والصراع على المياه والبحث عن طرق وأساليب لتوفير المياه والبحث عن مصادر بديلة وتقنيات جديدة للزراعة وطرق الري وترشيد الاستهلاك.
- كذلك تحدثت تلك الدراسات عن مؤشرات التنمية في فلسطين وأولويات التنمية التي في معظمها تعتبر القطاع الزراعي والمائي من الروافد الأساسية التي تعتمد عليها القطاعات الأخرى الصناعية والخدمات وغيرها.
- تحدثت الدراسات أيضا عن البحث عن أساليب جديدة لتوفير المياه والبحث عن مصادر مائية جديدة وطرق زراعية حديثة تساهم في عملية التنمية من خلال توفير الغذاء والمياه وتشغيل الأيدي العاملة والحفاظ على البيئة من التلوث وتحدثت أيضا عن الإهمال لهذا القطاع وكيفية النهوض به ومساعدته.
- تحدثت عن الزراعة المائية كأحد الحلول لبعض هذه المعيقات وتم التعريف بمفهوم الزراعة المائية والنباتات التي تزرع بهذه التقنية بشكل ناجح أكثر من غيرها.

2.8.3 الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تم التطرق إلى عدة دراســات ســابقة، كانت مواضــيعها شــاملة للجوانب المتعلقة بالنزاهة والشــفافية والمساءلة لدى مزودي خدمات قطاع المياه سنلخصها ضمن الجدول الاتي:

جدول 2.11: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الرقم	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
1	دراسة التقييم الوطني الشامل لنزاهة إدارة المياه (في سبيل الحفاظ على المياه في لبنان). الباحث فرج الله وآخرون، 2015، سعت إلى فهم عملية صنع السياسات العامة المتصلة بالتغيّر المناخي والوضع البيئي في المنطقة العربية	تبحث في موضوع الامن المائي والنزاهة والشفافية في قطاع المياه.
2	دراسة أجراها الباحث أبو عبد الله عام (2014) بعنوان: برنامج تعزيز النزاهة في قطاع المياه (شركة مياه العقبة). هدفت إلى الارتقاء بخدمات المياه والصرف الصحي من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، والتركيز على مفهوم الحوكمة في قطاع المياه.	تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أهم الطرق لتعزيز الامن المائي وعلاقة ذلك مع النزاهة والشفافية في قطاع المياه في منطقة الاغوار الفلسطينية
3	تقرير علي، محمود عام (2012) بعنوان: تقرير حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان. بينت الدراسة أن النزاهة تتطلب إقرار الذمة المالية، ومنع حالات تضارب المصالح، بالإضافة إلى الالتزام بإجراءات توظيف سليمة بعيدة عن الواسطة والمحسوبية وقائمة على مبدأ تكافؤ الفرص.	تبحث الدراسة الحالية في التطورات التي حدثت في حصة الفرد اليومية من المياه في المنطقة المذكورة وتحليل التكلفة التشغيلية وسعر البيع للتوصل إلى الهدف الأساسي وهو الكشف عن الخلل الموجود في هذا القطاع.
4	دراسة أجريت من قبل سلطة المياه الفلسطينية عام 2012 بعنوان: مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين. بينت الدراسة وجود العديد من أنظمة المياه العامة والخاصة المنتشرة في فلسطين، والتي تزوّد أكثر من (4.000.000) فلسطيني بمياه الشرب اللازمة، إلا أنه لا تتوفر خدمة شبكات الصرف الصحي إلا لحوالي 31% من مجموع سكان الضفة الغربية.	تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة أداء مزودي خدمات المياه في جنين في المنطقة المذكورة خلال الفترة حتى عام 2019 من حيث مدى التزامهم بتحسين حصة الفرد.
5	بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني، دراسة أجراها التميمي عام 2009. كانت نتائج الدراسة تتلخص أن غياب المجلس التشريعي وعدم قيامه بمحاسبة الهيئات التابعة لمجلس الوزراء أضعف الرقابة وأضاع الشفافية.	تسعى الدراسة للوصول إلى مكامن الخلل في تنظيم قطاع المياه وأداء مزودي خدمة المياه في منطقة الدراسة، واقتراح الحلول المبينة على دراسة حقيقية.

الرقم	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
6	دراســـة أجريت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2014 بعنوان: أهداف التنمية المســتدامة (الإدارة المســتدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي). بينت الدراسة أن أهم هدف من أهداف التنمية المســتدامة هو ضــمان توفير المياه للجميع وإدارتها إدارة مســتدامة، فتوافر المياه يعتبر الأســاس للحد من الفقر والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.	تهدف الدراسة إلى بيان أن أهم هدف من أهداف التنمية المســتدامة هو ضــمان توفير الميــاه للجميع وإدارتهــا إدارة مستدامة وعلاقتها بالأمن المائي.
7	دراســة نظام تعرفة المياه في الأراضــي الفلسـطينية بين الكفاءة الاقتصـــادية والعدالة الاجتماعية، والتي أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2013. أظهرت نتائج الدراسة أن تعرفة المياه تختلف بشكل كبير بين المناطق الفلســطينية المختلفة، ويرجع هذا التباين إلى اعتماد مزودي المياه لأســس غير موضــوعية في العديد من الأحيان لتحديد أسعار المياه أهمها تغطية التكاليف.	تهدف الدراســة إلى مقارنة تعرفة المياه لدى مزودي المياه في منطقة الدراســة والمنـاطق الأخرى، ومـدى التفـاوت في أسعار المياه المقدمة للمستهلكين.

3 الفصل الثالث

الإجراءات البحثية

3.1 مقدمة

يتطرق هذا الفصل إلى وصف طريقة الدراسة وإجراءاتها، من حيث تصميم الدراسة ومنهجيتها وإجراءاتها وأدواتها، إضافة إلى حدود الدراسة ومحدداتها ومعوقاتها، ومتغيرات الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، كذلك المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

3.2 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وكذلك التحليل الميداني، وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة التي احتاجت إلى جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص الدلالات والوصول إلى نتائجها، والتعرف على واقع تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

3.3 مجتمع الدراسة والعينة

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في هيئات ووزارات ومؤسسات لها علاقة بالقطاع المائي والمتمثلة في (سلطة المياه، وزارة الزراعة، المجلس الأعلى لتنظيم قطاع المياه، جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين، هيئات الحكم المحلي (البلديات)، الجمعيات الزراعية).

وقد أجريت الدراسة من خلال أخذ عينة موجهة قصدية من مجتمع الدراسة، كون الدراسة تركز على واقع الحوكمة في قطاع المياه في منطقة الأغوار الفلسطينية، وبالتالي تم اختيار فئات من رؤساء هيئات ومديري إدارات عامة ومسؤولين لهم القدرة على الإجابة عن فقرات الاستبانة بصفتها في مواقع إشرافية عليا وأصحاب قرار، وقد بلغ حدم العينة القصدية للدراسة (55) مفردة بحثية.

ونظراً لانتشار جائحة كورونا والإجراءات المتخذة في الأراضي الفلسطينية، فقد تم توزيع الاستبانة الكترونياً على أفراد العينة وتم استرجاع (50) استبانة قابلة للتحليل والدراسة، بنسبة استرجاع بلغت (90.9%) وهي نسبة عالية، وتم استخدام برنامج (SPSS) في تحليل واختبار الاستبانات التي تم استردادها.

3.4 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بشكل أساسي، من خلال مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المرتبطة ببعضها البعض بما يحقق أهداف الدراسة، وقد تم اختيارها كأداة للدراسة كونها تهدف إلى استثارة المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم الحقائق أو الآراء أو الأفكار المعينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث (أبو سمرة و الطيطي، 2020).

وقد تم تطوير الاستبانة كما هو موضح في الملحق رقم (2)، حيث تجزأت إلى قسمين:

- **البيانات الديمغرافية:** وهي بيانات عامة عن المبحوثين تشمل فقرات: مكان العمل، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.
- **محاور الدراسة:** وتتكون من محور تطبيق معايير الحوكمة (الشفافية والنزاهة)، ومحور واقع الأمن المائي في فلسطين.

وجاءت الاستبانة موزعة على المحاور والأبعاد كما يوضح الجدول (3.1) التالي:

جدول 3.1: توزيع فقرات الاستبانة وفقاً للمحاور

الرقم		عدد الفقرات
الجزء الأول		
.1	بيانات ديمغرافية	**3**
الجزء الثاني		
المحور الأول: تطبيق معايير الحوكمة (النزاهة والشفافية)		**44**
.1	مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه	7
.2	مجال السياسات واللوائح	8
.3	مجال الأنظمة	5

الرقم		عدد الفقرات
.4	مجال معايير جودة المياه	6
.5	مجال التخطيط والميزانية	7
.6	مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)	3
.7	مجال إدارة الموارد البشرية	5
.8	مجال الإدارة المالية	3
المحور الثاني: الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية		**7**
المجموع الكلي لفقرات الاستبانة (باستثناء الديمغرافية)		**51**

3.4.1 صدق الأداة:

تم التحقق من الصدق المنطقي للأداة وذلك بعرض الاستبانة على (8) محكمين من الأساتذة وذوي الكفاءة والاختصاص والمرفقة أسماؤهم في الملحق (1)، بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت من أجله، وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد تم الأخذ بالكثير من التعديلات التي تم التوصية بها من قبل المحكمين.

إضافة إلى ذلك فقد تم توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، وذلك لقياس صدق الأداة إحصائياً، وكان عدد مفردات هذه العينة (15) مفردة من مجتمع الدراسة، تم استبعادهم لاحقاً من عينة الدراسة، كما تم قياس الصدق البنائي للأداة والذي يقيس العلاقة أو الارتباط بين أبعاد الدراسة والمحور المنتمي إليه، حيث تم إجراء اختبار التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الأداة كما يلي:

جدول 3.2: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات المتغير المستقل في أداة الدراسة.

التسلسل	الفقرة	درجة التشبع
تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه		
مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه		
.1	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تعكس مكونات النزاهة؟	.844
.2	قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014 يلبي احتياجات إدارة قطاعات المياه والتنمية.	.903
.3	عملية المراقبة وتسلسل الصلاحيات واضحة وغير قابلة لسوء الفهم في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	.889
.4	لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني مهمة واضحة في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	.800

التسلسل	الفقرة	درجة التشبع
.5	لمجلس الوزراء الفلسطيني فعالية إشرافية على قطاع المياه.	.837
.6	شارك أصحاب المصلحة في صياغة قانون الماه الفلسطيني لسنة 2014؟	.876
.7	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تشجع وجود البنية الأخلاقية الأساسية للعمل في قطاع المياه.	.869
مجال السياسات واللوائح		
.8	هناك سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني.	.856
.9	يتم إعداد هذه السياسات على مستوى مجلس الخدمات المشترك.	.890
.10	تعكس هذه السياسات مدى مفهوم النزاهة.	.819
.11	تُعبر هذه السياسات عن مدى الإنصاف في الحصول على الموارد المائية.	.879
.12	يتم رصد تنفيذ السياسات المائية المعتمدة من قبل الجهات المختصة.	.806
.13	هذه السياسات واضحة لأصحاب المصلحة.	.921
.14	هناك وضوح لموقع مجلس الخدمات المشترك ضمن لوائح قانون المياه الفلسطيني.	.848
.15	يتم الرجوع إلى قانون المياه الفلسطيني في حالة حدوث خلافات حول الصلاحيات.	.913
مجال الأنظمة		
.16	هناك تطور واضح ومعتمد للأنظمة الخاصة بإدارة قطاع المياه.	.865
.17	سلطة المياه الفلسطينية (كهيئة تنظيمية) لديها آليات وأدوات لرصد تطبيق مختلف أنظمة مياه الشرب.	.857
.18	تقوم سلطة المياه الفلسطينية ومصالح المياه بالإبلاغ بشكل منتظم حول تطبيق نظم إدارة قطاع المياه.	.899
.19	تعتبر أنظمة إدارة المياه معروفة وسهلة المنال.	.839
.20	يتم تقديم تقارير دورية لمجلس تنظيم قطاع المياه.	.848
مجال معايير جودة المياه		
.21	هناك معايير واضحة ومعتمدة لجودة المياه المستخدمة للشرب والزراعة ومياه التعبئة.	.888
.22	يتم اعتماد معايير مياه الشرب وتطبيقها حسب مواصفات الجهات الرسمية (الصحة، الزراعة، المقاييس).	.788
.23	يتم تقديم تقرير حول نوعية المياه إلى جهات الاختصاص.	.794

التسلسل	الفقرة	درجة التشبع
24.	نتائج رصد جودة المياه هي في متناول المستفيدين.	.896
25.	هناك مشاركة لأصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرف الصحي.	.843
26.	يتم متابعة الخلل الناتج عن نقص معايير جودة المياه وتصويبه.	.859
مجال التخطيط والميزانية		
27.	هناك خطة معتمدة لتطوير قطاع المياه في منطقة الأغوار الفلسطينية.	.811
28.	تعكس الخطط المعتمدة احتياجات وأولويات قطاع المياه والصرف الصحي.	.931
29.	الخطة تعكس مكونات النزاهة (الشفافية والمساءلة والمشاركة) في قطاع المياه والصرف الصحي.	.844
30.	يتم مراقبة تنفيذ الخطة المالية ومراجعتها والمصادقة عليها.	.858
31.	يمكن الوصول إلى الخطط التنفيذية لقطاع المياه من خلال نشرها والإعلان عنها لأصحاب المصلحة.	.847
32.	يشارك أصحاب المصلحة في التخطيط ومراقبة التنفيذ.	.880
33.	يتم عمل تقييم لآلية تنفيذ الخطة بطريقة تشاركية مع مختلف أصحاب المصلحة.	.919
مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)		
34.	التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع يقدم للجهة المخولة.	.896
35.	المعلومات حول تنفيذ المشروع يمكن الوصول إليها ويتم نشرها.	.902
36.	عملية التنفيذ تأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين.	.892
مجال إدارة الموارد البشرية		
37.	يعتمد توظيف موظفين جدد على نظام الموارد البشرية حسب الشواغر.	.882
38.	تتم ترقية الموظفين على أساس نظام الموارد البشرية.	.883
39.	يتم رصد عملية الترقية.	.855
40.	تتم متابعة الإجابة على شكاوى المواطنين.	.929
41.	يتم الإعلان عن عملية التوظيف في وسائل الإعلام.	.887
مجال الإدارة المالية		
42.	يراعى استرداد التكاليف في إدارة المياه.	.879

التسلسل	الفقرة	درجة التشبع
.43	يتم إقرار ميزانيات المشـــاريع/ البرامج من قبل الجهة المخولة باتخاذ القرار.	.855
.44	المعلومات المالية بشأن الوضـع المالي للمشروع يمكن الوصـول إليها.	.722

ومن النتائج الســابقة في الجدول (3.2) يتضــح بأن جميع نتائج التحليل العاملي لفقرات أداة الدراســة المتعلقة بالمتغير المســـتقل وهو تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه كانت دالة إحصائياً، وهي تتمتع بدرجة عالية من التشبع، حيث كانت جميعها أعلى من (60.0%)، وبالتالي فإنه يمكن القول بأنها تشترك معاً في قياس ما وضعت لأجله (Howard,2016).

جدول 3.3: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات المتغير التابع في أداة الدراسة

التسلسل	الفقرة	درجة التشبع
الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية		
.45	يتم تخصـــيص كميات المياه للمجتمعات المهمشـــة بناءً على سياسات معروفة ومعتمدة.	.793
.46	يتبع تخصص كميات المياه للمجتمعات توازن العرض والطلب.	.855
.47	جودة المياه تراعي معايير المواصفات والمقاييس.	.906
.48	يتم رصـــد توفير المياه بكميات كبيرة لخدمة المناطق المختلفة والإفادة للجهة المخولة.	.739
.49	يتم الإعلان عن تخصيص كمية المياه لمنطقة معينة ونشرها.	.917
.50	المعلومات حول نوعية المياه تشــارك مع أصـــحاب المصـــلحة والجمهور.	.831
.51	تخصـــيص المياه يراعي في التوزيع العادل أســـاس احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة.	.873

ومن النتائج الســابقة في جدول (3.3)، يتضــح بأن جميع نتائج التحليل العاملي لفقرات أداة الدراســة المتعلقة بالمتغير التابع وهو الأمن المائي في الأغوار الفلســطينية كانت دالة إحصـــائياً، وهي تتمتع بدرجة عالية من التشـــبع، وكانت جميعها أعلى من (60%) وبالتالي يمكن القول بأن جميع الفقرات تشترك معاً في قياس ما وضعت لأجله.

3.4.2 ثبات الأداة

لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة، تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا Cronbach Alpha لفقرات محاور الاستبانة، والجدول (3.4) التالي يبين نتائج ذلك:

جدول 3.4: معامل كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة

البيان	العينة الاستطلاعية	عدد الفقرات	قيمة Alpha
ثبات أداة الدراسة بكافة محاورها	15	51	0.934

وحسب الجدول السابق، فإن قيمة الثبات الكلية لأداة الدراسة بكافة محاورها كانت (0.934)، وبالتالي فإن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وهذا يعني الثقة بنتائجها بمقدار قيمة الثبات لها.

3.5 خصائص عينة الدراسة

مكان العمل:

جدول 3.5: خصائص عينة الدراسة وفقاً لعامل مكان العمل

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
مكان العمل	وزارات وهيئات حكومية	7	% 14.0
	منظمات ومؤسسات أهلية وغير حكومية	17	% 34.0
	هيئات الحكم المحلي	7	% 14.0
	جمعيات زراعية	19	% 38.0
المجموع		**50**	**% 100.0**

ومن الجدول (3.5) السابق، يتبين بأن النسبة الأعلى من عينة الدراسة كانت للعاملين في الجمعيات الزراعية حيث بلغت نسبتهم (38.0%) يليها العاملون في المنظمات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية بنسبة (34.0%) فيما كانت النسبة الأقل من عينة الدراسة للعاملين في الوزارات والهيئات الحكومية وكذلك للعاملين في هيئات الحكم المحلي بنسبة (14.0%) لكل منهما.

المسمى الوظيفي:

جدول 3.6: خصائص عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	مدير عام / رئيس هيئة / مدير محطة	15	% 30.0
	مهندس	24	% 48.0
	موظف	11	% 22.0

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
المجموع		**50**	**% 100.0**

ومن الجدول السابق، يتبين بأن النسبة الأعلى كانت لمن هم بمسمى وظيفي (مهندس) حيث كانت نسبتهم (48.0%) من عينة الدراسة، فيما النسبة الأقل كانت للعاملين بوظائف إدارية ومالية بمسمى (موظف) وبلغت نسبتهم (22.0%) من عينة الدراسة، فيما كانت نسبة العاملين بمسمى مدير عام او رئيس هيئة أو مدير محطة تنقية (30.0%).

سنوات الخبرة:

جدول 3.7: خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	5	% 10.0
	من 10 – 20 سنة	29	% 58.0
	أعلى من 20 سنة	16	% 32.0
المجموع		**50**	**% 100.0**

ومن الجدول (3.7) السابق، نجد بأن النسبة الأعلى من عينة الدراسة كانت لمن يملكون سنوات خبرة من (10–20 سنة)، حيث شكلت نسبتهم (58.0%) من عينة الدراسة، يلي ذلك من يملكون سنوات خبرة (أعلى من 20 سنة) بواقع (32.0%)، فيما كانت النسبة الأقل لمن يملكون سنوات خبرة (أقل من 10سنوات) بواقع (10.0%).

4 الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4.1 مقدمة

يتضـمن هذا الفصـل عرضـاً للنتائج التي توصـلت إليها الدراسـة، والتي ترمي إلى معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة (النزاهة والشـفافية) في تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسـطينية، وللإجابة على هذا السـؤال وعلى أسـئلة الدراسـة والتحقق من الفرضـيات الموضـوعة فيها، اسـتخدمت الدراسـة التحليل الإحصـائي اعتماداً على حزمة التحليل الإحصـائي (SPSS V23)، كما تم اعتماد مفتاح تفسير النتائج التالي لمقياس (ليكرت) الخماسي المستخدم في الدراسة، وذلك من خلال احتساب المدى وطول الفئة والتي كانت قيمتها (0.80) كما في (الجدول 4.1) التالي:

جدول 4.1: مفتاح تفسير النتائج

المتوسط الحسابي	مقياس ليكرت	التفسير	نسبة الاستجابة
1 – 1.8	غير موافق بشدة	منخفضة جداً	%20.0 – %36.0
1.81 –2.60	غير موافق	منخفضة	%36.2 – %52.0
2.61–3.40	محايد	متوسطة	%52.2 – %68.0
3.41–4.20	موافق	مرتفعة	%68.2 – %84.0
4.21–5	موافق بشدة	مرتفعة جداً	%84.2 – %100

4.2 نتائج أسئلة الدراسة

نتائج الإجابة على السؤال الرئيس الأول للدراسة: ما واقع تطبيق معايير الحوكمة (النزاهة والشفافية) في إدارة قطاع المياه في منطقة الأغوار الفلسطينية؟

وللوصول إلى إجابة السؤال الرئيس الأول للدراسة، كان لا بد من إجابة الأسئلة المتفرعة عنه كما يلي:

1. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه، وكانت النتائج كما في الجدول (4.2) التالي:

جدول 4.2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
.1	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تعكس مكونات النزاهة؟	3.73	.799	% 74.6	مرتفعة
.2	قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014 يلبي احتياجات إدارة قطاعات المياه والتنمية.	3.70	.892	% 74.0	مرتفعة
.3	عملية المراقبة وتسلسل الصلاحيات واضحة وغير قابلة لسوء الفهم في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	3.60	.872	% 72.0	مرتفعة
.4	لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني مهمة واضحة في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.	3.37	.785	% 67.4	متوسطة
.5	لمجلس الوزراء الفلسطيني فعالية إشرافية على قطاع المياه.	3.44	.871	% 68.8	مرتفعة
.6	شارك أصحاب المصلحة في صياغة قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014؟	3.33	.964	% 66.6	متوسطة
.7	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تشجع وجود البنية الأخلاقية الأساسية للعمل في قطاع المياه.	3.71	.889	% 74.2	مرتفعة
الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه		**3.55**	**0.867**	**%71.0**	**مرتفعة**

ومن الجدول السابق، نجد بأن الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.55) وبنسبة مئوية بلغت (71.0%) وهي نسبة مرتفعة، ويلاحظ من الجدول السابق بأن هناك موافقة مرتفعة لدى المبحوثين بأن مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تعكس مكونات النزاهة، حيث بلغت الموافقة على ذلك (74.6%)، وقد كانت الفقرة التي تقيس ذلك هي أعلى الفقرات استجابة لدى المبحوثين في هذا المجال، فيما كانت الفقرة الأقل هي الفقرة التي تعكس مشاركة أصحاب المصلحة في قانون المياه الفلسطيني 2014، حيث جاءت هذه الفقرة بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبنسبة مئوية بلغت (66.6%) وكانت بدرجة متوسطة، حيث تقوم معظم الجهات وأصحاب المصلحة بحصر التعامل مع الأنظمة والتشريعات والسياسات في فئة محددة من العاملين وتحديداً تلك التي تدخل ضمن الإطار القانونين في العمل، كذلك الفقرة التي تعكس أن هناك مهمة واضحة لمجلس تنظيم قطاع المياه في القانون الفلسطيني للمياه 2014، والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وبدرجة متوسطة بلغت نسبتها (68.8%).

إن النتائج السابقة تعكس اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بموضوع الحكومة مجال التشريعات والقوانين المتعلقة بالمياه، وهو ما دأبت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية في بداية تشكلها، حيث قامت بإصدار قانون خاص للمياه في العام (1996)، كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بجعل قضية المياه قضية أساسية في محادثات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

2. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال السياسات واللوائح؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة في مجال السياسات واللوائح، وكانت النتائج كما في الجدول (4.3) التالي:

جدول 4.3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
8.	هناك سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني.	4.16	.741	% 83.2	مرتفعة
9.	يتم إعداد هذه السياسات على مستوى مجلس الخدمات المشترك.	3.71	.482	% 74.2	مرتفعة
10.	تعكس هذه السياسات مدى مفهوم النزاهة.	3.60	.842	% 72.0	مرتفعة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
11.	تُعبر هذه السياسات عن مدى الإنصاف في الحصول على الموارد المائية.	3.42	.785	% 68.4	مرتفعة
12.	يتم رصد تنفيذ السياسات المائية المعتمدة من قبل الجهات المختصة.	3.48	.871	% 69.6	مرتفعة
13.	هذه السياسات واضحة لأصحاب المصلحة.	3.65	.471	% 73.0	مرتفعة
14.	هناك وضوح لموقع مجلس الخدمات المشترك ضمن لوائح قانون المياه الفلسطيني.	3.49	.769	% 69.8	مرتفعة
15.	يتم الرجوع إلى قانون المياه الفلسطيني في حالة حدوث خلافات حول الصلاحيات.	3.48	.671	% 69.6	مرتفعة
الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال السياسات واللوائح		**3.78**	**0.704**	**%75.6**	**مرتفعة**

ومن الجدول السابق (4.3)، فإن الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال السياسات واللوائح في إدارة قطاع المياه جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لهذا الواقع (3.78) وبنسبة مئوية بلغت (75.6%)، وهو ما يعكس الاهتمام بوجود سياسات ولوائح ناظمة لعمل هذا القطاع وإدارته لدى المؤسسات والجهات المعنية بهذا الخصوص.

وقد كانت أعلى الفقرات من حيث الاستجابة الفقرة التي تعكس وجود سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (4.16) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (83.2%)، كذلك الفقرة التي تبين أنه يتم إعداد هذه السياسات على مستوى مجلس الخدمات المشترك والتي جاءت بنسبة موافقة كبيرة بلغت (74.2%)، وهي نسبة مرتفعة، فيما كانت أقل الفقرات من حيث الاستجابة الفقرة التي تعكس تعبير هذه السياسات عن مدى الإنصاف في الحصول على الموارد المائية والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.42) وبنسبة مئوية بلغت (68.4%) وهي نسبة مرتفعة، ولكنها تعكس وجود ما نسبته (31.6%) من المبحوثين يقفون في الحياد أو لا يوافقون عليها، وكذلك الفقرة التي تفيد برصد تنفيذ السياسات المائية المعتمد من قبل الجهات المختصة والتي جاءت بنسبة مئوية بلغت (69.6%) وهي نسبة مرتفعة ولكنها أيضا تعكس حياد وعدم موافقة ما نسبته (30.4%) من المبحوثين.

وبدورها تقوم سلطة المياه الفلسطينية بإقرار السياسات وحث المواطنين والمؤسسات الشريكة على تنفيذ وتطبيق هذه السياسات بما يخدم قطاع المياه الفلسطيني، وهو ما يمكن رؤيته في العديد من الدراسات

والتقارير التي تقوم بها وتصدرها سلطة المياه الفلسطينية بالشراكة مع الكثير من المؤسسات الفلسطينية.

3. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال الأنظمة؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة (النزاهة والشفافية) في مجال الأنظمة، وكانت النتائج كما في الجدول (4.4) التالي:

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال الأنظمة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
16.	هناك تطور واضح ومعتمد للأنظمة الخاصة بإدارة قطاع المياه.	3.63	.864	% 72.6	مرتفعة
17.	سلطة المياه الفلسطينية (كهيئة تنظيمية) لديها آليات وأدوات لرصد تطبيق مختلف أنظمة مياه الشرب.	3.73	.799	% 74.6	مرتفعة
18.	تقوم سلطة المياه الفلسطينية ومصالح المياه بالإبلاغ بشكل منتظم حول تطبيق نظم إدارة قطاع المياه.	3.77	.972	% 75.4	مرتفعة
19.	تعتبر أنظمة إدارة المياه معروفة وسهلة المنال.	3.87	.885	% 77.4	مرتفعة
20.	يتم تقديم تقارير دورية لمجلس تنظيم قطاع المياه.	4.03	.891	% 80.6	مرتفعة
الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال الأنظمة		**3.80**	**0.882**	**%76.0**	**مرتفعة**

ومن الجدول (4.4) فإن الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال الأنظمة في إدارة قطاع المياه جاءت بدرجة مرتفعة بلغ متوسطها الحسابي (3.80) وبنسبة مئوية بلغت (76.0%)، وهو ما يعكس مراعاة الأنظمة في قطاع المياه لتحقيق النزاهة والشفافية بدرجة مرتفعة، وقد كانت أعلى الفقرات التي جاءت في هذا المجال تلك التي تعكس انه يتم تقديم تقارير دورية لمجلس تنظيم قطاع المياه والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبنسبة مئوية بلغت (80.6%) وهي نسبة مرتفعة، الأمر الذي يعني وجود درجة مرتفعة من المساءلة لدى المجلس ووجود شفافية في تقديم البيانات ونزاهة عالية في هذا المجال، فيما كانت الفقرة الأقل من حيث الاستجابة تلك التي تبين وجود تطور واضح ومعتمد للأنظمة الخاصة بإدارة قطاع المياه والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (72.6%) وهو ما يبين الحاجة الدائمة إلى تطوير الأنظمة بما يخدم قطاع المياه ويخدم التغييرات الدائمة فيه هذا القطاع.

4. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال معايير جودة المياه؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة في مجال معايير جودة المياه، وكانت النتائج كما في الجدول (4.5) التالي:

جدول 4.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال معايير جودة مياه الشرب

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
21.	هناك معايير واضحة ومعتمدة لجودة المياه المستخدمة للشرب والزراعة ومياه التعبئة.	3.95	.805	% 79.0	مرتفعة
22.	يتم اعتماد معايير مياه الشرب وتطبيقها حسب مواصفات الجهات الرسمية (الصحة، الزراعة، المقاييس).	4.45	.462	% 89.0	مرتفعة جداً
23.	يتم تقديم تقرير حول نوعية المياه إلى جهات الاختصاص.	3.86	.625	% 77.2	مرتفعة
24.	نتائج رصد جودة المياه هي في متناول المستفيدين.	3.62	.735	% 72.4	مرتفعة
25.	هناك مشاركة لأصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرف الصحي.	3.67	.633	% 73.4	مرتفعة
26.	يتم متابعة الخلل الناتج عن نقص معايير جودة المياه وتصويبه.	4.04	.772	% 80.8	مرتفعة
الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال معايير جودة مياه الشرب		**3.93**	**.672**	**% 78.6**	**مرتفعة**

يبين الجدول السابق بأن الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال معايير جودة مياه الشرب جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.93) وبنسبة مئوية بلغت (78.6%) وهي نسبة مرتفعة، وقد بينت النتائج أن أعلى الفقرات استجابة لدى المبحوثين هي الفقرة التي تقيس اعتماد معايير مياه الشرب وتطبيقها حسب مواصفات الجهات الرسمية كوزارة الصحة والزراعة ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الاستجابة (4.45) وهو متوسط مرتفع جدا بلغت نسبته المئوية (89.0%)، يلي ذلك الفقرة التي تبين وجود متابعة لأي خلل ناتج عن نقص معايير جودة المياه وتصويبه، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.04) بدرجة مرتفعة بلغت نسبتها المئوية (80.8%)، وهو ما يعني وجود متابعة حثيثة ومستمرة من المؤسسات المسؤولية عن تنظيم قطاع المياه للمعايير الخاصة بجودة المياه ولاي خلل في هذه

المعايير، كما يتبين من الجدول السابق أن أقل الفقرات استجابة كانت الفقرة التي تفيد بأن نتائج رصد جودة المياه هي في متناول المستفيدين، وقد جاءت بدرجة موافقة مرتفعة بلغ المتوسط الحسابي لها (3.62) وبنسبة مئوية بلغت (72.4%) وهي نسبة مرتفعة، غير أنها تبين ضرورة رفع هذه النسبة لأنها تتعلق بشفافية المعلومات وتقديمها للمستفيدين، إضافة إلى الفقرة التي تعكس وجود مشاركة لدى أصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرف الصحي، والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (73.4%) وهي نسبة عالية لكنها أيضا تعكس وجود ما نسبته (26.6%) من المبحوثين غير موافقين على هذه الفقرة، وهو الأمر الذي يستدعي رفع مستوى إشراك أصحاب المصلحة في صياغة هذه المعايير وتطويرها باستمرار.

5. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية، وكانت النتائج كما في الجدول (4.6) التالي:

جدول 4.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
27.	هناك خطة معتمدة لتطوير قطاع المياه في منطقة الأغوار الفلسطينية.	3.65	.876	% 73.0	مرتفعة
28.	تعكس الخطط المعتمدة احتياجات وأولويات قطاع المياه والصرف الصحي.	3.62	.789	% 72.4	مرتفعة
29.	الخطة تعكس مكونات (النزاهة الشفافية والمساءلة والمشاركة) في قطاع المياه والصرف الصحي.	3.80	.979	% 76.0	مرتفعة
30.	يتم مراقبة تنفيذ الخطة المالية ومراجعتها والمصادقة عليها.	3.59	.772	% 71.8	مرتفعة
31.	يمكن الوصول إلى الخطط التنفيذية لقطاع المياه من خلال نشرها والإعلان عنها لأصحاب المصلحة.	3.71	.864	% 74.2	مرتفعة
32.	يشارك أصحاب المصلحة في التخطيط ومراقبة التنفيذ.	3.62	.632	% 72.4	مرتفعة
33.	يتم عمل تقييم لآلية تنفيذ الخطة بطريقة تشاركية مع مختلف أصحاب المصلحة.	3.56	.936	% 71.2	مرتفعة
الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية		**3.65**	**.835**	**% 73.0**	**مرتفعة**

والنتائج السابقة تبين أن الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية في إدارة قطاع المياه الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة، بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.65) وبنسبة مئوية (73.0%) وهي نسبة مرتفعة وفقاً لمقياس الدراسة، ومن النتائج يتبين بأن أعلى الفقرات استجابة لدى المبحوثين كانت الفقرة التي تبين بأن الخطط تعكس مكونات (النزاهة الشفافية والمساءلة والمشاركة) في قطاع المياه والصرف الصحي، حيث كان المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين حول ذلك (3.80) وبنسبة مئوية بلغت (76.0%)، يلي ذلك وجود موافقة عالية لدى المبحوثين في أنه يمكن الوصول إلى الخطط التنفيذية لقطاع المياه من خلال نشرها والإعلان عنها لأصحاب المصلحة، حيث جاءت موافقة المبحوثين حول ذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.71) وبنسبة استجابة بلغت (74.2%) وهي نسبة مرتفعة، فيما كانت أقل الفقرات استجابة هي تلك التي تبين عمل تقييم لآلية تنفيذ الخطط بطريقة تشاركية مع كافة أصحاب المصلحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابة المبحوثين حول ذلك (3.56) وبنسبة استجابة بلغت (71.2%) وهي نسبة مرتفعة ولكنها تعكس الحاجة إلى المزيد من التشاركية مع أصحاب المصلحة في هذا المجال، كذلك مراقبة تنفيذ الخطة المالية ومراجعتها والمصادقة عليها، وهو الأمر الذي بلغ متوسط استجابة المبحوثين حوله (3.59) بنسبة مئوية بلغت (71.8%) وهي نسبة مرتفعة ولكنها تفيد الحاجة إلى رفع مستويات الرقابة والمراجعة للخطط المالية.

6. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)، وكانت النتائج كما في الجدول (4.7) التالي:

جدول 4.7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة (النزاهة والشفافية) في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
34.	التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع يقدم للجهة المخولة.	3.60	.583	% 72.0	مرتفعة
35.	المعلومات حول تنفيذ المشروع يمكن الوصول إليها ويتم نشرها.	3.77	.766	% 75.4	مرتفعة
36.	عملية التنفيذ تأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين.	3.82	.795	% 76.4	مرتفعة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
	الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)	**3.73**	**.714**	**% 74.6**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول السابق بأن درجة تطبيق معايير الحوكمة في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع) جاءت بدرجة مرتفعة بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين حولها (3.73) وبنسبة مئوية بلغت (74.6%)، وكانت أعلى الفقرات التي تقيس هذا المجال من حيث استجابة المبحوثين الفقرة التي تبين الأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التنفيذ للمشاريع، والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (76.4%)، فيما كانت الاستجابة الأقل لأن التقرير المقدم عن التقدم في تنفيذ المشاريع يقدم للجهة المخولة والذي بلغ المتوسط الحسابي للاستجابة حول ذلك (3.60) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (72.0%).

ويمكن تفسير ارتفاع الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشاريع) إلى اهتمام مركز صنع القرار بالمشاريع وتنفيذها، مما يزيد من عمليات الرقابة والإشراف عليها من الوزارات المختصة، وتعرضها للمساءلة في حالة مخالفتها الأنظمة والقوانين، ويمكن تفسيرها أيضاً بتكرار زيارات الجهات المانحة لهذه المشاريع ومتابعة تقدمها وسير عملها.

7. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية، وكانت النتائج كما في الجدول (4.8) التالي:

جدول 4.8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
37.	يعتمد توظيف موظفين جدد على نظام الموارد البشرية حسب الشواغر.	3.56	.546	% 71.2	مرتفعة
38.	تتم ترقية الموظفين على أساس نظام الموارد البشرية.	3.62	.653	% 72.4	مرتفعة
39.	يتم رصد عملية الترقية.	3.69	.724	% 73.8	مرتفعة
40.	تتم متابعة الإجابة على شكاوى المواطنين.	3.48	.765	% 69.6	مرتفعة
41.	يتم الإعلان عن عملية التوظيف في وسائل الإعلام.	3.44	.665	% 68.8	مرتفعة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية		**3.55**	**.670**	**% 71.0**	**مرتفعة**

ومن النتائج السابقة، يتبين بأن الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية في إدارة قطاع تنظيم المياه الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.55) وبنسبة مئوية بلغت (71.0%)، وكانت أعلى الفقرات استجابة لدى المبحوثين في هذا المجال الفقرة التي تفيد برصد عملية الترقية، والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.69) وبنسبة مئوية بلغت (73.8%)، وهوما يشير إلى وجود اهتمام بالمساءلة وتطبيق القانون لدى خاصة في هذا المجال، إضافة إلى الفقرة التي تفيد بأن الترقية تتم على أساس نظام الموارد البشرية والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وبنسبة مئوية بلغت (72.4%) الأمر الذي يعني إجراء الترقية وفقاً للمعايير المعمول بها والمحددة لهذه الغاية في أنظمة الموارد البشرية في مؤسسات وهيئات قطاع المياه، والتي تكون معايير تحقق العدالة والمساواة والإنصاف وتقع تحت سقف القانون، فيما جاءت الاستجابة الأقل من المبحوثين للفقرة التي تبين بأنه يتم الإعلان عن عمليات التوظيف في وسائل الإعلام، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وبنسبة استجابة مرتفعة بلغت (68.8%)، والتي ورغم انها تشكل نسبة مرتفعة إلا أنها تعكس رفض وحياد ما نسبته (31.2%) من المبحوثين لتحقق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وهو ما يتطلب الإعلان بشكل دائم عن كافة الشواغر الوظيفية في كافة قنوات الإعلام الأكثر انتشاراً بين الجمهور.

8. ما واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال الإدارة المالية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تطبيق معيار الحوكمة في مجال الإدارة المالية، وكانت النتائج كما في الجدول (4.9) التالي:

جدول 4.9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال الإدارة المالية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
42.	يراعى استرداد التكاليف في إدارة المياه.	3.37	.625	% 67.4	متوسطة
43.	يتم إقرار ميزانيات المشـــاريع/ البرامج من قبل الجهة المخولة باتخاذ القرار.	3.51	.644	% 70.2	مرتفعة
44.	المعلومات المالية بشأن الوضـع المالي للمشـروع يمكن الوصول إليها.	3.49	.745	% 69.8	مرتفعة
الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال الإدارة المالية		**3.45**	**.671**	**%69.0**	**مرتفعة**

ومن النتائج الســـابقة، فإن الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكة في مجال إدارة الموارد البشـــرية كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوســـط الحســـابي الذي يقيس هذه الدرجة (3.45) وبنســـبة مئوية بلغت (69.0%)، وهو ما يعني أن هناك اهتمام بتطبيق معايير الحوكمة في الشـأن المالي وإدارته في قطاع المياه الفلســـطيني، وكانت أعلى الفقرات اســـتجابة لهذا المحور هي تلك التي تفيد بإقرار ميزانيات المشـاريع / البرامج من قبل الجهة المخولة باتخاذ القرار، والتي جاءت بمتوسـط حسـابي بلغ (3.51) وبنسبة استجابة مئوية بلغت (70.2%) وهي بدرجة مرتفعة، وهو ما يفسر بأن الميزانيات خاصة لتلك المشاريع المتعلقة بالمياه تكون مدروسة وتتم مراجعتها وإقرارها خاصة أن الكثير من هذه المشاريع تقدم من دول مانحة ومن جمعيات ومنظمات، ويتم تنفيذها من قبل المانحين الأمر الذي يجعل من إقرار الميزانيات شرطاً أساسيا للبدء بتنفيذ هذه المشاريع، فيما كانت الفقرة التي تفيد بمراعاة استرداد التكاليف في مجال إدارة المياه بدرجة استجابة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.37) وبنسبة مئوية بلغت (67.4%) وهو ما يمكن تفسيره بوجود الكثير من الفاقد في مجال إدارة المياه، خاصة بأن المياه مورد وســلعة لا يمكن الاســتغناء عنها ولا يمكن حرمان أي شــخص من توافرها، وبالتالي فإن هناك الكثير من الأمور التي لا بد من معالجتها خاصـــة بما يتعلق بالســـرقات وســـرقات الاحتلال للمياه وحالات التخريب والتدمير المتعمد لشبكات النقل والتوزيع خاصة من قبل الاحتلال، وغيرها، وهي أمور تعقد من عمليات استعادة التكاليف في مجال إدارة المياه.

ومن خلال الإجابة عن كافة التفرعات السابقة للسؤال الأول، يمكن الخروج بنتائج هذا السؤال كما في الجدول (4.10) التالي:

جدول 4.10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في قطاع تنظيم المياه الفلسطيني

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة	الترتيب
.1	الدرجة الكلية لواقع تطبيق النزاهة والشفافية في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه	3.55	0.867	%71.0	مرتفعة	6
.2	الدرجة الكلية لواقع تطبيق النزاهة والشفافية في مجال السياسات واللوائح	3.78	0.704	%75.6	مرتفعة	3
.3	الدرجة الكلية لواقع تطبيق النزاهة والشفافية في مجال الأنظمة	3.80	0.882	%76.0	مرتفعة	2
.4	الدرجة الكلية لواقع تطبيق النزاهة والشفافية في مجال معايير جودة مياه الشرب	3.93	.672	% 78.6	مرتفعة	1
.5	الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية	3.65	.835	% 73.0	مرتفعة	5
.6	الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)	3.73	.714	% 74.6	مرتفعة	4
.7	الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية	3.55	.670	% 71.0	مرتفعة	7
.8	الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال الإدارة المالية	3.45	.671	%69.0	مرتفعة	8
الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة في قطاع المياه الفلسطيني		**3.68**	**0.751**	**%73.6**	**مرتفعة**	

ومن الجدول السابق، يتبين بأن المستوى الكلي لتطبيق معايير الحوكمة في قطاع المياه الفلسطيني كانت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لتطبيق هذه المعايير في كافة المجالات التي تمت دراستها (3.68) وبنسبة مئوية بلغت (73.6%) وهو ما يعكس اهتمام كافة المؤسسات والهيئات والوزارات العاملة في تنظيم قطاع المياه الفلسطيني بحوكمة أعمالها ووظائفها في هذا المجال، وتطبيق هذه المعايير في كافة النشاطات التي تتعلق بالمياه، كما يظهر من الجدول بأن أعلى تطبيق لمعايير الحوكمة كان في مجال معايير جودة المياه، وهو ما يمكن تفسيره من الباحثة في أن هذا المجال له مساس مباشر في صحة وحياة المواطن الفلسطيني، وبالتالي فإن تطبيق الحوكمة في هذا المجال من الطبيعي أن يكون الأعلى، فلا بد من وجود شفافية ومكاشفة في هذا المجال وكذلك لا بد من تطبيق القوانين المتعلقة بجودة المياه ووضع هذه القوانين على الطاولة في كل مراحل

تحديد وإقرار وتطبيق هذه المعايير، كما يعكس ذلك حالة المساءلة المستمرة والتقييم والمحاسبة في هذا المجال، يلي ذلك تطبيقها في مجال الأنظمة وهو ما يؤكد على النقطة السابقة، ففي مجال الأنظمة المعمول بها لا بد من إبراز الكثير من المعايير التي تتعلق بالحوكمة خاصة تلك المتعلقة بالمساءلة وتطبيق القانوني والمساواة والإنصاف، يلي ذلك في الأهمية تطبيق معايير الحوكمة في مجال السياسات واللوائح، أما اقل المجالات التي تطبق بها الحوكمة فقد كانت في مجال الإدارة المالية والتي بلغت نسبة تطبيق الحوكمة فيها نسبة مرتفعة بلغت (71.0%) ولكنها كانت الأقل من حيث الترتيب.

نتائج الإجابة على السؤال الرئيس الثاني للدراسة: ما واقع الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية، وكانت النتائج كما في الجدول (4.11) التالي:

جدول 4.11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
45.	يتم تخصيص كميات المياه للمجتمعات المهمشة بناءً على سياسات معروفة ومعتمدة.	3.25	.618	% 65.0	متوسطة
46.	يتبع تخصص كميات المياه للمجتمعات توازن العرض والطلب.	3.16	.755	% 63.2	متوسطة
47.	جودة المياه تراعي معايير المواصفات والمقاييس.	3.37	.747	% 67.4	متوسطة
48.	يتم رصد توفير المياه بكميات كبيرة لخدمة المناطق المختلفة والإفادة للجهة المخولة.	3.21	.852	% 64.2	متوسطة
49.	يتم الإعلان عن تخصيص كمية المياه لمنطقة معينة ونشرها.	3.65	.662	% 73.0	مرتفعة
50.	المعلومات حول نوعية المياه تشارك مع أصحاب المصلحة والجمهور.	3.11	.899	% 62.2	متوسطة
51.	تخصيص المياه يراعي في التوزيع العادل أساس احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة.	3.44	.755	% 68.8	مرتفعة
الدرجة الكلية لواقع الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية		**3.31**	**.755**	**%66.2**	**متوسطة**

ومن النتائج السابقة، فإن واقع الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية، كان بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية التي تقيس هذا الواقع (3.31) وبنسبة مئوية متوسطة بلغت

(66.2%)، وهو الأمر الذي يعكس الحالة التي تعيشها الأغوار الفلسطينية والمناطق المهمشة فيها والتي تعاني من شح مصادر المياه وسوء التوزيع وحالة السرقات المتكررة والدائمة للمياه من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما ينعكس على حالة الأمن المائي فيها.

ويبين الجدول السابق، بأن أعلى الفقرات استجابة لدى المبحوثين في مجال الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية كانت تلك التي تبين أنه يتم الإعلان عن تخصيص كمية المياه لمنطقة معينة ونشرها، والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.65) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (73.0%)، الأمر الذي يفسر حالة من الاضطراب الدائم في موضوع الكميات والتخصيص لدى المستفيدين الأمر الذي تتم معالجته بنشر ذلك ونشر تاريخ التخصيص بشكل دائم، فيما أن الوضع الطبيعي أن يكون التخصيص دائم دون انقطاع ودون الحاجة إلى نشر الكميات وموعد التخصيص لها بشكل دوري، فيما كانت أقل الفقرات استجابة تلك التي تبين مشاركة المعلومات حول نوعية المياه مع أصحاب المصلحة والجمهور، والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.11) وبنسبة مئوية متوسطة بلغت (62.2%)، وهو ما يفسر بأن مناطق الأغوار في حاجة ماسة بشكل دائم إلى المياه، والاهتمام يكون بتوافر المياه وليس بتوافر المعلومات حول نوعيتها، فالشخص الذي يعاني من نقص المياه لن يهتم بجودتها أو نوعيتها بقدر اهتمامه بتوافر هذه المياه.

4.3 نتائج فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى للدراسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه وبين تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم إجراء اختبار معامل الانحدار المعياري (Standardized Regression) وذلك لمعرفة العلاقة بين الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه وبين الدرجة الكلية التي تقيس واقع الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية، وكانت النتائج كما في الجدول (4.12) التالي:

جدول 4.12: نتائج اختبار الانحدار المعياري للعلاقة بين الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه وبين تحقق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية.

المتغير التابع	المتغير المستقبل	قيمة R	الدلالة الإحصائية
تحقق الأمن المائي	تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه	0.842	0.001

- **R Square = 0.694**

ووفقاً للنتائج السابقة، يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه الفلسطيني وبين تحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية، حيث كانت الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار المعياري (0.001) وهي أقل من (0.05)، ووفقاً لقيمة R Square والتي كانت (0.694)، يمكن القول أن المتغير المستقل المتمثل في تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه الفلسطيني، يفسر ما نسبته ن (69.4%) من التباين في المتغير التابع المتمثل بتحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية، ما يعني درجة تأثير طردية قوية لتطبيق معايير الحوكمة على تحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية.

ولتوضيح هذه العلاقة ومعرفة أكثر المجالات تأثيراً فيها، تم استخدام الانحدار المتعدد لتبيان هذه العلاقة كما في الجدول (4.13) التالي:

جدول 4.13: نتائج اختبار الانحدار المعياري المتعدد للعلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وتحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة F	دلالة F	قيمة Beta	قيمة t	دلالة t
تحقيق الأمن المائي	مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه	212.8	156.83	0.001	0.166	3.533	0.000
	مجال السياسات واللوائح				0.104	2.381	0.018
	مجال الأنظمة				0.077	1.331	0.000
	مجال معايير جودة مياه الشرب				0.204	3.710	0.005
	مجال التخطيط والميزانية				0.269	5.313	0.000
	مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)				0.256	5.080	0.000

المتغير التابع	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة F	دلالة F	قيمة Beta	قيمة t	دلالة t
	مجال إدارة الموارد البشرية				0.204	3.710	0.005
	مجال الإدارة المالية				0.276	6.368	0.000

- **R Square = 0.694**

ووفقاً للنتائج السابقة، يتبين بأن علاقة الانحدار بين محور تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه، كانت علاقة ذات دلالة معنوية، فمن خلال قيمة F التي بلغت (156.83) وبدلالتها الإحصائية التي بلغت (0.001) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وكما يتضح من قيمة R Square نجد أن هذه المعايير تفسر (69.4%) من التباين الحاصل في تحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية.

ومن خلال قيمة t ودلالتها نجد بأن أكثر المجالات تأثيراً على تحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية هو تطبيق الحوكمة في مجال الإدارة المالية والذي يؤثر على تحقيق الأمن المائي بمقدار قيمة Beta الخاصة به، وهو ما يعني أنه كلما زاد تطبيق معايير الحوكمة في مجال الإدارة المالية بمقدار وحدة واحدة فإن هذا سينعكس بالتأثير على تحقيق الأمن المائي في الأغوار بنسبة (27.6%). يلي ذلك تطبيق الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية والذي حسب قيمة Beta الخاصة به يمكن القول إنه كلما زاد تطبيق الحوكمة في مجال التخطيط والموازنة بمقدار وحدة واحدة كلما أثر ذلك على تحقيق الأمن المائي بنسبة (26.9%)، أما أقل المجالات تأثيراً فهو تطبيق الحوكمة في مجال الأنظمة والذي حسب قيمة Beta الخاصة به يمكن القول إنه كلما زاد تطبيق الحوكمة في مجال الأنظمة بمقدار وحدة واحدة كلما أثر ذلك على تحقيق الأمن المائي بنسبة (0.7%).

ومما سبق، فإن الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة تم التحقق منها وتم رفضها والقبول بالفرضية البديلة والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه وبين تحقيق الأمن المائي في منطقة الأغوار الفلسطينية.

الفرضية الثانية للدراسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة تعزى للعوامل الديمغرافية الخاصة بالمبحوثين (جهة العمل، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

وقد تم تقسيم الفرض السابقة إلى عدة فرضيات فرعية بهدف التحقق منها كما يلي:

- **الفرضـية الفرعية الأولى:** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة تعزى لعامل مكان العمل.

وللتحقق من صـحة هذه الفرضـية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (4.14) التالي:

جدول 4.14: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تعزى لعامل مكان العمل

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
درجة تطبيق الحوكمة	بين المجموعات	3	1.146	.573	1.562	.211
	داخل المجموعات	46	135.004	.367		
الجموع		**49**	**136.150**			

ومن الجدول السـابق، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة المياه، تعزى لعامل مكان العمل، وعليه تكون الفرضية الفرعية الأولى قد قبلت وتم التحقق من صحتها.

- **الفرضـية الفرعية الثانية:** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة تعزى لعامل المسمى الوظيفي.

وللتحقق من صـحة هذه الفرضـية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (4.15) التالي:

جدول 4.15: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تعزى لعامل المسمى الوظيفي

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
درجة تطبيق الحوكمة	بين المجموعات	2	2.526	1.263	3.478	.032
	داخل المجموعات	47	133.625	.363		
الجموع		**49**	**136.150**			

ومن الجدول السابق، يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في إجابات المبحوثين حول درجة تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تعزى لعامل المسـمى الوظيفي، ولمعرفة مصدر هذه الفروق تم استخدام نتائج اختبار Scheffe وكانت النتائج كما في الجدول (4.16) فيما يلي:

جدول 4.16: نتائج اختبار *Scheffe* للفروق في إجابات المبحوثين حول درجة تطبيق الحوكمة في الأندية الرياضية تعزى لعامل المستوى التعليمي

المحور	المسمى الوظيفي (I)	المسمى الوظيفي (J)	الفرق في الوسط الحسابي (I-J)	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة	مدير عام/رئيس هيئة/ مدير محطة	موظف	.26204*	.024

حيث يتبين من الجدول السابق، أن الفروق في الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه، كانت لصالح من يحملون مسمى وظيفي (مدير عام/رئيس هيئة/ مدير محطة) على حساب من مسماهم الوظيفي (موظف)، ويمكن تفسير هذه الفروق في أن من يحملون مسمى وظيفي (موظف) هم أقل دراية في متغيرات الحوكمة في مجال إدارة المياه، كما أن وظائفهم تنفيذية وليست إشرافية.

ومن النتائج السابقة، فإن الفرضية الفرعية الثالثة قد رفضت، وقبلت الفرضية البديلة التي تفيد بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة المياه تعزى لعامل المسمى الوظيفي، وكانت هذه الفروق لصالح من يحملون مسمى (مدير عام/رئيس هيئة/ مدير محطة).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة تعزى لعامل سنوات الخبرة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (4.17) التالي:

جدول 4.17: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تعزى لعامل سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
درجة تطبيق معايير الحوكمة	بين المجموعات	2	.818	.409	1.112	.330
	داخل المجموعات	47	135.332	.368		
الجموع		**49**	**136.150**			

ومن الجدول السابق، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في إجابات المبحوثين حول درجة تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه، حيث يتبين من قيمة F للدرجة الكلية التي تقيس واقع تطبيق معايير الحوكمة ودلالتها التي كانت أعلى من مستوى الدلالة

(0.05) عدم وجود فروق تعزى لعامل سنوات الخبرة، وعليه تكون الفرضية الفرعية قد قبلت وتم التحقق من صحتها.

ومن نتائج اختبار الفرضيات الفرعية السابقة، فإن الدراسة خلصت إلى أن الفرضية الرئيسة الثانية قد رفضت واستبدلت بالفرضية البديلة التي تفيد بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه الفلسطيني تعزى للعوامل الديمغرافية الخاصة بالمبحوثين، حيث تبين وجود فروق ذات دلالة تعزى لعامل (المسمى الوظيفي) فيما لم يلاحظ وجود فروق ذات دلالة تعزى لعوامل (سنوات الخبرة، ومكان العمل).

5 الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها، بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة إن وجدت، والخروج ببعض التوصيات بالاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

5.2 ملخص نتائج الدراسة

فيما يلي استعراض للنتائج التي خلصت إليها الدراسة من حيث:

5.2.1 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

- **ملخص النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الأول للدراسة:**

1. بينت نتائج الإجابة عل السؤال الأول للدراسة بأن الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة في قطاع إدارة المياه الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.68) وبنسبة مئوية بلغت (73.6%) وهو ما يتعارض ودراسة التميمي (2009) والتي بينت أن غياب المجلس التشريعي كان له الأثر السلبي في عدم محاسبة الهيئات التابعة لمجلس الوزراء الأمر الذي أضعف الرقابة وأضاع الشفافية.
2. بينت النتائج أن أعلى المجالات من حيث تطبيق معايير الحوكمة هو مجال معايير جودة مياه الشرب والتي جاءت بدرجة كلية متوسطها الحسابي (3.93) ونسبتها المئوية كانت (78.6%) وهي نسبة مرتفعة، وهو ما يؤكد الاهتمام الكبير لدى مؤسسات قطاع المياه الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية في معايير جودة المياه كونها تمس صحة وحياة المواطن الفلسطيني، ما يستدعي وجود آليات وسياسات ناظمة لوضع وصياغة واعتماد هذه المعايير والعمل بها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الحوكمة في هذا المجال، كما أظهرت النتائج أن هناك ما نسبته (26.6%) من المبحوثين يرون بعدم مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرفي الصحي، وهو ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مشاركتهم في صياغة هذه المعايير واعتمادها مستقبلاً.
3. كما أظهرت النتائج أن هناك درجة مرتفعة في تطبيق معايير الحوكمة في مجال الأنظمة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (3.80) وبنسبة مئوية بلغت (76.0%)، وهي نسبة مرتفعة

وتعكس اهتمام هذه المؤسسات بوجود أنظمة حديثة وقادرة على ضبط وإدارة عملها بشكل يحقق أهدافها، كما يعكس ذلك اهتمام هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة لحل كافة المشاكل فيما يتعلق باسترداد التكاليف والمستحقات وهوما يستدعي وجود أنظمة فاعلة وقادرة على حل هذه المشكلات، وتطوير هذه الأنظمة بشكل دائم ومستمر بهدف مواكبة التغييرات وكل ما هو حديث وجديد في هذا المجال.

4. بينت النتائج أن واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال السياسات واللوائح جاء بدرجة مرتفعة بلغت نسبتها المئوية (75.6%)، حيث تبين النتائج وجود استجابة مرتفعة لدى المبحوثين حول وجود سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني، وبلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على ذلك (83.2%) وهي نسبة مرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود نسبة من المبحوثين بلغت (31.6%) يقفون على الحياد أو لا يوافقون على أن هذه السياسات تعبر عن مدى الإنصاف في الحصول على الموارد المائية.
5. جاءت الدرجة الكلية لواقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع) بدرجة مرتفعة بلغت نسبتها المئوية (74.6%)، وهو ما يمكن تفسيره باهتمام مراكز صنع القرار بالمشاريع وتنفيذها ومراحلها، إضافة إلى أن الكثير من المشاريع تنفذ من قبل الجهات المانحة والتي بالعادة يكون لديها آليات للرقابة والمساءلة على سير عمل هذه المشاريع.
6. بينت النتائج ان واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية كانت بدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (73.0%)، كما بينت النتيجة وجود ما نسبته (28.8%) من المبحوثين ممن يرون بضرورة الحاجة إلى المزيد من التشاركية مع أصحاب المصلحة في مجال التخطيط والميزانية للمشاريع المتعلقة بقطاع المياه الفلسطيني، إضافة إلى ما نسبته (28.2%) ممن يرون بضرورة رفع مستوى مراجعة وتدقيق الخطط المالية في هذا المجال.
7. بينت النتائج أن تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه جاءت بدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.0%)، ويتبين من النتائج أيضا وجود استجابة متوسطة لدى المبحوثين فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة في قانون المياه الفلسطيني (2014) حيث بلغت نسبة استجابة المبحوثين حول ذلك (66.6%) وهي نسبة متوسطة.
8. أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية كانت بدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (71.0%)، كما أظهرت النتائج في هذا المجال وجود عدم موافقة أو حياد (31.2%) من المبحوثين في عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الإعلان عن الوظائف الشاغرة في مؤسسات ومشاريع وهيئات قطاع المياه الفلسطيني.

9. أقل المجالات تطبيقاً لمعايير الحوكمة كان مجال الإدارة المالية والذي بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين حوله (3.45) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (69.0%) ولكنها كانت أقل النسب فيما يتعلق بباقي المجالات، كما بينت النتائج وجود نسبة استجابة متوسطة لدى المبحوثين فيما يتعلق بمراعاة استرداد التكاليف، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بوجود الكثير من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالجباية وحالات السرقة المتعمدة من الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين إضافة إلى التدمير المتعمد لشبكات المياه والتوزيع في مناطق الأغوار الفلسطينية.

- **ملخص النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني للدراسة:**

1. أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لواقع الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيس هذه الدرجة (3.31) وبنسبة مئوية بلغت (66.2%).
2. بينت النتائج وجود استجابة مرتفعة لدى المبحوثين فيما يتعلق بالإعلان عن تخصيص كمية المياه لمناطق معينة ونشر هذا، وبلغت نسبة الاستجابة حول ذلك (73.0%) وهي أعلى نسبة في هذا المجال، ويمكن تفسير ذلك إلى إجراء قد تتخذه الهيئات العاملة في مجال المياه لتخفيف التوتر لدى القاطنين في مناطق الأغوار الفلسطينية نتيجة لنقص المياه وانقطاعها المتكرر.
3. أظهرت النتائج كذلك أن أقل الفقرات استجابة هي مشاركة المعلومات حول نوعية المياه مع أصحاب المصلحة والجمهور، حيث جاءت هذه الفقرة بنسبة (62.2%) وهي نسبة متوسطة تعكس وجود بعض القصور في ذلك يمكن أن يكون ناتجاً عن أن توافر المياه في حالات كثيرة يغطي على أي معلومات أو معايير حولها، خاصة في تلك المناطق التي تعاني من النقص الشديد والانقطاع المتكرر للمياه، الأمر الذي يجعل الإعلان عن توفرها أكثر أهمية من الإعلان عن معلومات حول نوعيتها وجودتها.

5.2.2 ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه وبين تحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير لتطبيق الحوكمة في كافة المجالات المدروسة وهي مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه، مجال السياسات واللوائح، مجال الأنظمة، مجال جودة مياه الشرب، مجال التخطيط والموازنة، مجال قطاع التطوير، مجال إدارة الموارد البشرية، ومجال الإدارة المالية.

2. أظهرت نتائج الدراســة أن معامل التحديد قد بلغ (69.4%) وهي قيمة مرتفعة تبين أن تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تفســر ما نســبته (69.4%) من تحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلســطينية، وهي درجة تأثير قوية تبين أهمية وانعكاس تطبيق معايير الحوكمة على تحقيق الأمن المائي من وجهة نظر المبحوثين.
3. بينت النتائج أن أكثر المجالات تأثيراً في حال تطبيق معايير الحوكمة فيه على الأمن المائي هو مجال الإدارة المالي، والذي بزيادة مســتوى تطبيق الحوكمة فيه بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤثر على تحقيق الأمن المائي بنســبة متوقعة تبلغ (27.6%)، فيما كان أقل المجالات تأثيراً هو مجال الأنظمة والذي بزيادة مســتوى تطبيق معايير الحوكمة فيه بمقدار وحدة واحدة يؤثر بنسبة (0.7%) من تحقيق الأمن المائي.
4. أظهرت الدراســة وجود فروق ذات دلالة في إجابات المبحوثين حول مســتوى تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه الفلسـطيني، وكانت هذه الفروق تعزى لعامل المسـمى الوظيفي وكانت لصــالح من يعملون بمســمى وظيفي (مدير عام/رئيس هيئة/ مدير محطة) على حساب من يحملون مسمى وظيفي (موظف)، فيما لم تسجل النتائج وجود فروق تذكر في إجابات المبحوثين حول هذا الواقع تعزى لعوامل مكان العمل وسنوات الخبرة.

5.3 الاستنتاجات

من خلال النتائج السابقة، خرجت الدراسة بعدة استنتاجات هي:

- إن مستوى تطوير معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة، وهو ما يعكس توجه هذا القطاع نحو تنظيم العمل والإجراءات في كافة المؤسسات والهيئات ذات العلاقة من خلال استخدام الآليات والطرق والأساليب التي تعزز الشفافية والمساءلة والنزاهة والتوزيع العادل لهذه السلعة الحيوية.
- هناك تعارض بين هذه الدراسة ودراسة أخرى كدراسة التميمي (2009) والتي أظهرت وجود أثر سلبي لغياب المجلس التشريعي الفلسطيني على الحوكمة في مجال عمل الهيئات المحلية والتي لها دور كبير في عمل قطاع المياه الفلسطيني.
- هناك حاجة لزيادة مستوى إشراك أصحاب المصلحة في وضع وصياغة وإقرار المعايير الخاصة بجودة المياه ومياه الصرف الصحي.
- هناك عدة مشكلات تواجه قطاع المياه الفلسطيني في استرداد تكاليف المياه من حيث الجباية والفاقد والسرقات المتعمدة لحصص المياه من قبل الاحتلال الإسرائيلي في مناطق الأغوار الفلسطينية.
- تتمتع المؤسسات والهيئات العاملة في قطاع المياه بدرجة مرتفعة من الحوكمة في مجال الأنظمة، غير أن هذا لا يمنع الحاجة بشكل دائم ومستمر إلى تطوير وتحديث الأنظمة المعمول بها في هذا المجال.
- هناك حاجة إلى ضبط السياسات واللوائح المعمول بها في قطاع المياه بما يجعلها قادرة على تحقيق معايير الإنصاف والعدالة في توزيع الموارد المائية على المستفيدين.
- ضرورة رفع مستوى مشاركة أصحاب المصلحة في مجال التخطيط والميزانية إضافة إلى زيادة مستويات المراجعة والتقديم للخطط المالية في هذا مجال المشاريع الخاصة بالمياه.
- هناك درجة مرتفعة من الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين المتعلقة بالمياه، غير أن ذلك لا يمنع مشاركة أصحاب المصلحة في وضع التصورات والمقترحات للقوانين وتعديلاتها بما يضمن مصالح الجميع في هذا المجال.
- هناك حوكمة مرتفعة في مجال إدارة الموارد البشرية في قطاع المياه الفلسطيني، غير أن هناك بعض القصور فيما يتعلق بالإعلان عن الوظائف الشاغرة من خلال قنوات الاتصال العامة.
- رغم أن الحوكمة في مجال الإدارة المالية كانت بدرجة مرتفعة، إلا أن هناك حاجة إلى رفع مستوى الحوكمة في هذا المجال بشكل أكبر نظراً لأن تأثيره كبير على تحقيق الأمن المائي

في مناطق الأغوار، إضـافة إلى وجود الكثير من العقبات في هذا المجال خاصـة فيما يتعلق بمشاكل الجباية واسترداد التكاليف وغيرها من المشاكل التي لها أثر مالي على هذا القطاع.

- ان مستوى الأمن المائي في منطقة الأغوار جاء بدرجة متوسطة، غير أن هناك مؤشرات كثيرة من خلال الإجابات لوجود شـــح شـــديد في الموارد المائية وطرق توزيعها ومقدار العدالة والإنصاف في توزيعها على المستفيدين.
- إن شـح المياه في منطقة الأغوار الفلسـطيني قد يغطي على الاهتمام بنوعية المياه وجودتها، وهو ما يشكل تهديداً على صحة وسلامة القاطنين في هذه المناطق.
- تتفق نتائج الدراسـة الحالية والدراسـات السـابقة في أن السـياسـات الإسـرائيلية الجائرة بحق الفلسطينيين من أهم أسباب ومسببات العجز المائي، وأن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الخاصـة بالفلسـطينيين وبالكثير من الدول المجاورة، وهو الأمر الذي يعكس أهمية وجود آليات لمحاربة هذا التغول الإسرائيلي على المخزون المائي الفلسطيني.

5.4 التوصيات

لاحقاً للنتائج وتفسيرها توصي الدراسة بما يلي:

- العمل مع المجتمع الدولي على إيجاد مصـــادر مياه بديلة كبناء محطات تحلية في الضـــفة الغربية، وكذلك محطات لمعالجة المياه العادمة واستخدامها في القطاع الزراعي.
- تكثيف العمل الدبلوماسي الفلسطيني في مجال المياه لحث إسرائيل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والقوانين الدولية المتعلقة بالمياه وإعطاء الفلسـطينيين حقوقهم المشـروعة من مواردهم الطبيعية وخاصة الموارد المائية.
- أن تسعى الوزارات والهيئات والمؤسسات الشريكة في إدارة قطاع المياه الفلسطيني خاصة في مناطق الأغوار على وضـع الخطط والآليات التي تؤدي إلى الارتفاع بمسـتوى تطبيق معايير الحوكمة بشكل أكبر لما لذلك من تأثير كبير في تحقيق الأمن المائي في هذه المنطقة.
- العمل من خلال مجلس الوزراء على إعادة صـــياغة واعتماد المعايير الخاصـــة بجوده مياه الشرب وذلك بالشراكة مع كافة أصحاب المصالح في هذا المجال.
- وضـع وتطوير آليات جديدة لجباية المستحقات الخاصـة بأثمان المياه من الأفراد والمؤسسات والتخلص من الديون المتراكمة على مزودي المياه لدى الشركات الإسرائيلية.
- وضـــع خطط لتطوير الأنظمة المعمول بها في الهيئات المحلية وشـــركات توزيع المياه فيما يتعلق بجبابة الأثمان وصيانة شبكات التوزيع.

- إشراك المعنيين وأصحاب المصلحة في وضع الخطط والميزانيات الخاصة بمشاريع المياه في مناطق الأغوار، ووضع الآليات التي تمكنهم من المشاركة في المساءلة والرقابة على هذه المشاريع.
- العمل على توزيع المياه بآليات تضمن وصولها إلى المستحقين خاصة في المناطق التي تعاني من شح المياه وانقطاعها، وهو الأمر الذي يتطلب درجة عالية من المساءلة والمحاسبة والعدالة في التوزيع وفق الإمكانيات المتاحة.
- الرقابة بشكل دائم على نوعية وجودة المياه في مناطق الأغوار الفلسطينية، وألا يصبح شح المياه في هذه المناطق مبرراً لعدم جودة ما يتوفر منها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- **القرآن الكريم.**

المراجع العربية

أبو حجلة، بكر، الخطيب، أحمد. (2011). واقع المياه وعلاقتها بالصحة لدى سكان محافظة طوباس–فلسطين. دراسات، العلوم الهندسية، 1(38)، 28–39.

أبو سمرة، محمود، الطيطي، محمد. (2020). مناهج البحث العلمي من التبيين إلى التمكين. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

أبو النصر، مدحت محمد. (2015). الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أكوا. (2015). النزاهة في قطاع المياه. عمان: الجمعية العربية لمرافق المياه أكوا.

أمان. (2016). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهلة والمساءلة –أمان.

الأمم المتحدة. (2020). تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2016). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

البنك الدولي. (2020). مشروع استدامة إدارة مياه الصرف الصحي. منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: البنك الدولي.

التميمي، عبد الرحمن. (2007). الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الاقليمية –دراسة حالة قطاع المياه. بيرزيت، فلسطين: جامعة بيرز زيت.

التميمي، عبد الرحمن. (2009). بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان).

التميمي، عبد الرحمن. (2009). بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

الجعيدي، عمر. (2007). مستوى الحاكمية وأثره في أداء الشركات، رسالة دكتوراة غير منشورة. عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). مسح البيئة المنزلي 2015. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2019. رام الله: دولة فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة المياه. (2021). بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي 2021/03/22. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الحسنات، يسرى. (2013). واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية. (رسالة ماجستير غير منشورة).

الخطيب، عصام، الريماوي، إيمان، غيث، لينا، التكروري، عبير. (2009). جودة المياه والوصول إليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. المجلة الصحية لشرق المتوسط، 6((15))، 1542-1552.

الدعاجنة، حجازي. (2019). عناصر المناخ وأثرها على الحيوانات المجترة في الأغوار الفلسطينية. Revue Agriculture، 10((1))، 25-42.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (1996). قانون رقم (2) لعام 1996 بشأن إنشاء سلطة المياه الفلسطينية. جريدة الوقاع الفلسطينية، 11، 36-42.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (2002). قانون المياه رقم (3) لسنة 2002م. الوقائع الفلسطينية، 43، 5-28.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (2014). قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بشأن المياه. الوقائع الفلسطينية، 108، 13-34.

الصوراني، غازي. (2012). الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. تم الاسترداد من الحوار: https://www.ahewar.org/debat/files/328493.pdf

الغامدي، عبد الله. (2014). دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد. الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية (الصفحات 1-21). عمان: كلية العلوم الاستراتيجية -الأردن.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا. (2020). تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.

بن غيدة، ســـارة، حركات، ســـعيدة. (2020). توظيف التكنولوجيات الحديثة في تحقيق أمن الموارد المائية –عرض تجارب عالمية–. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2((5))، 551–566.

جار الله، علي. (2019). كفى فساداً. القاهرة: سما للنشر والتوزيع.

جامعة الدول العربية. (2021). المجلس الوزاري العربي للمياه. تاريخ الاسترداد 05 06, 2021، من جامعة الدول العربية:
http://www.lasportal.org/ar/councils/ministerialcouncil/Pages/MCouncilAbout.aspx?RID=10

جريدة النهار. (2015). "مؤسسة فارس" أطلقت "النزاهة في إدارة المياه": تدابير مكافحة الفساد لا تزال متخلفة. تاريخ الاسترداد 15 08, 2021، من جريدة النهار الالكترونية:
https://www.annahar.com/arabic/article/237212-8

جوي، ســـعيدة. (2018). الحوكمة المائية كآلية لترشـــيد تســـيير المياه في الجزائر. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد/ جامعة المسيلة، 4، 426–446.

حميداني، ســـليم. (2018). التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف. حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 24، 29–52.

خاطر، أحمد، درمام، خديجة، عيتاني، مريم، عبد الخالق، ندى، فاروق، سها. (2014). حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المســتقبل. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

دولة فلسطين. سلطة المياه PWA. (2018). نهر الاردن. تاريخ الاسترداد 10 08, 2021، من دولة فلسطين. سلطة المياه:
http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=LYYyP9a2699171508aLYYyP9

سلطة المياه الفلسطينية. (2012). مراقبة أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين. رام الله: سلطة المياه الفلسطينية.

سلطة المياه الفلسطينية. (2016). الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (2017–2022). نابلس: سلطة المياه الفلسطينية.

سلطة المياه الفلسطينية. (2021). خرائط سلطة المياه. تم الاسترداد من سلطة المياه الفلسطينية:
http://www.pwa.ps/userfiles/server/خرائط–سلطة–المياه/Israeli-wells.jpg

سلطة المياه الفلسطينية. (2017). التحديات الرئيسية للأمن المائي. تاريخ الاسترداد 10 08, 2021، من دولة فلسطين، سلطة المياه:
http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=w4isNba2582105889aw4isNb

سلطة المياه. (2016). علاقة سلطة المياه بالمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. تاريخ الاسترداد 2021، من دولة فلسطين، سلطة المياه:
http://pwa.ps/ar_page.aspx?id=ypSgvga1203015792aypSgvg

سلطة المياه. (2018). بحيرة طبرية. تاريخ الاسترداد 01 08, 2021، من دولة فلسطين، سلطة المياه: http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=4Sd0Fma2700123261a4Sd0Fm

سلطة المياه. (2018). مصادر المياه الجوفية. تاريخ الاسترداد 01 08, 2021، من دولة فلسطين. سلطة المياه: http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=8PBG7da2702978520a8PBG7d

سلطة المياه. (2016). الخطة الاستراتيجية 2016 –2018. تاريخ الاسترداد 2021، من دولة فلسطين، سلطة المياه: http://www.pwa.ps/userfiles/server/%D8%A7%D

سلطة المياه، وزارة الزراعة. (2010). خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الأغوار. رام الله: سلطة المياه الفلسطينية.

سلطة جودة البيئة. (2015). مصادر المياه: مشاكل وحلول. تاريخ الاسترداد 2021، من سلطة جودة البيئة: http://www.environment.gov.ps/files_lib/files/1_1449486942_4206.pdf

شبكة نزاهة المياه. (2015). دليل شبكة نزاهة المياه: إدارة النزاهة في منظمات قطاع المياه –إرشادات عملية لتحديد وإدارة مخاطر النزاهة لتحسين فاعلية منظمات المياه العامة والخاصة. Berlin: waterintegritynetwork.

شبلي، صبري. (2014). مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

عبد الله، علي. (2016). الماء وفيه تنطوي نعمة الحياة. الجيزة: وكالة الصحافة العربية –ناشرون.

عبد الهادي، محمد. (2018). مبادئ الحكومة المنفتحة وتفعيل الحوكمة وحرية تداول المعلومات في ضوء رؤية مصر 2030. تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org/40667

علاونة، مأمون. (2010). الحقوق المائية العربية في الموارد المائية لنهر الأردن. الخرطوم، السودان: الندوة التحضيرية الأولى للمؤتمر الهندسي العربي السادس والعشرين –السودان، 23–2010/10/24.

علقم، فرحان. (2016). النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجا. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

علي، محمود. (2012). النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة 2012. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

عليمات، خالد. (2020). الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الأردن–. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

فرج الله، نديم، كركزيان، سيلفا، فرحات، زينب، الحاج، رنا، متّى، ميشال. (2015). في سبيل الحفاظ على المياه في لبنان: التقييم الوطني الشامل لنزاهة إدارة المياه. بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية –الجامعة الأمريكية.

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي. (2015). الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية، تقرير صادر عن فريق الخبراء رفيعي المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما: منظمة الأغذية والزراعة fao.

كوزان، زينة، الجبوري، سلمان. (2020). استراتيجيات مكافحة الفساد في العراق. المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول لطلبة الدراسات العليا في كليات القانون (1157–1188). بتسبيرغ: جامعة بتسبيرغ.

ماس. (2013). نظام تعرفة المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني –ماس.

مجلس تنظيم قطاع المياه. (2020). تقرير أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي 2019. رام الله: مجلس تنظيم قطاع المياه.

مجلس تنظيم قطاع المياه. (2018). الطريق نحو تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز النزاهة في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين. تم الاسترداد من مجلس تنظيم قطاع المياه: https://www.wsrc.ps/cached_uploads/download/2018/11/21/water-governance-brochure-21x10-ar-1542808033.pdf

محارمة، إيهاب. (2021). الاستعمار الإسرائيلي في الأغوار الفلسطينية: كيف يقاوم الفلسطينيون. إضافات، 51–52، 134–157.

مرعي، نجلاء. (2021). الأمن المائي العربي .. التهديدات وآليات المواجهة. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

مركز المعلومات الفلسطيني وفا. (2011). واقع قطاع المياه في فلسطين. تاريخ الاسترداد 15 08, 2021، من مركز المعلومات الوطني الفلسطيني –وفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9252

مركز الناطور للدراسات والأبحاث. (2020). الأغوار الفلسطينية. تاريخ الاسترداد 15 08, 2021، من مركز الناطور للدراسات والأبحاث: https://natourcenters.com/خريطة–الأغوار–الفلسطينية/

مصلح، عبير. (2007). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله: ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".

معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني ماس. (2013). نظام تعرفة المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED. (2015). مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة المياه. تم الاسترداد من OECD: www.oecd.org/regional/water

وزارة الحكم المحلي. (2009). سبل مواجهة أزمة المياه. تم الاسترداد من وزارة الحكم المحلي: http://www.molg.ps/ar

وزارة الزراعة. (2017). جمعية مستخدمي المياه. تاريخ الاسترداد 2020، من وزارة الزراعة: http://www.moa.pna.ps/WaterU sersAssociations.aspx

وزارة حماية البيئة الإسرائيلية. (02 11, 2020). موارد المياه في إسرائيل. تاريخ الاسترداد 15 08, 2021، من الحكومة الإسرائيلية: https://www.gov.il/ar/departments/guides/main_water_resources_in_israel?chapterIndex=5

المراجع الأجنبية

Berg, S. (2016). Seven elements affecting governance and performance in the water sector. *ElSEVIER, 43*, 1-10.

Caldwell, C. (2018). *Leadership, Ethics, and Trust -- A Christ-Centered Perspective.* Newcastle upon Tyne: Cambridge Scholars Publishing.

Ewash, & AL-haq. (2011). *Israel's violations of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights with regard to the human rights to water and sanitation in the Occupied Palestinian Territory.* Ramallah: the Emergency Water, Sanitation and Hygiene group (EWASH) & and Al-Haq.

He, C., Zhang, L., Zhang, X., & Eslamian, S. (2014). *Handbook of Engineering Hydrology.* Florida: CRC Press.

Huberts, L. (2018). Integrity: What it is and Why it is Important. *merican Society for PublicAdministration, 20*(4), 1-15.

Jaradat, D. (2016). Reality and Challenges of Water Quality in Palestine: Focus on Regulations and Monitoring of Wastewater Treatment and Reclaimed Water Use. Birzeit , Palestine: Birzeit University (Unpublished Thesis).

OCHA. (2020). *Humanitarian Needs Overview 2021 OPT.* Jerusalem: UNOCHA.

UNDP. (2014). *Governance for Sustainable Human Development.* Makati City: UNDP.

UNESCAP. (2009). *what is Governance?* Retrieved from United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific: http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.pdf

UNICEF. (2021). *Water Security For All.* New York: United Nations Children's Fund (UNICEF).

UNU-INWEH, I. (2013). *Water Security & the Global Water Agenda: A UN-Water Analytical Brief.* Hamilton: United Nations University.

Vishwanath, T., & et al. (2019, 01 02). *Towards Transparency in Finance and Governance.* Retrieved from https://papers.ssrn.com: https://ssrn.com/abstract=258978

Wathne, C. (2021). *Understanding corruption and how to curb it.* Norway: CMI Chr. Michelsen Institute.

ملحق 1: اسماء المحكمين لأداة الدراسة.

قام بتحكيم أداة الدراسة السادة الأفاضل التالية أسماؤهم:

التسلسل	الاسم	الصفة / المؤسسة
.1	الدكتور عبد الرحمن التميمي	مدير عام مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
.2	الدكتور مروان غانم	جامعة بيرزيت
.3	الدكتور عامر مرعي	جامعة القدس
.4	م. حازم كتانة	مدير عام الشؤون الفنية في سلطة المياه
.5	الدكتور غسان البرغوثي	جامعة بيرزيت
.6	الدكتور فايز أبو حلو	مدير في وحدة التمويل الخارجي في سلطة المياه
.7	المهندس محمد الحميدي	المدير التنفيذي لمجلس تنظيم المياه
.8	الدكتور سامي حمدان	جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق 2: أداة الدراسة (الاستبانة في صورتها النهائية)

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

استبانة (تم عملها على جوجل فورم)

الأخوة والأخوات المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان: " واقع تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق الامن المائي في منطقة الاغوار الفلسطينية "، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات من جامعة القدس. يرجى من حضرتكم التعاون في استكمال البيانات من خلال الاستجابة على جميع فقرات الاستبانة، بوضع إشارة (X) أمام كل فقرة وتحت درجة التقدير التي تراها مناسبة، علماً بأن جميع إجاباتك ستستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

وشكراً لكم على حسن تعاونكم

الباحثة: ميساء ازمقنة

القسم الأول:

المعلومات العامة: الرجاء وضع إشارة (×) في المكان المناسب لوضعك.

مكان العمل:

المسمى الوظيفي:

سنوات الخبرة:

القسم الثاني: محاور الدراسة

الرقم	المجال	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه						
.1	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تعكس مكونات النزاهة؟					
.2	قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014 يلبي احتياجات إدارة قطاعات المياه والتنمية.					
.3	عملية المراقبة وتسلسل الصلاحيات واضحة وغير قابلة لسوء الفهم في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.					
.4	لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني مهمة واضحة في قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014.					
.5	لمجلس الوزراء الفلسطيني فعالية إشرافية على قطاع المياه.					
.6	شارك أصحاب المصلحة في صياغة قانون الماه الفلسطيني لسنة 2014؟					
.7	مواد قانون المياه الفلسطينية 2014 تشجع وجود البنية الأخلاقية الأساسية للعمل في قطاع المياه.					
مجال السياسات واللوائح						

.1	هناك سياسات مياه معتمدة توجه قطاع المياه الفلسطيني.					
.2	يتم إعداد هذه السياسات على مستوى مجلس الخدمات المشترك.					
.3	تعكس هذه السياسات مدى مفهوم النزاهة.					
.4	تُعبر هذه السياسات عن مدى الإنصاف في الحصول على الموارد المائية.					
.5	يتم رصد تنفيذ السياسات المائية المعتمدة من قبل الجهات المختصة.					
.6	هذه السياسات واضحة لأصحاب المصلحة.					
.7	هناك وضوح لموقع مجلس الخدمات المشترك ضمن لوائح قانون المياه الفلسطيني.					
.8	يتم الرجوع إلى قانون المياه الفلسطيني في حالة حدوث خلافات حول الصلاحيات.					
	مجال الأنظمة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
.1	هناك تطور واضح ومعتمد للأنظمة الخاصة بإدارة قطاع المياه.					
.2	سلطة المياه الفلسطينية (كهيئة تنظيمية) لديها آليات وأدوات لرصد تطبيق مختلف أنظمة مياه الشرب.					
.3	تقوم سلطة المياه الفلسطينية ومصالح المياه بالإبلاغ بشكل منتظم حول تطبيق نظم إدارة قطاع المياه.					
.4	تعتبر أنظمة إدارة المياه معروفة وسهلة المنال.					
.5	يتم تقديم تقارير دورية لمجلس تنظيم قطاع المياه.					

	مجال معايير جودة المياه	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	هناك معايير واضحة ومعتمدة لجودة المياه المستخدمة للشرب والزراعة ومياه التعبئة.					
.2	يتم اعتماد معايير مياه الشرب وتطبيقها حسب مواصفات الجهات الرسمية (الصحة، الزراعة، المقاييس).					
.3	يتم تقديم تقرير حول نوعية المياه إلى جهات الاختصاص.					
.4	نتائج رصد جودة المياه هي في متناول المستفيدين.					
.5	هناك مشاركة لأصحاب المصلحة في صياغة معايير جودة المياه ومياه الصرف الصحي.					
.6	يتم متابعة الخلل الناتج عن نقص معايير جودة المياه وتصويبه.					
	مجال التخطيط والميزانية	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
.1	هناك خطة معتمدة لتطوير قطاع المياه في منطقة الأغوار الفلسطينية.					
.2	تعكس الخطط المعتمدة احتياجات وأولويات قطاع المياه والصرف الصحي.					
.3	الخطة تعكس مكونات النزاهة (الشفافية والمساءلة والمشاركة) في قطاع المياه والصرف الصحي.					
.4	يتم مراقبة تنفيذ الخطة المالية ومراجعتها والمصادقة عليها.					
.5	يمكن الوصول إلى الخطط التنفيذية لقطاع المياه من خلال نشرها والإعلان عنها لأصحاب المصلحة.					

.6	يشارك أصحاب المصلحة في التخطيط ومراقبة التنفيذ.					
.7	يتم عمل تقييم لآلية تنفيذ الخطة بطريقة تشاركية مع مختلف أصحاب المصلحة.					
	مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
.1	التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع يقدم للجهة المخولة.					
.2	المعلومات حول تنفيذ المشروع يمكن الوصول إليها ويتم نشرها.					
.3	عملية التنفيذ تأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين.					
	مجال إدارة الموارد البشرية	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
.1	يعتمد توظيف موظفين جدد على نظام الموارد البشرية حسب الشواغر.					
.2	تتم ترقية الموظفين على أساس نظام الموارد البشرية.					
.3	يتم رصد عملية الترقية.					
.4	تتم متابعة الإجابة على شكاوى المواطنين.					
.5	يتم الإعلان عن عملية التوظيف في وسائل الإعلام.					
	مجال الإدارة المالية (تمويل المشروع)	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
.1	يراعى استرداد التكاليف في إدارة المياه.					
.2	يتم إقرار ميزانيات المشاريع/ البرامج من قبل الجهة المخولة باتخاذ القرار.					
.3	المعلومات المالية بشأن الوضع المالي للمشروع يمكن الوصول إليها.					
	الامن المائي في الاغوار الفلسطينية					

1.	يتم تخصـــيص كميات المياه للمجتمعات المهمشـــة بناءً على ســـياســـات معروفة ومعتمدة.					
2.	يتبع تخصـــص كميات المياه للمجتمعات توازن العرض والطلب.					
3.	جودة المياه تراعي معايير المواصـــفات والمقاييس.					
4.	يتم رصـــد توفير المياه بكميات كبيرة لخدمة المناطق المختلفة والإفادة للجهة المخولة.					
5.	يتم الإعلان عن تخصـــيص كمية المياه لمنطقة معينة ونشرها.					
6.	المعلومات حول نوعية المياه تشـــارك مع أصحاب المصلحة والجمهور.					
7.	تخصيص المياه يراعي في التوزيع العادل أســـاس احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة.					

فهرس الملاحق

ملحق 1: اسماء المحكمين لأداة الدراسة. 105

ملحق 2: أداة الدراسة (الاستبانة في صورتها النهائية) 106

فهرس الأشكال

شـكل 1: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية لحوكمة المياه (المصـدر: OECD، (2015): مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة المياه،ص 4). 13

شكل 2: نموذج حوكمة المياه الفعالة (المصدر: خاطر وآخرون (2014): حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان. ص 76). 14

شكل 3: الشكاوى والبلاغات المقدمة لهيئة مكافحة الفساد حول جرائم الفساد في الضفة الغربية للعام 2018 (المصدر: دولة فلسطين. (2019): التقرير السنوي: هيئة مكافحة الفساد، رام الله). 20

شكل 4: النسبة المئوية لكميات المياه التي تحصل عليها كل دولة من الدول المشاطئة لنهر الأردن من مياه النهر (المصدر: علقم، فرحان.(2016): النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجا، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 35). 26

شكل 5: هيكلية قطاع المياه الفلسطيني (المصدر: سلطة المياه الفلسطينية. (2021): هيكلية قطاع المياه، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=ZfyDkya16179801aZfyDky). 32

شكل 6: التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب طريقة التخلص من المياه العامة حسب المنطقة 2015 (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): مسح البيئة المنزلي –2015: النتائج الأساسية، رام الله–فلسطين ، ص 21). 36

شكل 7: خارطة تبين الأغوار الفلسطينية ومدنها وقراها (المصدر: دراغمة، محمود (2017): معجم المواقع الجغرافية في الغور الفلسطيني من بردلة إلى أريحا دراسة دلالية صرفية، جامعة النجاح الوطنية (رسالة ماجستير غير منشورة)، فلسطين، ص 21). 40

شكل 8: خارطة تبين الآبار الإسرائيلية (سلطة المياه الفلسطينية، (2021): خرائط سلطة المياه، http://www.pwa.ps/userfiles/server/ Israeli-wells.jpgخرائط–سلطة–المياه / 42

شكل9 : خارطة تبين الآبار الإسرائيلية (سلطة المياه الفلسطينية، (2021): خرائط سلطة المياه، http://www.pwa.ps/userfiles/server/خرائط–سلطة–المياه Israeli-wells.jpg / .. **Error! Bookmark not defined.**

شكل 10: خارطة تبين المياه الجوفية والآبار الفلسطينية (المصدر: شكل 11: خارطة تبين الآبار المستغلة فلسطينياً أو اسرائيلياً في الأحواض المائية بما فيها الحوض الشرقي في منطقة الأغوار (المصدر: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA. (2021): المياه الجوفية، تاريخ الدخول: 2021/04/02: http://www.passia.org/maps/view/147). 44

شكل 12: خارطة تبين توزيع الينابيع والآبار العاملة في منطقة الأغوار (المصدر: سلطة المياه الفلسطينية. (2021): إدارة مصـــــادر الـمـيـاه، خـرائـط، تـاريـخ الـدخـول (2021/03/02): **Error! Bookmark** (http://pwa.ps/ar_page.aspx?id=ecroEra1578958227aecroEr **not defined.**

فهرس الجداول

جدول 2.1: الاحتياجات المائية في محافظة أريحا 47
جدول 2.2: ملخص بالاحتياجات المتوقعة للتجمعات الفلسطينية في محافظة أريحا 48
جدول 2.3: ملخص بأهم الزراعات واحتياجاتها المائية في محافظة الأغوار 49
جدول 2.4: كميات المياه المتوفرة في محافظة أريحا والأغوار 49
جدول 2.5: ملخص تقديري حول الاحتياج الحالي للمياه والعجز في توفير المياه 51
جدول 2.6: المعدل العام لتصريف ينابيع الأغوار 46
جدول 2.7: كميات الاستخراج من آبار الأغوار 46
جدول 2.8: عدد السكان لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية حسب التجمع 2017–2021 38
جدول 2.9: عدد السكان لمحافظة أريحا والأغوار حسب التجمع 2017–2021 39
جدول 2.10: عدد السكان لمحافظة طوباس (منطقة وادي الفارعة) حسب التجمع 2017–2021 . 39
جدول 2.11: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة 62
جدول 3.1: توزيع فقرات الاستبانة وفقاً للمحاور 65
جدول 3.2: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات المتغير المستقل في أداة الدراسة. 66
جدول 3.3: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات المتغير التابع في أداة الدراسة 69
جدول 3.4: معامل كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة 70
جدول 3.5: خصائص عينة الدراسة وفقاً لعامل مكان العمل 70
جدول 3.6: خصائص عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي 70
جدول 3.7: خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة 71
جدول 4.1: مفتاح تفسير النتائج 72
جدول 4.2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه 73
جدول 4.3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه 74
جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال الأنظمة 76
جدول 4.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال معايير جودة مياه الشرب 77

جدول 4.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال التخطيط والميزانية 78
جدول 4.7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة (النزاهة والشفافية) في مجال قطاع التطوير (تنفيذ المشروع)..... 79
جدول 4.8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال إدارة الموارد البشرية 80
جدول 4.9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في مجال الإدارة المالية..... 82
جدول 4.10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات تطبيق معايير الحوكمة في قطاع تنظيم المياه الفلسطيني..... 83
جدول 4.11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية 84
جدول 4.12: نتائج اختبار الانحدار المعياري للعلاقة بين الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه وبين تحقق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية..... 86
جدول 4.13: نتائج اختبار الانحدار المعياري المتعدد للعلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وتحقيق الأمن المائي في الأغوار الفلسطينية. 86
جدول 4.14: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تعزى لعامل مكان العمل 88
جدول 4.15: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تعزى لعامل المسمى الوظيفي..... 88
جدول 4.16: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول درجة تطبيق الحوكمة في الأندية الرياضية تعزى لعامل المستوى التعليمي..... 89
جدول 4.17: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجالات إدارة قطاع المياه تعزى لعامل سنوات الخبرة 89

فهرس المحتويات

إقرار _____ **أ**

الشكر والتقدير _____ **ب**

تعريفات الدراسة _____ **ج**

مختصرات الدراسة _____ **د**

الملخص _____ **هـ**

Abstract _____ ز

الفصل الأول _____ **1**

1.1 مقدمة _____ **1**

1.2 مشكلة الدراسة _____ **3**

1.3 مبررات الدراسة _____ **4**

1.4 أهداف الدراسة _____ **4**

1.5 أسئلة الدراسة _____ **4**

1.6 فرضيات الدراسة _____ **5**

1.7 حدود ومحددات الدراسة _____ **5**

1.8 نموذج الدراسة _____ **6**

1.9 هيكلية الدراسة _____ **7**

الفصل الثاني _____ **8**

2.1 المقدمة _____ **8**

2.2 الحوكمة المعايير والمفاهيم _____ **8**

2.2.1 أهمية الحوكمة: _____ 10

2.2.2 معايير الحوكمة: _____ 11

2.2.3 مفهوم الشفافية: _____ 15

2.2.4 مفهوم النزاهة: 15
2.2.5 مفهوم المساءلة: 16
2.3 مفهوم الفساد 17
2.3.1 خصائص الفساد: 18
2.3.2 أسباب الفساد: 18
2.4 الأمن المائي 21
2.4.1 مفهوم الأمن المائي: 21
2.4.2 أبعاد ومكونات الأمن المائي: 22
2.4.3 العوامل المؤثرة في الأمن المائي: 23
2.5 الأمن المائي في فلسطين 24
2.5.1 مصادر المياه في الضفة الغربية: 25
2.6 قطاع المياه في فلسطين: 30
2.6.1 استهلاك المياه في فلسطين: 32
2.6.2 قطاع مياه الشرب في فلسطين: 33
2.6.3 جودة مياه الشرب: 33
2.7 الأغوار الفلسطينية 37
2.7.1 الوضع الديموغرافي في منطقة الأغوار: 37
2.7.2 الوضع المائي في منطقة الأغوار: 40
2.7.3 الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمياه: 47
2.7.4 قطاع المياه المنزلية: 47
2.7.5 قطاع الزراعة: 48
2.7.6 مصادر المياه المتوفرة في أريحا والأغوار: 49
2.7.7 الفجوة بين العرض والطلب على المياه: 51

2.7.8 الفساد في قطاع المياه: 52
2.7.9 أشكال الفساد في قطاع المياه: 52
2.7.10 أساليب مكافحة الفساد في قطاع المياه: 53
2.8 الدراسات السابقة 55
2.8.1 الدراسات العربية: 55
2.8.2 التعقيب على الدراسات السابقة: 61
2.8.3 الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: 61
الفصل الثالث 64
3.1 مقدمة 64
3.2 منهجية الدراسة 64
3.3 مجتمع الدراسة والعينة 64
3.4 أداة الدراسة 65
3.4.1 صدق الأداة: 66
3.4.2 ثبات الأداة 70
3.5 خصائص عينة الدراسة 70
الفصل الرابع 72
4.1 مقدمة 72
4.2 نتائج أسئلة الدراسة 73
4.3 نتائج فرضيات الدراسة 85
الفصل الخامس 90
5.1 مقدمة 91
5.2 ملخص نتائج الدراسة 91
5.2.1 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة: 91

5.2.2 ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة: _____ 93

5.3 الاستنتاجات_____ 95

5.4 التوصيات _____ 96

قائمة المصادر والمراجع _____ 98

فهرس الملاحق_____ 112

فهرس الأشكال _____ 113

فهرس الجداول_____ 115

فهرس المحتويات _____ 117